جامعـــــــة 08 مـــــــاي 1945– قالمـــــــة–

كليـــة الحقـــوق والعلـــوم السيـــاسيـــة

قســـم العلـــوم السيـــاسيـــة

القـــوة والنفـــوذ

من وراء السياسة الإقتصادية للصين في إفريقيا

مذكـــرة مكملة لنيل شهادة ماستـــر نظام جديد (LMD) في العلـــوم السياسيـــة

تخصـــــص: عـــلاقـــات دوليـــة ودراســـات أمنيـــة

إعـــداد الطـــالبتين:

- ياسمينـــة كنـــوز
- حنان نخـــــول

إشـــراف الأستـــاذ:

– د. عبد اللطيف بوروبي

أعضـــاء لجنـــة المنـــاقشـــة

الاســـــم واللقـــ	الدرجـــة العلميـ	الجامعـــة الأصليـ	الصفـــــة
غـــــزلانـــي وداد	أستاذة محـــاضرة	قالمـــــــة	رئيســـــــا
بوروبي عبد اللطيف	أستـــاذ محاضـــر	قسنطينـــة	مشرفا ومقررا
بوصنـــوبرة خليـــل	أستـــاذ محاضـــر	قالمـــــــة	عضوا مناقشا

السنـــة الجامعيـــة: 2012 – 2013

شكـــــر

نحمـــد الله عـز وجل على توفيقنـــا وتسهيل دربنـــا لإتمـــام هـــذه المـــذكرة.

كمـــا نشكر جزيل الشكر لـــلأستـــاذ المشـــرف الـــدكتور بوروبي عبـــد اللطيف ، على قيـــامه بـــالإشـــراف علينـــا في هـــده المـــذكرة وتفضـــله علينـــا بنصـــائح ومـــلاحظـــات قيـــمة.

كمـــا نوجـــه شـــكرنـــا إلى اللجنـــة المنـــاقشـــة ، وإلى كـــل مـــن ســـاهـــم في تقـــديـــم المســـاعـــدة لنـــا من قـــريب أو من بعيـــد في إنجـــاز هـــذه المـــذكرة.

إهـــداء

هبتـان من الـرحمـان أشكـر الله على منحهـمـا إلي لكونهـمـا قـدمـا لي

من الجـميل والمعـروف مـا وجب معه مكـافـأتهـمـا بـالمثل ،

فقـد كنتـمـا البحـر الـدي يجود بـلا حسـاب والسـمـاء السخية التي ت

عطي بـلا مقـابل ، أدامكـمـا الله لي والـديـا الحبيبـيـن .

إلى شـموع مسـيرتي . . . ،إلى إخوتي وإحبـائي وسنـدي في هـذه الـدنيـا ، إلى الأخ الغـالي

توفيق ، واخواتي : شهـرة ، نجـاة ، نسـرين حفظهـم الله جميهـا .

إلي أجـدادي حفظهـم الله جميعـا .

إلى الغـالية : وفـاء .

إلى كل الأهل والأقـارب .

إلى كل الأصـدقـاء ، وإلى دفعة العلوم السيـاسية ،

ثـانية مـاسـتر : 2012/2013 .

حنان

إهداء

إلى أنبل وأعظم وأرق إنسانة أحبها في هذا الوجود

إلى نبع لا يجف وعطاء مستمر لا يمل ولا يفتر إلى السند الذي وقف إلى جانبي

وشجعني حتى وصلت ، شكرا أمي الحبيبة .

إلى من كافح ولازال يكافح من أجل تعليمي إلى من أردت أن أحقق له حلمه في الحياة

أن ثمرة حبه للعلم والمثابرة أبي العزيز .

إلى شموع دنيا ونجومها إلى اللذين إنتظرو نجاحي بفارغ الصبر إلى أخي الغالي محمد وإلى الغاليتين على قلبي أختي الأستاذة "مونية ورزيقة" .

إلى جدتي العزيزة وخالي وخالاتي ، أعمامي وعماتي وجميع أبنائهم دون إستثناء .

إلى أعز صديقاتي ومن جمعتني بهم أيام الدراسة الجامعية وكانت لي معهم أجمل الذكرياة .

إلى من رافقتني في إنجاز هذا البحث وإلى كل دفعة ماستر علاقات دولية ودراسات أمنية 2013/2012 .

إلى من أحبهم قلبي وقدرهم عقلي ولم يستطع قلمي تدوينهم

أهدي ثمرة جهدي هذا .

ياسمينة

wernyorka

الخطـــــة.

مقـــــدمـــة.

الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة السياسة الاقتصادية الصينية نحو إفريقيا.

المبحث الأول: ماهية السياسة الإقتصادية.

المطلب الأول: تعريف السياسة الإقتصادية.

المطلب الثاني: لمحة تاريخية عن العلاقات الصينية الإفريقية.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الإقتصادية الصينية.

المبحث الثاني: النظريات الإقتصادية المفسرة للعلاقات الاقتصادية الصينية–الإفريقية.

المطلب الأول: نظرية القوة الناعمة.

المطلب الثاني: نظرية الإعتماد المتبادل.

المبحث الثالث: الصين وإفريقيا: دراسة في الجغرافيا والإمكانيات.

المطلب الأول: إمكانية الصين وإفريقيا الطبيعية والبشرية.

المطلب الثاني: القيم السياسية والقدرات العسكرية للصين وإفريقيا.

المطلب الثالث: إقتصاد الصين وإفريقيا.

الفصل الثاني: العلاقات الإقتصادية الصينية الإفريقية بعد الحرب الباردة

المبحث الأول: المجال العسكري للسياسة الإقتصادية الصينية في إفريقيا.

المطلب الأول : التعاون العسكري الصيني–الإفريقي.

المطلب الثاني: تجارة الأسلحة بين الصين وإفريقيا.

المبحث الثاني: الميدان التجاري للسياسة الإقتصادية الصينية في إفريقيا.

المطلب الأول: المساعدات والإستثمارات الصينية في إفريقيا.

المطلب الثاني: التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا.

المبحث الثالث: ميدان الطاقة للسياسة الإقتصادية الصينية في إفريقيا.

المطلب الأول: صادرات النفط الإفريقي إلى الصين.

المطلب الثاني: تصدير الموارد الطبيعية والمعدنية الأخرى الإفريقية إلى الصين.

الفصـــل الثـــالـــث: أفـــــاق مستقبليـــة للعلاقات الصينية الإفريقية.

المبحث الأول: دور الإقتصاد الصيني والرهانات التي تواجهه.

المطلب الأول: معيقـــات الإقتصـــاد الصينـــي.

المطلب الثاني: إنعكاسات الإقتصاد الصيني على إفريقيا.

المبحث الثاني: ماهية تقنية السيناريو في الدراسات المستقبلية.

المطلب الأول: مفهوم الدراسة المستقبلية وتطورها.

المطلب الثاني: مفهوم تقنية السيناريو.

المبحث الثالث: مستقبل الصين في إفريقيا.

المطلب الأول: سيناريو إستقرار الوضع القائم للعلاقات الصينية الإفريقية.

المطلب الثاني: سيناريو تصاعد العلاقات الصينية الإفريقية.

المطلب الثالث: السيناريو الثوري للعلاقات الصينية الإفريقية.

خـــــاتمـــة.

قـــائمة المـــراجـــع.

قائمة المختصرات

CEMAC: Communaute Economique et moneaire de l Afrique Centrale.

الكتلة الإقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا.

COMESA: Common Market for Eastern and Souther Africa

السو ق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا.

UEMOA: West African Economic and Montary Union.

الإتحاد الإقتصادي النقدي لغرب إفريقيا.

SADC: Southern African Development comnuity.

مجموعة التنمية لجنوب إفريقيا.

PLA: People S Liberation Army

جيش التحرير الشعبي الصيني.

.**NNPC**: Nigerian National Petroleum Corporation

شركة البترول النيجيرية الوطنية.

AGIB: Arab Gambian Islamic Bank.

المصرف الإسلامي الغامبي العربي .

CNPC: Chaina Ntional Petroleum corporation

الشركة الوطنية الصينية للبترول.

RSPOC: Red Sea Petroleum Operating CO.

شركة البحر الأحمر لعمليات البترول.

SINOPEC: China Petrochemical Coporation Sinopec Croup.

مجموعة شركات الصينية للبتروكيماويات.

مقـــــــدمـــة:

شهد النظام الدولي الجديد عدة تحولات بعد نهاية الحرب الباردة في ميزان القوى، حيث تميزت هذه الفترة بعدة أحداث عالمية أدت إلى صعود قوى دولية جديدة تتنافس على ريـــادة العـــالم مـــع الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تعتبر القوة العالمية الأولى والوحيدة ،فتحول القـــوة لصـــالح بعض القوى الدولية الناشئة وخاصة تنامي النفوذ الصيني وأبعاده الدولية، فالصعود الصيني- دون شك – وهو الأمر الذي فرض تداعيات عدة على الولايات المتحدة وعلى هيكل النظام الدولي كله.

تعتبر الصين من القوى الإقتصادية المنافسة، التي أصبحت تحتل مكانة كبيرة في النظام الدولي الجديد، وهذا بإعتبارها قوة إقتصادية وعسكرية عظمى فهي تتبع سياسة إقتصادية منفتحـــة علـــى الأسواق العالمية التي جعلتها تشهد نمو سريع ومستمر، هذا ما ساهم في إعطاء مكانة جديدة للصين ككيان إقتصادي ضخم داخل الإقتصاد العالمي.

إن التطورات السريعة والمتلاحقة التي عرفها إقتصاد الصين، أيقضت لديها طموحات للسيطرة وبسط نفوذها على العالم من أجل تحقيق مصالحها، هذا ما دفع بها إلى التوجه نحو القارة الإفريقية التي تعتبر من دعائم الإقتصاد الصيني خاصة في مجال الطاقة والنفط، فما تمتلكه القارة من موارد طبيعية نادرة أهلها ذلك لأن تكون مسرحا للصراع والتنافس الدولي بين القوى الكبرى المتمثلة فـــي الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي خاصة فرنسا، بالإضافة إلى لاعبين دوليين جدد مثل الصين ، ويتجسد ذلك من خلال رغبة كل فاعل في التموقع الإستباقي في إفريقيا.

إشكـــاليـــة الدراســـة:

إن التنافس أمر مشروع في الفكر الليبرالي، فصعود قوى جديدة كالصين جعلها تبحـــث عـــن مناطق النفوذ من جديد مع الإرث الاستعماري القديم الدول الأوروبية "فرنسا".

إن التنافس على مناطق النفوذ يجعل من القوى الكبرى تسعى للبحث عن الأسواق الخارجيـــة، فإفريقيا كحقل خصب للمواد والإمكانات التي تمتلكها تجعلها منطقة للتنافس، فتعددت إســـتراتيجيات القوى الكبرى نحو إفريقيا، فالإشكال مرتبط بأن هناك طرف قوي وطرف ضعيف.

فكيف تظهر العلاقة الإقتصادية بين الصين وإفريقيا؟

الأسئلـــة الفـــــرعيـــة:

1 -ماذا نقصد بالسياسة الإقتصادية؟ وما هي أبرز المصطلحات الاقتصادية المتداخلة معها؟

2 -ما هي أبرز أهداف التوجه الإقتصادي الصيني نحو إفريقيا؟

3 -فيما تتمثل السياسة الإقتصادية التي تتبعها الصين إتجاه إفريقيا؟

4 -كيف أثرت العلاقات الإقتصادية الصينية الإفريقية؟

5 -هل سوف يستثمر نمو الصين كقوة إقتصادية عظمى أم يتراجع؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: سلوك الطرف الضعيف هو رد فعل الطرف القوي.

الفرضيات الفرعية:

1 -تغير عوامل القوة والضعف على الأصعدة الإقتصادية والعسكرية أعادت توزيع مناطق النفوذ في النظام الدولي الجديد.

2 -إنتقال القوة من الغرب إلى الشرق أعطت بعدا جديدا للعلاقات الدولية.

3 -إن النفط أصبح من محددات العلاقة بين القوى الإقتصادية الدولية القائمة على التنافس من أجل المصلحة وزيادة النفوذ.

مناهج الدراسة:

إعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المناهج المتمثلة فيما يلي:

1 -**المنهج التاريخي:** حيث تم الرجوع إلى تاريخ العلاقات الصينية-الإفريقية والمراحل التاريخية التي ميزت تلك العلاقات،إضافة إلى الحديث عن مراحل تطور الإقتصاد الصيني.

2 -**المنهج الإحصائي:** طبيعة الموضوع الإقتصادية تتطلب التعامل مع مختلف الأرقام والإحصائيات ويظهر ذلك في حجم التجارة بين الصين وإفريقيا ،وكذلك نسب الإستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا ،بالإضافة إلى حجم المساعدات والمنح التي تقوم الصين بتقديمها كدعم للدول الإفريقية.

3 -**منهج تحليل النظم:** ويتجسد ذلك من خلال إبراز التفاعلات بين الدول في ظل نظام دولي جديد.

4 -**المنهج المقارن:** ويظهر توظيفنا لهذا المنهج من خلال مقارنتنا بين السياسة التي تطبقها الصين في إفريقيا وبين أهداف السياسية الغربية ووسائلها في إفريقيا.

مصطلحات الدراسة:

القوة: يعرفها كارل فريدريك بأنها القدرة على أنشاء علاقة تبعية ،فعند القول أن لإنسان ماقوة سياسية تفوق قوة الأخرين،فهذا يعني أن الأخرين يتبعون النظام بأفضلياته،والقوة ليست مجرد التسلط،ولكنها تتضمن أيضا القدرة على الإستقالة والنفوذ لدى الأخرين.

النفوذ: قوة يتحلى بها المرء أو الشخصية الإعتبارية في أي مجتمع فتمنحه مزايا تأثيرية وتوجيهية تميزه عن الأشخاص الأخرين ،فالنفوذ إذن هو الإستطاعة والقدرة على التأثير.

أهداف الدراسية:

نظرا لما نشهده اليوم من غزو صيني لقارة إفريقيا الذي أصبح يأخذ شكل من أشكال الاستعمار الجديد فيها، فالتطور الهائل للاقتصالد الصيني أدى إلى تضخم أسواقها، حتم عليها ذلك السعي وراء أسواق خارجية جديدة لتصريف الفائض الانتاجي فكانت الأسواق الإفريقية أفضل حل لها.

كما تهدف هذه الدراسة أيضا إلى معرفة حجم وحدة التنافس القائم بين القوى الكبرى واللاعبين الجدد في الفضاء الإفريقي من سيطرة وبسط للنفوذ من أجل تحقيق أكبر قدر من المصلحة.

بالإضافة إلى ذلك تبرر هذه الدراسة دور القارة الإفريقية في تعزيز قوة ونفوذ الصين في النظام الدولي الجديد.

أسباب إختيار الموضوع:

لقد قمنا بإختيار موضوع القوة والنفوذ من وراء السياسة الإقتصادية الصينية في إفريقيا لعدة أسباب منها ذاتية وموضوعية:

بخصوص الإعتبارات الذاتية تتعلق برغبة الباحثتين في دراسة هذا الموضوع بحكم أنتمائهما إلى القارة، بالإضافة إلى كثرة الإتجاهات المفسرة لطبيعة توجه الصين إلى إفريقيا لذلك حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة حقيقة توجه الصين إلى قارتنا.

وبخصوص الإعتبارات الموضوعية فهي ترتبط أساسا بأهمية موضوع الدراسة وحداثته على الساحة الدولية.

وهذا الموضوع بحكم تناوله قوة ونفوذ الصين من خلال تواجدها الإقتصادي في إفريقيا، فهو يركز على صعود الصين كقوة إقتصادية منافسة، وقراءة توجهاتها المستقبلية على صعيد النظام الدولي الجديد، سوف يتيح لنا فرصة الخروج بنتائج وإستنتجات حول واقع النظام الدولي الجديد في ظل وجود قوى جديدة بقوة ونفوذ الصين.

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا هي نقص المراجع باللغة العربية وصعوبة الترجمة نظرا لضيق الوقت.

ضيق الفترة الزمنية المعطاة لإنجاز المذكرة نتيجة لتأخر الإنطلاق في العمل.

عدم توفر المعلومات والمراجع في بعض المجالات خاصة في المجال العسكري وذلك نظرا لحماسة الموضوع، وسرية المعلومات المتعلقة بهذا المجال.

أهمية الدراسة:

1 -الأهمية العلمية: تكمن الأهمية العلمية للدراسة في دور السياسة الإقتصادية في تحديد العلاقات بين الدول في ظل النظام الدولي الجديد، فالسياسة الإقتصادية التي تتبناها كل دولة تبرز توجهها في النظام الدولي الذي يتسم بأهمية العامل الإقتصادي في التأثير على الأوضاع الدولية.

2 -الأهمية العملية: السياسية الإقتصادية الصينية في إفريقيا من المواضيع الجديدة التي تكتسب أهمية، وبإعتبارنا ننتمي إلى قارة إفريقيا ونتيجة للعلاقات الوثيقة بين الجزائر والصين في العديد من المجالات خاصة في المجال الإقتصادي الذي تنامى بشكل متزايد في الفترة الأخيرة، ونظرا لنقص الدراسات التي تناولت السياسة الإقتصادية للصين في إفريقيا باللغة العربية مقارنة بالدراسات الغربية التي تناولت الموضوع بشكل واسع، لذلك حاولنا بهذه الدراسة البسيطة والمتواضعة إثراء الرصيد المعرفي حول هذا الموضوع باللغة العربية.

أدبيات الدراسة:

إعتمدنا في دراستنا هذه على مجموعة من الدراسات التي تناولت جانب من بحثنا ومن أهم المراجع المعتمدة:

1 -فوزي حسن حسين،الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية ،2009.

2 -فرانسواز لوموان، الاقتصادي الصيني، ترجمة صباح كعدان، 2010.

3 -قط سمير، الإستراتيجية الإقتصادية الصينية في إفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة، 2008.

4 -محمد عطية محمد ريحان، التجربة الإقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، 2012.

بالإضافة إلى مراجع باللغة الأنجليزية نذكر منها:

1- Nuna Giralt, Chinese and to Africa ; of oreign Policy Tool for Political Support, 2007.

2- Hany Besach and Other, China's Groucing Economic Activity in Africa, 2008.

الخطـــــة

جاءت الخطة وفق ثلاث فصول:

في الفصل الأول: إطار نظري للدراسة من خلال الوقوف على ماهية السياسة الإقتصادية مـــع التطرق إلى أهم أهداف السياسية الصينية، كما تطرقنا إلى مراحـــل تطـــور العلاقـــات الصـــينية الإفريقية.

أما في المبحث الثاني فتناولنا النظريات المفسرة للسياسة الاقتصادية الصينية والمتمثلـــة فـــي نظرية القوة الناعمة ونظرية الاعتماد المتبادل.

أما المبحث الثالث: فخصص لمعرفة إمكانيات وموارد كل من الصين وإفريقيا.

الفصل الثاني: فهو إطار تطبيقي من خلاله تم التطرق إلى مجالات العلاقات الصـــينية الإفريقيـــة، الذي عالجناه وفق ثلاث مباحث:

المبحث الأول: خصص للمجال العسكري بشقيه أي التعاون العسكري وتجارة الأسلحة.

أما المبحث الثاني فتناولنا فيه المبادلات التجارية الصينية والمساعدات والإستثمارات.

أما المبحث الثالث فكان لمجال الطاقة الذي يعتبر من أهم ركائز العلاقات الصينية الإفريقية.

الفصل الثالث: فهو أفاق مستقبلية للعلاقات الصينية الإفريقية الذي قمنا بتقسيمه إلى مبحثـــين، فـــي المبحث الأول تناولنا معيقات الاقتصاد الصيني وتداعيات السياسية الاقتصادية الصينية على إفريقيا، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى الإطار النظري لمفهوم السيناريوهات وأنواعها أما المبحث الثالـــث فخصصناه للسيناريوهات الثالثة المحتملة للعلاقات الصينية الإفريقية.

الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة السياسة الاقتصادية الصينية نحو إفريقيا.

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة تحولات كبيرة في النظام الدولي والعلاقات الدولية حيث برزت العديد من القوى التي تسعى لتكون ذات دور محوري في السياسة الدولية، بحيث أصبح المجال الإقتصادي من جديد الأكثر أهمية نظرا لدوره الكبير في تحقيق توازن القوى في هذا النظام وخلق علاقات تعاونية بين الفواعل الدولية (الدول خاصة) بتحول الإهتمام من الجيو-سياسية إلى جيو-إقتصادية، فالصين كقوة إقتصادية كذلك أصبحت لها دور كبير في السياسة الدولية بإعتبار أن علاقاتها الخارجية غير مشروطة مع الدول بصفة عامة ودول الإفريقية بصفة خاصة وذلك لتحقيق أهدافها، وفي هذا الفصل سوف نتناول مقاربات وصفية متعددة الإختصاصات مرتبطة بالتوجه النظري، ونقوم بالتأصيل للمفاهيم المرتبطة بالسياسة الإقتصادية الصينية نحو إفريقيا وأهدافها ثم التطرق الإمكانيات وموارد كل من الصين وإفريقيا.

المبحث الأول: ماهية السياسة الإقتصادية.

يعتبر مفهوم السياسة الإقتصادية من المفاهيم المهمة حيث سنتناولها بالدراسة في هذا المبحث من خلال التطرق إلى تعريفها، وعرض بعض المفاهيم ذات الصلة بها، وبما أن دراستنا متمحورة حول السياسة الإقتصادية الصينية نحو إفريقيا فإننا سوف نتطرق إلى تاريخ العلاقات الصينية والإفريقية ومراحل تطورها في المطلب الثاني، أما في المطلب الثالث سنتناول بالدراسة الأهداف التي تقف وراء السياسة الإقتصادية الصينية نحو إفريقيا.

المطلب الأول:تعريف السياسة الإقتصادية.

قبل التطرق إلى تعريف السياسة الإقتصادية يتوجب علينا معرفة ما المقصود بكل من مفهومي السياسة والإقتصاد كلا على حدى، وهذا لجعل المفهوم أكثر دقة ووضوح و لتجنب تداخله مع بعض المفاهيم الأخرى المتشابهة التي سنتطرق إليها فيما بعد.

إن كلمة سياسة في ترجمة لكلمة Politique في اللغة الفرنسية أو Politics في ألإنجليزية ومردها إلى الكلمة اليونانية Epolis أي الحاضرة La cité ،وهي تعني اجتماع المواطنين الذين يكونون المدينة.

عرف Brunetlo Lakni السياسة بأنها: "حكم الحواضر"، وهي أنبل العلوم وأسماها ،وقد تطور إستعمال كلمة سياسة فعرفها معجم الأكاديمية بما يلي: " هي معرفة كل ما له علاقة بفن حكم الدولة وبإدارة علاقاتها الخارجية".[1]

وكلمة إقتصاد في اللغة :القصد وهو المتوسط والإعتدال.

أما في الإصطلاح فعرفه آدم سميث على أنه: "بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها"، ولقد عرفه سامو يلسون بأنه: "دراسة الكيفية التي يختار بها أفراد المجتمع الطريقة التي يستخدمون بها مواردهم الإنتاجية النادرة لإنتاج مختلف السلع على مدى الزمن وكيفية توزيع هذه السلع على مختلف الأفراد والجماعات في المجتمع لغرض الاستهلاك الحاضر والمستقبل".[2]

تعرف السياسة الإقتصادية بأنها: "مجموعة من القرارات المنظمة للحياة الإقتصادية في المجتمع وكذلك الحلول للمشكلات الإقتصادية المتجددة التي تفرض نفسها بإستمرار على السلطة

---

[1] - عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، الطبعة الاولي، (بيروت: دار النظال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989)، ص ص.7- 8.

[2] - محمود يونس وآخرون، مقدمة في علم الإقتصاد، دون ذكر الطبعة، (دون ذكر بلد النشر، المكتب العربي الحديث، دون ذكرسنة النشر)، ص ص. 11-12.

العامة في المجتمع، ويتم إتخاذ هذه القرارات والحلول من بين البدائل العديدة التي تطرحها في الغالب النظرية الإقتصادية ووفقا للرؤية الخاصة لصانعي السياسة".[1]

كما ترتبط السياسة الإقتصادية إرتباطا وثيقا بالإقتصاد السياسي ولكن تختلف عنه في أنها لا تدرس العلاقات الإنتاجية والقوانين الإقتصادية بحد ذاتها بل آليات إستخدامها الواعي في ذلك القسم منها الذي يرتبط مباشرة بإدارة العمليات الإقتصادية والإجتماعية.[2]

يتشابك مصطلح السياسة الإقتصادية مع العديد من المفاهيم الإقتصادية الأخرى المتشابهة ولفك هذا التشابك سوف نتطرق لتعريف بعض هذه المفاهيم ونذكر منها:

تعريف الإستراتيجية الإقتصادية:

تعتبر الإستراتيجية (Strategy) كلمة مشتقة أصلا من الكلمة اليونانية (Strato) بمعنى جيش أو حشد، ومن مشتقات هذه الكلمة (Strategе) والتي تعني فن القيادة.

ولقد عرفها كلاوزفيتز على أنها: "إستخدام الإشتباك كوسيلة للوصول إلى غايات الحرب"، أما ليدل هارت فعرفها: "فن توزيع وإستخدام الوسائط العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية"، وقد عرفها مولكته بأنها: "عملية الموائمة الصحيحة للوسائط الموضوعة تحت القائد لتحقيق الأهداف".[3]

تعتبر الإستراتيجية الإقتصادية من المناهج الإقتصادية ذات أهمية قصوى تضعها الدول أو الوحدات الإقتصادية (أو حتى رجال الأعمال) مستلهمة حقائق وخيرات الماضي ،ومعايشتها الحالية ومرتباتها وتوجهاتها المستقبلية.[4]

الإقتصاد السياسي:

يعبر هذا المصطلح عن الربط بين السياسة والإقتصاد لأن المجتمع ما هو إلا حاجات وأنظمة، وبالتالي لا بد من تدخل الدولة في الإقتصاد عن طريق التخطيط والتوجيه والملكية العامة.[5]

---

[1] - مجدي محمود شهاب، أسامة محمد الغولي، مبادئ الإقتصاد السياسي، دون ذكر الطبعة،(الإسكندرية: دار الجامعية الجديدة، 2005)، ص. 47.

[2] - يوري بوفوف، ترجمة ياسين اسكندر، دراسة في الإقتصاد السياسي الإمبريالية والبلدان النامية، دون ذكر الطبعة،(موسكو: دار التقدم، 1984)، ص. 65.

[3] - عبد القادر محمد فهمي، مدخل إلى دراسة الإستراتيجية، الطبعة الاولي، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006)، ص ص. 17-19.

4- سميح مسعود،الموسوعة الإقتصادية ،الجزء الأول ،(عمان الأردن :دار الشروق للنشر و التوزيع،2008)،ص.45.

5-إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ،الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، ص.50.

www.Kotobarabic.com

والإقتصاد السياسي تسمية شاعت في الفكر الإقتصادي حيث أعتبر الإقتصاد كفرع من فروع سياسة الدولة ،ثم قل إستخدامه بعد إستقلاله عن السياسة وأصبح فرعا قائما بذاته.

كما يعرفه روبنس Robbins الاقتصاد السياسي بأنه: "العلم الذي يدرس السلوك الإنساني باعتباره علاقة بين الغايات والوسائل النادرة.[1]

الإقتصاد الدولي:

يعتبر فرع من علم الإقتصاد السياسي الذي ينصب على دراسة الظواهر والأنشطة الإقتصادية المنتجة لآثار تتعدى حدود السياسة للدولة، ومن ثم يشمل نطاقه كافة الموضوعات التي تمس التبادل التجاري الدولي والتدفقات النقدية والمالية الخارجية وأنشطة المنظمات الإقتصادية الدولية ومن أهم الموضوعات التي تدرس في إطاره نجد موازين المدفوعات السياسة التجارية...إلخ.

فالإقتصاد الدولي هو المجموع الإجمالي للعلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف فيما بين الدول والفواعل الدولية الأخرى، والإقتصاد الدولي هو خلاصة إجمالي العلاقات الإقتصادية بين الإقتصاديات الوطنية التي تتوسط فيها وتسيطر عليها الحكومة الوطنية ومنظماتها وأنظمتها الدولية.[2]

المطلب الثاني: لمحة تاريخية عن العلاقات الصينية الإفريقية.

جاءت العديد من الشواهد التي تشير إلى أن الصين القديمة كانت منذ مئات السنين لها بعض العلاقات التجارية مع عدد من المناطق الإفريقية (حيث لم تكن هناك دولا مستقلة كالتي تعرفها الآن)، خاصة مع شرق إفريقيا وكانت السفن تأتي محملة بالبضائع الصينية وتعود محملة ببعض المنتجات الزراعية الإفريقية.

ولكن العلاقات بدأت فعليا مع وصول "ماوتسي تونغ" للحكم عام 1948 وإنشاء جمهورية الصينية الشعبية، وقبل ذلك فإن حكومة بكين لم تكن تبدي اهتماما بعلاقاتها الإفريقية خاصة أنها تدرك أن غالبية المناطق الإفريقية ما زالت تحت الحكم الإستعماري الفرنسي أو البريطاني أو البرتغالي أو حتى البلجيكي.

---

[1]- سميح مسعود، الموسوعة الإقتصادية ،مرجع سابق ،ص.31.

[2] - جون بليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دون ذكر الطبعة،(دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص ص. 466-469.

لكن هذه النظرة اختلفت أثناء الحرب الباردة فقد بدأت بكين تولي اهتماما سياسيا بالدرجة الأولى بالقارة الإفريقية[1]

لقد مرت العلاقات الصينية الإفريقية بأربعة مراحل ولكل مرحلة خصائصها وملامحها العامة التي إنعكست بشكل أو بآخر على ممارسات وسياسات الصين تجاه إفريقيا وذلك على النحو التالي:

المرحلة الأولى:

يطلق عليها مرحلة تأسيس وتطوير العلاقات الصينية الإفريقية وتمتد عبر معظم سنوات الخمسينيات والستينيات، ويمكن القول أن مؤتمر باندونغ عام 1955 يمثل بداية حقيقية لإدراك الصين لأهمية العالم الثالث في سعيها لكسب الدعم والتأييد الدولي ،فقد كانت الصين تهدف منذ أوائل الخمسينيات إلى:

تأمين وجودها كدولة، والإعتراف بها في مواجهة تايوان ومواجهة الخطر الأمريكي، بالإضافة إلى أن تتجاوز سياستها الخارجية حدود الكتلة الاشتراكية والدول الآسيوية لتشمل مناطق أخرى من العالم في إفريقيا.[2]

ولقد كانت مصر واحدة من ست دول إفريقية تشارك في مؤتمر باندونغ و أول دولة إفريقية تعترف بالصين عام 1956، فالصين بدأت تحركاتها بشكل مكثف في القارة الإفريقية، ويمكن أن نرجع التحرك والإهتمام الصيني بإفريقيا إلى ثلاث عوامل أساسية وهي:

1 –الإعتقاد بأن منظومة دول العالم الثالث هي الأقدر على تحقيق الأهداف السياسية والإيديولوجية للصين.

2 –سعي الصين لتأمين الدعم والتأييد الدولي لها ولحكوماتها باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني، لقد أدركت الصين أهمية إفريقيا من أجل الحصول على الاعتراف الدولي.

3 –أدى الصراع الصيني–السوفياتي إلى تزايد الإهتمام بإفريقيا بإعتبارها ساحة خلفية للصراع بين العملاقين.

و حكمت هذه المرحلة مجموعة من المبادئ والسياسة ويمكن أن نذكر أهمها:

---

[1] - سمير قط ، الإستراتيجية الإقتصادية الصينية في إفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة، (رسالة ماجستير ،غيرمنشورة ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، 2008)، ص ص. 53- 54.

[2] - حسن حمدي عبد الرحمان، العلاقات الصينية الإفريقية شراكة أم هيمنة، العدد 172 ،(مركز الدرسات السياسية والإستراتيجية، كراسات إستراتيجية) ، فيفري 2007، تم التصفح يوم :2013/03/01 ،علي الساعة 16:44 ،على الرابط: http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/01/01/sbag58,HTM.

1 –التأييد السياسي المتبادل، حيث سعت الصين إلى الإعتراف بالدول الإفريقية وفي المقابل الحصول على تأييد الدول الإفريقية لجمهورية الصين الشعبية ،وعدم الإعتراف بتايوان وهو ما كان يعني دعم مطلب الصين للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن.

2 –الإلتزام بمبدأ الكفاح الثوري بعني الكفاح من أجل تدمير بنية الهيمنة الإستعمارية وتخلص من بقايا النفوذ الإستعماري وذلك بدعم حركات التحرير الوطني بهدف تحقيق الإستقلال التام والكامل للدول الإفريقية.

3 –وحدة وتضامن العالم الثالث التي تعتبر شرط لتحقيق الإستقلال الوطني في كل من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وكانت الصين تسعى لتأسيس قوة دولية ثالثة لمواجهة كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي.

وأما على صعيد الممارسة العملية قامت الصين بتدعيم الدول الإفريقية وذلك من خلال المساعدة الفنية والإقتصادية والعسكرية التي كانت بحاجة إلى حلفاء وكسب معركة التحرير الوطني[1]

وإثر الزيارة التي قام بها شوإن لاي خلال عامي 1963–1964 التي شملت 10 دول إفريقية وأعلن على أثرها عن خمسة مبادئ تقوم عليها سياسة الصين الخارجية تجاه إفريقيا وهي:

1 –دعم الصين للشعوب الإفريقية والعربية في صراعها ضد الإمبريالية والإستعمار بشكليه القديم والحديث من أجل الحصول على استقلالها الوطني والمحافظة عليه.

2 –دعم الصين لسياسة عدم الإنحياز والتعايش السلمي التي تتبعها حكومات هذه الدول.

3 –دعم الصين لرغبة شعوب هذه البلدان في الوحدة أو التضامن.

4 –دعم جهود البلدان العربية والإفريقية لحل نزاعاتها بالطرق السلمية عن طريق التشاور.

5 –يجب على الدول الأجنبية إحترام سيادة البلدان العربية والإفريقية.

بالإضافة إلى تأكيد الصين على إحترامها لسيادة الأمم الأخرى وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية[2]

---

[1] - حسن حمدي عبد الرحمان، العلاقات الصينية الإفريقية شراكة أم هيمنة ؟، نفس المرجع.

[2] - منى حسين عبيد، "السياسة الصينية تجاه دول شرق إفريقيا، السودان أنموذج"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 29، (دون ذكر بلد النشر، مركز دراسة الوحدة العربية، 2011)، ص.74.

المرحلة الثانية:

تغطي هذه المرحلة عقد السبعينات حيث شهدت العلاقات الصينية السوفياتية تدهور خطيرا بعد غزو الإتحاد السوفياتي لتشيكوسلوفاكيا في عام 1968، ثم التصعيد العسكري على الحدود السوفياتية الصينية في عام 1969 حيث إعتبرته الصين أنه تهديد مباشر لأمنها القومي[1]، كما عرفت العلاقات الصينية الإفريقية جمودا خلال هذه الفترة وهذا بسبب بدأ الصين الدخول في الانكفاء على الذات بسبب الثورة الثقافية التي عرفتها في نفس الفترة حيث قامت الصين بسحب سفرائها من الدول الإفريقية ماعدا مصر، ورغم هذا فإن العلاقات الصينية الإفريقية لم تتوقف تماما بل عرفت نوع من الإنتقائية في العلاقات الصينية- الإفريقية مثل: الكونغو، وبرازافيل، وغينيا، ومالي، وتنزانيا، وزامبيا، فالصين قامت ببناء خط حديد (تنزام) بين تنزانيا وزامبيا الذي يعد أضخم مشروع تساهم فيه الصين خلال هذه الفترة.[2]

تتميز هذه المرحلة من العلاقات الصينية الإفريقية بعدة خصائص أبرزها ما يلي:

أولا: الإهتمام بالعلاقات الدبلوماسية مع الدول الإفريقية لتأمين الاعتراف الدولي بالصين، ففي الفترة ما بين جانفي 1970 إلى ديسمبر 1972 أقامت الصين علاقات دبلوماسية مع 11 دولة إفريقية إضافية وأعادت العلاقات مع أربع دول أخرى، وبنهاية عام 1975 اعترفت 47 دولة إفريقية في ذلك الوقت بجمهورية الصين الشعبية.

ثانيا: وصلت المساعدات الصينية خلال الفترة (1970-1977) نحو 1.9 مليار دولار أمريكي، والتي إستفادت منها 29 دولة إفريقية، وقد شملت برنامج المساعدات الصينية الإفريقية بناء المستشفيات والطرق والمباني والمصانع الحكومية، فضلا عن تبادل البرامج الطلابية.

ثالثا: دعوة الزعماء الأفارقة لزيارة الصين ففي الفترة الممتدة (1970- 1975) زار الصين ما لا يقل عن 16 زعيما إفريقيا.[3]

أخذت السياسة الصينية خلال هذه المرحلة بعدين رئيسيين هما:

أولا: البحث عن الدعم السياسي في إطار منظومة دول العالم الثالث وتأكيد الإنتماء الصيني إليها.

ثانيا: الترويج لنظرية العوالم الثلاثة التي طرحها تنغ هسيا وبينغ في الأمم المتحدة عام 1974.

ووفقا لرؤية الصينية فإن نظرية العوالم الثلاثة ترتكز على ثلاث مكونات وهي:

---

[1] - حسن حمدي عبد الرحمان، العلاقات الصينية الإفريقية شراكة أم هيمنة ؟، مرجع سابق.
[2] - منى حسين عبيد، "السياسة الصينية تجاه دول شرق إفريقيا، السودان أنموذج"، مرجع سابق، ص. 75.
[3] - حسن حمدي عبد الرحمان، مرجع سابق ذكره.

1 -ينقسم العالم إلى ثلاث أجزاء رئيسية: العالم الأول يضم الولايات المتحدة الأمريكية، والعالم الثاني يتألف من كندا وأوروبا واليابان ودول الأوقيانوس، أما العالم الثالث يضم الدول النامية كافة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

2 -تشير إلى رفض الصين لمفهوم الهيمنة، وتحديد إنتمائها إلى الدول النامية والعالم الثالث.

3 -تشير إلى ضرورة الكفاح العالمي ضد هيمنة العالم الأول خاصة الإتحاد السوفياتي.[1]

لقد حققت السياسة الصينية خلال هذه المرحلة العديد من المكاسب منها الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن في عام 1971 بفضل دعم 26 دولة إفريقية في الجمعية العامة للأمم المتحدة كما حسمت الصين المعركة الدبلوماسية لصالحها في إفريقيا وذلك على حساب تايوان، وهو ما مثل انتصار لسياسة الصين الواحدة ففي عام 1975[2] اعترفت 37 دولة إفريقية بالصين الشعبية في مقابل 8 دول فقط تعترف بتايوان.

المرحلة الثالثة:

تبدأ هذه المرحلة من عام 1978 وتغطي معظم سنوات الثمانينات القرن الماضي وإتسمت مرحلة ما بعد ماوتسي تونغ بتركز السياسة الصينية على الإستثمار في القطاع الإقتصادي بهدف تحديث الصين وتنميتها وتبقى إفريقيا تلعب دور مهم في التوجه الصيني الخارجي، ولقد قام تشاونسي بانغ بزيارة 11 دولة إفريقية في الفترة ما بين 21 ديسمبر 1982 حتى 17 جانفي 1983، وكانت لهذه الزيارة عدة دلالات أهمها:

- حرص الصين على تأكيد إنتمائها إلى الدول النامية، ونفيها نفيا قاطعا ما يثار حول رغبتها في تولي زعامة العالم الثالث.

- تخلي الصين عن موافقتها غير المؤيدة لحركات التحرر الوطني الإفريقي التي يساندها الإتحاد السوفياتي.

- إهتمام الصين بمشاكل التنمية الإقتصادية في إفريقيا وإعتبارها الإستقلال الإقتصادي هو سند أساسي لتعميق وصيانة الإستقلال السياسي.[3]

وتميزت هذه المرحلة بثلاث خصائص وهي:

---

[1] - منى حسن عبيد، "السياسة الصينية تجاه دول شرق إفريقيا، السودان أنموذج"، مرجع سابق، ص. 88.
[2] - حسن حمدي عبد الرحمان، العلاقات الصينية الإفريقية شراكة أم هيمنة ؟، مرجع سابق.
[3] - منى حسن عبيد، مرجع سابق ذكره، ص. 88- 89.

1 -التأكيد على مبدأ السياسة الخارجية المستقلة فالصين مستقلة عن القوى الكبرى في العالم، كما أكدت على مبادئ التعايش السلمي مع جميع دول العالم بما فيها الإشتراكية.

2 -التشديد على ضرورة تبادل الزيارات بين الصين ودول القارة الإفريقية.

3 -التأكيد على المصالح والمنافع المتبادلة في برامج المساعدات الإقتصادية والفنية المقدمة إلى إفريقيا، وربما يرجع ذلك إلى أولويات الصين التنموية ومحدودية مواردها الإقتصادية.

إن المبدأ الرئيسي الذي ميز هذه المرحلة تمثل في سياسة المعونة الخارجية الجديدة للصين التي تعتمد بالأساس على المصالح الإقتصادية المتبادلة وتنفيذ العديد من المشاريع الإفريقية في إطار المشاركة في التكاليف والأعباء، وعليه ركزت الصين في هذه المرحلة على المشروعات المشتركة، وتنويع أشكال المساعدات الصينية الإفريقية.

المرحلة الرابعة:

غطت هذه المرحلة سنوات ما بعد الحرب الباردة بعد أحداث تياتمن في الصين عام 1989، ولقد ركزت الدبلوماسية العامة الغربية على ملف الصين الخاص بحقوق الإنسان حيث تعرضت الصين لإنتقادات كبيرة من جانب الدول الغربية، حيث تأثرت علاقات الصين بالدول الغربية في حين لم تتأثر علاقاتها بدول العالم الثالث على الإطلاق وخاصة الدول الإفريقية وهذا ما دفع الحكومة الصينية إلى التمسك بتحالفاتها الدولية القديمة، كما أعطت للقارة الإفريقية أولوية جديدة.[1]

لقد حدث تحول كبير في السياسة الصينية مع وصول الرئيس الصيني السابق "جيانغ زيمين" للحكم حيث قام بزيارة لدول الإفريقية عام 1996، وطرح خطة جديدة للعلاقات مع القارة الإفريقية، وجاء فيها إقامة علاقات صداقة متينة لتحقيق المساواة بين الصين وإفريقيا في التجارة المتبادلة والوحدة والتعاون المشترك والنظرة الواحدة للمستقبل[2]، فالصين رفعت شعار تعاون دول الجنوب جنوب، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وذلك توطئة لتدعيم ركائز النظام العالمي الجديد رغم أن السياسة الصينية خلال هذه الفترة غلب عليها الطابع البراغماتي الذي يعني بالمصالح الإقتصادية للصين وهو ما أعطى لدبلوماسيتها النفطية في إفريقيا أهمية كبيرة.

[1] - حسن حمدي عبد الرحمان، العلاقات الصينية الإفريقية شراكة أم هيمنة ؟، مرجع سابق.

[2] - منى حسن عبيد، "السياسة الصينية تجاه دول شرق إفريقيا، السودان أنموذج"مرجع سابق، ص. 80.

ومع عودة هونج كونج إلى الصين في عام 1997 بقيت مسألة تايوان وعودتها إلى السيادة الصينية أحد أهداف السياسة الصينية، وقد حققت الصين نجاحا ملحوظا على الصعيد الإفريقي وفي هذا السياق تقلص عدد الدول التي تعترف بتايوان في نهاية عام 2006 خمسة دول إفريقية فقط.[1]

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن العلاقات الصينية –الإفريقية عرفت تطورات كبيرة وهذا ماتشهده في الوقت الراهن خاصة بعد تأسيس منتدى التعاون الإفريقي الذي فتح المجال للتعاون الإقتصادي في مختلف الميادين خاصة في مجال الطاقة والتبادلات التجارية ،حيث وجدت الصين أسواق خارجية لمنتجاتها المختلفة.

المطلب الثالث:أهداف السياسة الإقتصادية الصينية.

تعتبر السياسة الإقتصادية الصينية من أنجح السياسات في العالم وذلك بسبب تحقيقها معدلات نمو سنوية عالية خاصة بعد سياسة الإنفتاح على العام الخارجي من بينها قارة إفريقيا، حيث تقوم السياسة الصينية تجاه إفريقيا على مجموعة من المبادئ والأهداف التي تسعى لتحقيقها من بينها: الإخلاص، والصداقة والمساواة، حيث أن الصين تلتزم بمبادئ التعايش السلمي وتحترم خيار الدول الإفريقية في طريقة تحقيق التنمية وقوتها الذاتية وكذلك تحقيق المنفعة المتبادلة حيث يكون هناك تعاون متبادل في جميع المجالات والذي لا يقتصر على المجال الإقتصادي فقط والإستفادة من خبرات بعضها البعض .[2]

حيث تؤكد الدبلوماسية الصينية أن توجهها نحو إفريقيا ليس من أجل الموارد النفطية ومشتقاتها كما تدعي ذلك الدول الغربية، ولكن تهدف إلى بناء شراكة مع إفريقيا التي تعتبرها فرنسا و القوي الغربية الحديقة الخلفية لها ، فالدبلوماسية الصينية تطبق مقولتها: "لكي تأخذ يجب أن تعرف العطاء"،أي تسعى لتكون ذات مكانة ريادية في إفريقيا فالصين تتعامل مع إفريقيا في مجال محافظ لا يجوز لأي طرف دولي تقاسمها معه، كما لا يحق للدول الإفريقية التنويع في علاقاتها الدولية.

كما أن الصين تسعى لإنهاء تبعيتها لدول الشرق الأوسط خاصة في المجال النفطي حيث ترى إمكانية إستبدالها بإفريقيا وذلك لما تتوفر عليه من إمكانيات التي تحتفظ بعشر إنتاجه خاصة

---

[1] - حسن حمدي عبد الرحمان، العلاقات الصينية الإفريقية شراكة أم هيمنة؟، مرجع سابق.

[2] - قمة منتدى التعاون الصيني الإفريقي والمؤتمر الوزاري الثالث، وثيقة سياسات الصين في إفريقيا، سفارة جمهورية الصين الشعبية لدى ليبيا، تم التصفح يوم 2013/04/07، على الساعة: 07:26 على الرابط:
http://ly.chinsc-embassy.org/ars/zxdt/t784018nt.

وأنها تشهد نموا إقتصاديا سريعا، فهي لم تعد قادرة على تحقيق اكتفائها الذاتي وهـذا مـا يجعـل الصين في منافسة كبيرة مع الدول الغربية الأخرى كالإتحاد الأوروبي وأمريكا.[1]

كما أن السياسة الصينية في مجال القروض سوف تزيد من مديونية الدول الإفريقية وتشـجع على نمو ظاهرة الفساد والرشوة داخل مؤسساتها، فالنوايا الحقيقية للصـين مـن خـلال سياسـتها الإقتصادية هي الرغبة في دعم مركزها كقوة عالمية صاعدة من خلال تبني الخيار الإسـتراتيجي للتعاون بين الدول الجنوبية، فبكين تتحدى الغرب من خلال بناء نفوذ داخل القـارة، فعنـد دخـول الشركات الصينية إلى الإستثمار في منطقة ما من القارة الإفريقية فإن الشركات الغربية تتردد فـي إرتيادها.

بالإضافة إلى زيادة الطلب الصيني على الموارد الطبيعية وسعيها لتأمين حاجاتها من الموارد حيث تعتبر إفريقيا أكبر منطقة يمكن الإستثمار في مواردها الطبيعية كما تمتلك عددا كبيـرا مـن الأسواق المفتوحة، وهو ما يوفر لها فرصا للإستثمار من طرف المؤسسات والشـركات الصـينية ،كما أن هذه الإستثمارات توفر مناصب عمل لليد العاملة الصينية ،وتسعى الصين إلـى تقـويض جهود تايوان الرامية لإعلان الإستقلال[2]، وكذلك تهميش تايوان في النظام الدولي حيـث تسـعى الصين إلى دمج تايوان عبر وسائل مختلفة منها الإقتصادية وذلك بجعل الإقتصاد التايواني يعتمـد بشكل كبير أو كلي على الإقتصاد الصيني وأسواقه، وهذا عبر سياسة النفس الطويل التي تعتبر من تقاليد السياسية الصينية.

وكل هذا سوف يضعف النظام السياسي لتايوان[3]، ولقد نجحت الصين في إبعاد تايوان مـن إفريقيا وأصبح الإعتراف بتايوان ينحصر بأربع دول فقط في عام 2009 بدلا من 22 دولة في عام 1970 ويعتبر ذلك إنتصارا دبلوماسيا للصين في إفريقيا فهي تصر على مبدأ "إعتـراف الآخـرين بصين واحدة".[4]

أما وجهة نظر إفريقيا للعلاقات مع الصين يمكن النظر إليها على عدة مستويات وأهمها:

---

[1] - أحمد مالكي، "الصين والقوة الناعمة في إفريقيا"، مجلة المستقبل، العدد 3239، (دون ذكر بلد النشر،دون ذكر دار النشر2009)، ص. 19.

[2] - حسن حمدي عبد الرحمان، العلاقات الصينية الإفريقية شراكة أم هيمنة؟، مرجع سابق.

[3] - سمير قط، الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ص. 53-54.

[4] - عبد الكريم صالح المحسن، العلاقات الصينية الإفريقية روابط الجنوب بالجنوب والعولمة، تم التصفح يوم 2013/04/08، على الساعة 13:45، على الرابط:

http://www.ahewsr.org/debat/shew.art.asp?aix=284882.

المستوى السياسي: بإعتبار الصين دولة من دول الجنوب يجعل الدول الإفريقية تتضامن معها من أجل إنهاء وضعية القطبية الواحدة السائدة في النظام الدولي، وبإعتبار أن الصين عضو في مجلس الأمن فإن هذا يمثل مصدر حماية لكثير من الدول الإفريقية.

أما على **المستوى الاقتصادي:** يعتبر الإقتصاد الصيني مصدرا للإستثمار التنمية في دول الجنوب خاصة الدول الصغيرة في إفريقيا، كما أن النموذج الإقتصادي الصيني يقدم بديلا قد يكون ملائما للدول الإفريقية أكثر من النموذج النيو-ليبرالي الذي تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى أن الإستثمارات الصينية في القارة لا تكون مصحوبة بشروط سياسية أو إقتصادية كما هو الحال بالنسبة للمؤسسة الغربية.

ولكن رغم هذا فإن الوجود الصيني في إفريقيا أصبح يهدد بعودة التنافس الدولي للقارة ،الذي يعد إستعمار بشكل جديد في إفريقيا خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001 و تبني الولايات المتحدة إستراتيجية جديدة ،وهذا ما يجعل إفريقيا تطرح كبديل قوي لأبار النفط في الشرق الأوسط الذي يشهد إضطرابات أمنية متصاعدة التي تهدد المصالح النفطية لدول المستثمرة فيها، وإذا كانت القوى الكبرى في تعاملها مع الدول الإفريقية تطرح قضايا الشفافية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، إلا أن الصين لا تهتم بهذه القضايا في تعاملاتها الإقتصادية وهذا ما يجعل الدول الأخرى تتبع المسلك الصيني في تعاملها مع القارة الإفريقية.

كما زاد حجم التبادل التجاري بين الطرفين فأصبحت البضائع الصينية تغمر الأسواق الإفريقية وهذا له تأثير على مستقبل الصناعات الناشئة في الدول الإفريقية ،بالإضافة إلى المساعدات غير المشروطة التي تقدمها سوف تؤدي إلى إشكالية على المدى المتوسط أو البعيد والتي تتعلق بتطور ومستقبل الديمقراطية في إفريقيا فهذه المساعدات قد تدعم نظم إستبدادية غير ديمقراطية في المنطقة.

كما يمكن للصين في علاقتها بالدول الإفريقية خاصة في مجال الإستثمار أن تؤثر على مستويات الطبقة العاملة في إفريقيا فهي تسعي إلى تهميش العمالة الإفريقية وتجنيب إكسابهم الخبرة والتقنية الصحيحة من أجل إستمرار تبعية هذه الدول للصين.[1]

ويمكن أن يتراجع الحماس الإيديولوجي للصين ويزول بريقه، فهي لم تعد بذلك تسعى إلى إقناع دول إفريقيا بإعتماد نموذج سياسي أو إقتصادي معين ،فهي في الواقع لا تقدم أكثر من مجرد

[1] - حسن حمدي عبد الرحمان، العلاقات الصينية الإفريقية شراكة أم هيمنة ؟، مرجع سابق.

رؤوس أموال أي ترغب في الشراء والبيع – تحقيق المنفعة الذاتية – على عكس الدول الغربية التي تحاول إعادة بناء إفريقيا على الطريقة الغربية القائمة على التعددية الحزبية والحكم الصالح. ويبقى الدور على الحكومات الإفريقية أن تختار طريقة الإشتراك والتعامل وتقرر ماهية المزايا الإقتصادية التي يمكن أن تجنيها.[1]

من خلال ما سبق نجد أن السياسة الإقتصادية الصينية نحو إفريقيا متطابقة إلى حد بعيد مع أهداف الدول الغربية ،فالصين تسعى للحصول على الموارد الإفريقية خاصة النفط والمعادن الثمينة بكميات أكبر وبأقل تكلفة وهذا من أجل الحفاظ على إستمرار نمو إقتصادها .وما يفرقها على سياسة الدول الغربية هو التستر وراء إستراتيجية القوة الناعمة المتمثلة في: منح المساعدات والقروض التي تهدف بالأساس من وراءها إلى تحقيق أهدافها الإقتصادية وبسط نفوذها ودعم قوتها فهدفها الأساسي هو مصلحتها بدرجة أولى.

[1] - حسن حمدي عبد الرحمان، العلاقات الصينية الإفريقية شراكة أم هيمنة؟، نفس المرجع.

المبحث الثاني: النظريات الإقتصادية المفسرة للعلاقات الإقتصادية الصينية– الإفريقية.

يمكن أن نفسر طبيعة العلاقات الإقتصادية الصينية– الإفريقية وفق نظريتين، حيث سوف نتطرق في هذا المبحث إلى نظرية القوة الناعمة، التي تعتبر الركيزة الأساسية في العلاقات الصينية– الإفريقية، كما سوف نتناول نظرية الإعتماد المتبادل التي تعتبر أيضا من النظريات المفسرة لطبيعة العلاقات الإقتصادية بين الصين وإفريقيا.

المطلب الأول: نظرية القوة الناعمة.

كان للتوسع الأفقي والتعمق العمودي لمفهوم ومضمون الأمن أثر في تحولات القوة العالمية، فبعد أن كان الأمن من منظور المقاربة التقليدية أو "الواقعية"، يرتبط بالدولة كموضوع مرجعي، وتكون إنجراحيتها على شكل تهديد عسكري من طرف دولة أخرى، وعلى هذا الأساس فإن الرد سيكون بطبيعة الحال ردا عسكريا، لهذا السبب كان الإعتقاد السائد أن زيادة الدولة لقوتها وترسانتها العسكرية، هي الضمانة الوحيدة لتحقيق أمنها الوطني ضد أي تهديد، ومن هذا المنطلق كانت القوة العسكرية هي المحدد الأساسي لقوة الدولة.

لكن في زمن العولمة، والتوسع الشمولي لمضمون الأمن إلى أبعاد أو قطاعات: سياسية، إقتصادية، مجتمعية، بيئية، إلى جانب العسكرية، وكذا تعمقه عموديا من خلال مستوى التحليل أو الموضوع المرجعي للأمن فقد ظهرت عدة مستويات لهذا الأخير وهي: الأمن الشامل، الإقليمي، الدولية، الوطني، المحلي، الإنساني، الفردي.

وفي نفس هذا السياق التحولي للأمن عالميا، تعمقت تحولات القوة العالمية بفعل تشابك العلاقات الدولية، وإفرازات العولمة، وبالتالي لم تعد القوة مرتبطة أساسا بالقوة العسكرية، بل تتعداها إلى التكنولوجيا،و النمو الإقتصادي، والإتصالات، والتحكم في الإعتماد المتبادل والمعلومات، فالقوة العالمية اليوم تتأسس على مصادر هي من قبيل "القوة اللينة Soft Power" أي بمعنى الجذب الثقافي والإيديولوجي، التحكم في المؤسسات الدولية.[1]

إستخدم مصطلح القوة الناعمة في الكتابات الأكاديمية بلفظ القوة الناعمة كترجمة مباشرة للمصطلح "Soft Power" لكي يقابل المصطلح "Hand Power"، والتي تعني القوة العسكرية أو

[1] - سمير قط، الإستراتيجية الإقتصادية الصينية في إفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة ،مرجع سابق، ص ص. 18-19.

الصلبة، ويأتي إستخدام هذين المصطلحين كمعادلة موضـــوعية لمســـألة(hand ware) و (Soft War) في الكمبيوتر، ولكن بالنظر إلى مضامينها والسياق الذي تستخدم فيه في الكتابات الأكاديمية فإن واقع الحال غير ذلك، فاستخدام لفظ القوة "Power" في مجال القوة الناعمة ليقابـــل مصـــطلح القوة العسكرية، فإن تسوده الكثير من المحاذير، أبرزها:

-معاني لفظ القوة والمتمثلة في الإجبار والقسر والإثارة.

-إستخدام لفظ القوة "Power"، ومن ثم إردافه بمصطلح "الناعمة" "Soft" يتبادر إلى ذهن المتلقي مفاهيم خاطئة حول معنى المصطلح "القوة الناعمة".

-وسائل تحقيق القوة الناعمة لا تتضمن القسر والإكراه بقـــدر مـــا تتضـــمن الوســـائل الفكريـــة والحضارية والسياسية.

- المصطلح وإن كانت أدواته قد إستخدمت قديما تحت مسميات عديدة مثل: الدبلوماسية، الحوار الفكري، الإقناع، التفاوض ...إلخ، إلا أن أول من إستخدم لفظ القوة الناعمة "Soft Power " هـــو "جوزيف ناي"*، وقد حظى هذا المصطلح بإنتشار واسع بين الكتاب والمفكرين داخـــل الولايـــات المتحدة الأمريكية وخارجها، وقد صاغه في كتابه "وثبة نحو القيادة Bound to lead" الذي أصدره عام 1990، ثم أعاد إستخدامه في كتابه "مفارقة القوة الأمريكية The Pandosc of American Power" عام 2002، ثم في كتابه الذي أصدره مؤخرا عام 2004 "القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية".

عرف جوزيف ناي القوة عموما بأنها "القدرة على التأثير في الأهداف المطلوبـــة، وتغييـــر سلوك الآخرين عند الضرورة"، والقوة الناعمة بأنها "القدرة على الحصول على ما تريد من خـــلال الإقناع وليس الإكراه"، ويستبعد من تعريفه العقوبات الإقتصادية والسياسية إضافة للعسكرية.[1]

كما يعرفها أيضا بأنها: "تلك القوة التي تعتمد على القدرة على صياغة أولويات الآخرين ... وقيادتهم من خلال القدوة ... وتوجيههم إلى الوجهة المرادة".[2]

---

* جوزيف ناي: هو أحد الأكاديميين المرموقين والمؤثرين في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية الأمريكية ،الذي أسس بالإشتراك مع روبرت كوهين ،مركز الدراسات الإستراتيجية الجديدة في العلاقات الدولية.

1- مسفربن ضافر القحطاني، استراتيجية توظيف القوة الناعمة لتعضيد القوة الصلبة في الازمة الارهابية في المملكة العربية السعودية ،(أطروحة مقدمة لنيل دكوراه الفلسفة في العلوم الامنية ،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ،الرياض ،2010)،ص.58.

[2] - حكمة فاكهة ، الهجوم الساحر: كيف تعمل قوة الصين الناعمة على تغيير العالم، مجلة الصين بعيون عربية الإلكترونية، العدد الرابع، 2007، ص .5.

وعرفها (Quanyi Zhang) بأنها تلك القوة التي يؤكد إستخدام الوسائل الحضارية و الإقتصادية والدعائية، فهو في هذا التعريف قد أضاف إستخدام الوسائل الإقتصادية التي إستبعدها جوزيف ناي.

وعرفها أيضا (Wienbrenner) بأنها: "أداة الليبيراليين "Liberals" في تحقيق سياستهم في حين القوة الصلبة أداة الواقعيين، أو كما أطلق عليهم "فوكوياما" المحافظين الجدد "Sealist" في فرض سياساتهم، ويرى أنه لابد من التكامل بينها.

فمن خلال التعاريف السابقة فإن التعريف الأكثر شمولية للقوة الناعمة للدولة "Soft Power" تتكون مما يلي:

-تفترض الطابع الديمقراطي للدولة على المستويين المحلي والدولي.

-ترويج حضارة الدولة وثقافتها محليا ودوليا بشكل يبرز جاذبيتها، ويزيد من قبولها على المستويين المحلي والدولي.

-تفترض حل المشكلات بالوسائل الإقتصادية، والسياسية والإجتماعية بعيدا عن القسر والإجبار.

-التوافق بين السياسات العامة الداخلية والخارجية.

-التأكيد على الحرية والمساواة.

-التأييد الشعبي الواسع للسياسات الحكومية وإجراءاتها.

وبناء على ما سبق فإنه يمكن تعريف القوة الناعمة "Soft Power" بأنها: "القدرة على التأثير والجاذبية الأطراف المعنية إلى المسار الذي يخدم مصالح الدولة وكيانها بإستخدام الموارد المادية والمعنوية بعيدا عن الإرغام و التهديد.[1]

تعتبر الصين من أبرز الدول التي إعتمدت على مقاربة القوة الناعمة في تفعيل و تنمية علاقاتها مع باقي الدول سواء أكان ذلك على مستوى إقليمي أو دولي، إن مجموع القيم التاريخية والحضارية والثقافية الصينية شكلت ولا تزال جانبا مهما من جوانب مكانة الصين، وقدرتها التأثيرية في محيطها الإقليمي خصوصا والعالمي عموما، ومثلت عنصرا فعالا في زيادة قوتها الناعمة.[2]

---

[1] - مسفر بن ضافر عائض القحطاني، إستراتيجية توظيف القوة الناعمة لتعضيد القوة الصلبة في الازمة الارهابية في المملكة العربية السعودية ،مرجع سابق، ص ص. 70- 71.

[2] - عبد القادر دندان، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب أسيا بين الإستمرار والتغيير 1991-2006، (مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ،غير منشورة، تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، جامعة باتنة، 2008)، ص. 60.

طورت الصين مفهوم القوة الناعمة نفسه، حيث لم يعد هذا المفهوم محصورا داخل الحدود التي عينها "جوزيف ناي"، وإنما إمتد إلى أفاق جديدة، فالصين ترى في الوقت الراهن أن القوة الناعمة هي أي وسيلة من وسائل التي تقع خارج النطاق العسكري و الأمني، وإنما لا تشتمل فقط على الثقافة الشعبية، والدبلوماسية العامة، ولا على كسب العقول والقلوب، وإنما تتضمن كذلك الدوافع الإقتصادية والدبلوماسية مثل المساعدات الإقتصادية، وتقديم الإستثمارات، والمشاركة في المنظمات المتعددة الجنسيات.[1]

بدأت قوة الصين الناعمة تزداد بعد الأزمة المالية الآسيوية، حيث جاء عام 1997 ليكون علامة بارزة لظهور القوة الناعمة الصينية، حينما رفضت خفض قيمة عملتها عكس بقية الدول الآسيوية، بل وإرتفعت قيمة العملة الصينية أمام الدولار الأمريكي على عكس التوقعات، و واقع الحال يدلنا أن الإقتصاد الصيني قد أحرز نجاحا وزيادة في معدل نمو إجمالي الناتج المحلي وإنخفاض معدلات التضخم، فأمام هذا الأداء الإقتصادي المتميز، يرى "جوزيف ناي" أن الصين ستلعب أكبر دور في العالم، وقد أدى هذا التقدم الإقتصادي مع الثقافة الكنفوشيوسية، إلى تعزيز قوة الصين الناعمة الطرية.

وكذلك قامت الصين بتعظيم قدرتها على جذب الآخرين عبر وسائل عديدة، ثقافية ودبلوماسية وإقتصادية، فضلا عن مشاركتها في المنظمات المتعددة الأطراف حيث أوجد الصينيون فكرة أوسع للقوة الناعمة، تشمل جميع المجالات –بإستثناء المسائل الأمنية– بما فيها الإستثمار والمساعدات وتطبيقا لهذه الرؤية الصينية للقوة الناعمة، أخذت تحاول توسيع دائرة تأثيرها لتشمل مناطق أخرى خارج القارة الآسياوية.

تعد القارة الإفريقية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للصين فهي بالنسبة لها فضاء تجاري وإقتصادي، لذلك نجد أن الصين تعتمد في إدارة علاقاتها مع إفريقيا على إستراتيجية القوة الناعمة التي تتم من خلال تقديم المساعدات والمعونات في المجالات الإجتماعية المختلفة كالصحة والتعليم، من دون فرضها لشروط سياسية أو إصلاحات إقتصادية.[2]

---

[1] - حكمة فاكهة ، الهجوم الساحر: كيف تعمل قوة الصين الناعمة على تغيير العالم، مرجع سابق، ص.5.

[2] - عبد القادر دندان، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب أسيا بين الاستمرار والتغيير 1991-2006، مرجع سابق، ص ص. 60 -61.

الواضح جدا أن عدد كبيرا من النظم الإفريقية وجدت في القوة الصينية الناعمة بـــديلا عـــن سياسات الضغط والإبتزاز التي طبقت عليها لعقود طويلة، ومن خلال ملاحظة نوعية الإستثمارات الصينية في إفريقيا، نجدها أنها شملت أكثر القطاعات الإستراتيجية في مسيرة النمو فـــي إفريقيـــا (البنى التحتية أساسا).

الصين تضخ مليارات الدولارات، في النشاط الإقتصادي الإفريقي، لتجني أضعافها فهـــي لا ترفع ورقة الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولا تقوم بالتمييز بين الرفاق والأعداء إيـــديولوجيا، إنمـــا تبحث بشكل أساسي عن الثروة وسبل تعظيم تبادل المنافع.[3]

يمكن القول مما سبق أن الصين تهدف من وراء قوتها الناعمة إلى تحقيق مصالحها وزيـــادة نفوذها من جهة، والتأثير من جهة أخرى على الرأي العام الخارجي، وإقناعه بأن الصين قد تغيرت عما كانت عليه أي دولة ذات نظام سلطوي يستحيل في ظله تحقيق التقدم الإقتصـــادي، لأن التقـــدم الإقتصادي يقوم في الأساس على حرية إنتقال رؤوس الأموال والبضائع، وهو ما يتعـــارض مـــع طبيعة ذلك النظام، وأيضا إثبات أنها أصبحت قوة إقتصادية كبرى ومنافس قوي.

المطلب الثاني: نظرية الإعتماد المتبادل.

تعتبر نظرية الإعتماد المتبادل "Interdépendance" كتيار ضمن المدرسة الليبرالية، حيـــث أن المنظور الليبرالي الذي ورث عصر التنوير، يقوم على تشـــجيع دور المؤسســـات والعلاقـــات السياسية والإقتصادية، وتحث على السلام والتكامل بين الدول، فهذه الرؤية المتفائلة تعتقد بإمكانيـــة تحقيق السلام بين العدوات الدولاتية؛ عبر تنمية التجارة والديمقراطية وتعطـــي دورا للمؤسســـات الدولية.[1]

كما تعد ظاهرة الإعتماد المتبادل من الخصائص التي يتميز بها النظـــام السياســـي الـــدولي المعاصر، والظاهرة رغم تميزها بمحدوديتها وضيق نطاق حركتها في مراحل تاريخية معينة، فإنها نتيجة للتقدم التقني والتطور النوعي في وسائل النقل والإتصالات، برزت على نحو مكثف وبشـــكل غير مسبوق، إذا أوجدت هذه التطورات ميلا قويا لدى وحدات النظام الدولي لأن تشـــبع الحاجـــات المتزايدة والمتنامية لدى شعوبها من خلال الدخول في تفاعلات التعـــاون وبالإتجـــاه الـــذي جعـــل الإعتماد فيما بينها يأخذ شكلا تصاعديا.

1- أحمد مالكي ،"الصين والقوة الناعمة في إفريقيا"، مرجع سابق، ص.19.
2- سمير قط، الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص. 24.

ومن ناحية أخرى فإن الإعتماد المتبادل هو زيادة درجة التعرض للصدمات الإقتصادية النابعة من العالم الخارجي، وإذا صدق ذلك على جميع أعضاء النظام الإقتصادي الدولي، فذلك يعني أن مستوى الأداء الإقتصادي في أي بلد من البلدان الأخرى المرتبطة معه في علاقات تجارية أو مالية. وليس المقصود بالصدمات الإقتصادية في هذا السياق التغيرات الإقتصادية ذات الآثار السلبية فقط، فقد تكون التأثيرات الوافدة من الخارج ذات صفة إيجابية بحيث تساعد على زيادة معدلات النمو أو التخفيض من معدلات التضخم أو رفع مستوى العمالة وغير ذلك.

بشكل عام يعني الإعتماد Dependence الحالة التي يتم فيها ممارسة التأثير من قبل قوة خارجية، الإعتماد المتبادل Interde pendence ببساطة أكثر يعني الإعتماد المشترك أو التبادلي، وفي السياسة العالمية يشير الإعتماد المتبادل إلى الوضعية التي تتميز بالتأثيرات التبادلية بين الدول أو بين فاعلين من دول مختلفة، وهذه التعاملات غالبا تنجم عن التعاملات الدولية مثل: حالات تدفق رؤوس الأموال والسلع والموارد البشرية عبر الحدود الدولية.[1]

كما يعرف الإعتماد المتبادل أنه حالة العلاقات بين الطرفين، حيث تكون تكاليف فسخ العلاقات أو خفض التبادلات متساوية تقريبا بالنسبة إلى كل من الطرفين. في دراسة العلاقات الدولية، يحمل الإعتماد المتبادل بين الدول بعدين إثنين هما: الحساسية و الهشاشة، وتدل السياسة إلى الدرجة التي تكون فيها الدول حساسة للتغيرات التي تدور في دول أخرى، وإحدى الوسائل لقياس هذا البعد هو دراسة ما إذا كانت التغيرات في مجالات معينة (كمعدلات التضخم أو البطالة مثلا)، تختلف بالطريقة ذاتها عبر الحدود الإقليمية، وتدل الهشاشة إلى توزيع التكاليف التي تتحملها الدول حينما ترد على تغييرات من هذا النوع. وهكذا قد تكون دولتان متساويتين في الحساسية إزاء إرتفاع أسعار النفط ولكنها ربما لا تكونان بالهشاشة ذاتها، قد تجد إحداهما أن الإنتقال إلى طاقة بديلة أكثر سهولة بالنسبة إليها مما تجده الأخرى، فتقلص بالتالي إعتمادها على النفط.[2]

حيث ظهرت في السبعينات من القرن العشرين أفكار جيل أخر من أنصار الليبرالية المؤسساتية المؤكدة على العمليات فوق قومية والإعتماد المتبادل المعقد. يتقدم هؤلاء المفكرين "روبرت كيوهان" Keohane "وجوزيف ناي" "Nye"، يرى المنظرون في الإتجاه التكاملي أن

---

[1] - أنور محمد فرج، النظرية الواقعية العلاقات الدولية، دون ذكر الطبعة، (دون ذكر بلد النشر، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007)، ص ص. 281-282.

[2] - مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الطبعة الاولي، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص. 65.

العالم أصبح أكثر تعددية من حيث الفواعل المنخرطة في التفاعلات الدولية، لكن خصوصية هذا التفاعل هي الإعتماد المتبادل المتزايد لهذه الفواعل على بعضها البعض. كما يرون أن ظاهرة الإعتماد المتبادل للعالم هي محددة في أربعة خصائص تتمثل فيما يلي:

1 -زيادة الروابط المتعددة الأوجه بين الدول والفواعل غير الدولية مثل المؤسسات والمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات.

2 -وجود الأجندة الجديدة للقضايا الدولية التي تميز بين السياسة العليا والسياسة الدنيا، ومن الأمثلة المشهورة في هذا السياق نجد قضية البيئة والتنمية وتغير المناخ.

3 -الإعتراف بالقنوات المتعددة الفواعل بين الفواعل عبر الحدود الوطنية التي أصبحت الدول أحد أطرافه إلى جانب الأطراف الأخرى.

4 -تدني فاعلية القوة العسكرية كأداة لإدارة فن الحكم، وتقدم الإعتبارات الإقتصادية في تفاعل العلاقات الدولية على غيرها كما تعتقد الليبرالية الجديدة.[1]

كما نلاحظ أن الأبحاث المعاصرة تقوم بالتركيز على مجالات القضايا الإقتصادية المتعلقة بالثروة والرفاه بدلا من القضايا الأمنية، فالترابط يزداد بصفة مباشرة مع حدوث التصنيع و التحديث، ويزداد الترابط وتنشأ " تغذية رجعية" Eeed bak" معقدة بين الأهداف الإقتصادية وعواقب الترابط، ويعتبر النظام التجاري عادة مثالا نموذجيا لهذه العملية المتعلقة بالترابط الإقتصادي. وكلما كبرت نسبة التجارة إلى الناتج المحلي كلما إزداد إعتماد الدولة على النظام التجاري الدولي.[2]

ويشير منظور الإعتماد المتبادل إلى زيادات كبيرة في تدفق رأس المال عبر البلدان ونقل التكنولوجيا ونشوء الشركات المتعددة الجنسيات وتصاعد حرارة العلاقات بين القوى العظمى وتنامي أهمية المنظمات الدولية (الحكومية منها وغير الحكومية)، إضافة إلى مسائل متعلقة بحقوق الإنسان والفقر والنمو والبيئة وسياسات الطاقة التي شقت سبلها إلى جدول أعمال السياسة الخارجية لدى الدول.[3]

---

[1] - عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى، دون ذكر الطبعة،(القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009)، ص. 105.

[2] - أنور محمد فرج، النظرية الواقعية العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص. 283.

[3] - مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص. 65.

ويستوجب عند تسيير علاقات الإعتماد المتبادل بناء مجموعة من القواعد والإجراءات والمؤسسات المشتركة أو المنظمات الدولية القادرة على إدارة التفاعلات في مسائل مختلفة من الحياة الدولية مشكلة بذلك ما يعرف بالمنظومة الدولية.[1]

تعد الصين اليوم قوة اقتصادية وهذا راجع لما شهدته وتشهده حاليا من تطور وإزدهار في مختلف المجالات وبالتحديد الجانب الإقتصادي، حيث إستمر الصعود الصيني رغم إستمرار الأزمة المالية والإقتصادية، وبذلك إستطاعت الصين من خلال ذلك أن تصل إلي موقع القوة الإقتصادية الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، متخطية بذلك اليابان الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة من حيث الكم وليس من حيث نوعية الإنتاج.

ويمكن النظر إلى جانب من جوانب الصعود الصيني في إطار علاقات الإعتماد المتبادل بين القوى الكبرى في الواقع المعاصر، وذلك من خلال التعرف على حركة التجارة الصينية مع هذه الدول، إذ تشير التقارير إلى أن الإتحاد الأوروبي كان أكبر شريك تجاري للصين خلال عام 2010، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين قرابة 46 مليار دولار، كما بلغ حجم التبادل مع رابطة دول جنوب شرق آسيا 29 مليار دولار.

في حين بلغت مع الولايات المتحدة الأمريكية 37 مليار دولار، وسجلت مع اليابان 28 مليار دولار.[2]

بالإضافة إلى ذلك نجد أن الاعتماد المتبادل يقوم بتفسير العلاقات الصينية الإفريقية وذلك لتركيزها على البعد الإقتصادي، في العلاقات الدولية كما تهتم بالدور التنامي للفواعل غير الدولاتية، فسياسة الصين في إفريقيا تهتم بالجانب الإقتصادي بالدرجة الأولى.[3]

كما نلاحظ إذا أضفنا إلى كل ذلك إتفاقيات التجارة الحرة التي عقدتها الصين مع العديد من دول العالم بدت الملامح العامة لصعود الصين في إطار علاقات الإعتماد المتبادل على الصعيد الإقتصادي على الأقل واضحة بما يتماشى ومصالح الصين وأهدافها، وفي نطاق رؤيتها الإستراتيجية.[4]

---

[1] - سليم قسوم، الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غيرمنشورة، قسم الاعلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الإستراتيجية والمستقبليات، جامعة الجزائر، 2010)، ص. 65.

[2] -أحمد إبراهيم و أخرون، حال الأمة العربية 2010-2011 : رياح التغيير، الطبعة الاولي، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2011)، ص.36.

[3] - سمير قط، الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة ، مرجع سابق، ص. 24.

[4] - أحمد إبراهيم محمود وآخرون، حال الأمة العربية 2010-2011 :رياح التغيير، مرجع سابق، ص. 37.

المبحث الثالث: الصين وإفريقيا: دراسة في الجغرافيا والإمكانيات.

إن السياسة الإقتصادية الصينية تحكمها العديد من العوامل سواء كانت هذه العوامل طبيعية، أو ترجع إلى الثقافة السائدة في أوساط الشعب الصيني كما أن السياسة الإقتصادية تحكمها أيضا طبيعة النظام السياسي فالسياسيون هم الذين يضعون السياسة الإقتصادية وذلك وفق للمتغيرات التي تطرأ على البيئة الداخلية و الخارجية، وفي هذا المبحث سوف نتعرض إلى الإمكانيات الطبيعية والبشرية لكل من الصين و إفريقيا، وكذلك الجوانب السياسية والعسكرية التي لها تأثير أو إرتباط بإقتصاد كل منها.

المطلب الأول: إمكانية الصين وإفريقيا الطبيعية والبشرية.

أصبحت كل من الصين وإفريقيا محل إهتمام الدول الغربية ،وهذا نظرا للإمكانيات الطبيعية و البشرية التي يتمتع بها كلاهما .

أولا: الإمكانيات الطبيعية و البشرية للصين:

تعتبر الصين من الدول الصاعدة في النظام الدولي وهذا ما جعلنا تسعى إلى معرفة الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي أدت إلى نموها المتسارع.

1 -**الإمكانيات الطبيعية:**

تعد الصين من أكبر دول العالم مساحة حيث تمثل مساحتها قدر9,572,678 كلم^2 و تحتل المرتبة الثالثة عالميا بعد روسيا و كندا ، وتقع الصين بين دائرتي عرض 18° و 54° وبين خط طول 74° و 135° وهي بذلك تعد الدولة قارة وهذا ما أعطى لها موقع إستراتيجي في منطقة شرق آسيا إذ تتجاور مع 14 دولة، وللصين عمق إستراتيجي كبير وهو عامل مهم في تدعيم وزن الدولة الإستراتيجي الدفاعي خاصة في حالة التعرض لهجوم نووي، إذ يبلغ أقصى اتساع لها من الشمال إلى الجنوب 4023 كلم، ومن الشرق إلى الغرب 6468 كلم، والصين يحدها من الشمال الاتحاد السوفياتي ومنغوليا ومن الشمال الشرقي روسيا وكوريا الشمالية، ومن الشرق والجنوب الشرقي المحيط الأطلسي، ومن الجنوب الهند الصينية (الفيتنام واللاروس) ،وبورما، ومن الجنوب الغربي الهند، والنيبال ،ومن الغرب باكستان ،وأفغانستان ،ومن الشمال الغربي روسيا.[1]

[1] - عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء3، (دون ذكر بلد النشر ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دون ذكرسنة النشر)، ص. 683.

ويوجد بالصين أيضا أكثر المناطق جفافا وأعلى القمم إرتفاعا كقمم الهملايا، وأكثر الأراضي خصوبة وأكثر الأراضي انخفاضا على سطح البحر كمنخفض المعروف بـــ "توربان" في مقاطعة زيجيانغ (Zhejiang) الذي يبلغ انخفاضه 154 متر عن سطح البحر، كما أن الصين تشهد تنوعـــا في أقاليم المناخ إذ ترتفع الحرارة صيفا في شرق الصين، بينما يكون الشتاء شـــديد البـــرودة فـــي الشمال الشرقي، وتوجد في الصين مناطق إستوائية وشبه إستوائية كما تشهد أمطار غزيـــرة فـــي الجنوب.[1]

ويتجاوز خط الطول الساحلي للصين 14000 كلم ويأتي على شكل هلال وهناك نوعان مـــن السواحل:

- السواحل الحجرية تقع معظمها في الجنوب فهي صالحة للملاحة طول السنة.
- السواحل الرملية التي تقع في الشمال فهي صالحة للسياحة ويوجد كذلك فيها السواحل الطينيـــة التي تصلح لصناعة ملح البحر حيث تتوفر على المواد الخام للصناعة الكمياوية.

بالإضافة إلى أن الصين تحتوي على موارد طبيعية هائلة بكميات ضخمة من الفحم إذ يبلغ احتياطها المحقق منه 1500 مليار طن موجودة بشكل خاص في القسم الشمالي من الـــبلاد وخـــام الحديـــد والبترول، والغاز، والزئبق، والقصـــدير، والتنفســـتين، والانثيمـــون، والمنغنيـــز، والمولبيـــدنيوم والغاناريوم المغناطيسي، والآلمنيوم، والرصاص، والزنك، واليورانيوم، وهي تمتلك أكبر طاقة في العالم في مجال الكهربائية.[2]

بالإضافة إلى ذلك فإن الصين تسيطر على أهم الطرق التجارية فـــي العـــالم وفـــي قطـــاع المواصلات سواء البرية كإشرافها على طريق الحرير Silk rard الذي له دور مهم فـــي تنشـــيط التجارة بين الشرق الأوسط والشرق الأقصى وأوروبا مرورا بآسيا الوسطى وجنـــوب آســـيا، أمـــا البحار فإن الصين تطل على المحيط الهادي وبحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي والبحـــر الأصفر، ومضيق فرموزا الذي يفصل بين الصين و اليابان.[3]

---

[1] - عبد القادر دندان، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب أسيا بين الاستمرار والتغيير 1991-2006، مرجع سابق، ص. 46.

[2] - فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، الطبعة الأولى، (بيروت لبنان: دار المنهل اللبناني ،2009)، ص ص. 53-54.

[3] - عبد ا لقادر دندان، مرجع سابق ذكره، ص. 46.

2 -الإمكانيات البشرية:

تعتبر الصين أكثر دول العالم سكانا حيث يقدر تعداد سكانها بحوالي 1.4 مليار نسمة، فحوالي نصف السكان يتألف من الشباب الذين لا يتجاوزون أعمارهم ثمانية عشرة سنة وهناك 94% من السكان من أصل صيني أي ينحدرون من الهان (Han) في شرق البلاد بينما تتكون المنطقة الغربية من الأقليات قومية مختلفة من الويغور (Uighur) في إقليم سينكيانغ (Scinjiang) والمغول في منغوليا الداخلية والكازاخستان في غانسو (Gansu) وسينكيانغ أيضا والتيبيتيون في إقليم ثيبيت والي (Yi) والباي (Pai) والتوجيا (Tujia) في الجبال الغربية في إقليم سيشوان والهوي (Hui) وهم مسلمون في إقليم نيغكسيا (Ningscia)، وكما يوجد في الجنوب في إقليم غوانغ سي (Guangscia) أكثر من عشرين أقلية قومية أهمها التشوانغ (Zhuang) وهي أكبر أقلية قومية في الصين.

ويتجاوز عدد سكان المدن في الغرب في منطقة الشمال الشرقي التي تعتبر أكبر الناطق إعمارا في الصين نسبة 30% من العدد الكلي للسكان ،بينما لا يتجاوز عدد السكان المدن في الغرب"10% و 5% في الجنوب الغربي ويعود عدم التوازن في التوزيع السكان إلى الظروف الطبيعية، ففي الشرق تكثر السهول والمناطق الخصبة أما المناطق الغربية فتغطيها الجبال الشامخة والمناطق القاحلة.[1]

إن تنوع الأقليات القومية يعني كذلك وجود العديد من اللغات، لكن رغم ذلك فإنهم يكتبون بطريقة واحدة، وتعتبر الصينية هي اللغة الرسمية كما أنها لغة 94% من السكان بالإضافة إلى لغات الأقليات المذكورة سابقا، ومن أكثر اللغات انتشارا هي اللغة الماندارين (Mandarine) أوبوتونغو (P'u-T'ung hua) أي اللغة العامة (Common language) وتعتبر اللغة الأكثر انتشارا في العالم من حيث المستعملين.[2]

ثانيا: الإمكانيات الطبيعية والبشرية لإفريقيا: إن قارة إفريقيا أصبحت تحضى بإهتمام واسع وذلك نظرا للإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تتوفر عليها.

[1] - عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، مرجع سابق، ص. 683.
[2] - عبد القادر دندان، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب أسيا بين الاستمرار والتغيير 1991-2006 ، مرجع سابق، ص. 57.

1 – **الإمكـــانيات الطبيعية:** تعتبر إفريقيا أكبر القارات مساحة فهي تغطي ثلاثين مليـــون مـــن الكيلومترات مربع،وتمتد في نصف الكرة الأرضية الشمالية والجنوبية وعلى جهات العالم الأربعـــة تطل من جهة البحر المتوسط على أوروبا، ومن جهة الأطلنطي غربا على القارة الأمريكية، ومـــن جهة المحيط الهندي تطل شرقا على آسيا، بينما تطل جنوبا على القارة القطبية الجنوبية عبر المحيط الجنوبي.[1]

أي أن إفريقيا تحيط بها البحار والمحيطات ومن جميع الجوانب ففي الغرب المحيط الأطلسي، ومن الشرق المحيط الهندي وبحر العرب والبحر الأحمر، وقناة السويس وفي الشمال يوجد البحـــر المتوسط، أما من الجنوب يوجد المحيط الهندي والمحيط الأطلسي.[2]

تقع قارة إفريقيا بين دائرتي العرض 38° شمالا و35° جنوبا وتتميز باتساع مساحة، حيـــث توجد الصحراء في نصف القارة الشمالي وأحوال الطقس المعتدل الذي ينحصر في أقصى القـــارة الشمالية والجنوبية.[3]

وتكتسب إفريقيا أهمية كبيرة حيث تعتبر خزان العالم الإستراتيجي مـــن المـــوارد الطبيعيـــة والمواد الأولية والأحجار النفيسة، ومن المواد التي تتمتع بها قارة إفريقيا نجد النفط والغـــاز حيـــث تضم القارة حوالي 10% من إحتياطي النفط العالمي، بينما يقدر إحتياطي الغاز في القارة حـــوالي 7%، أما الموارد الطبيعية فهي تنتج حوالي 80% من بلاتين العالم وأكثر من 40% مـــن ألمـــاس العالم و 20% من الذهب.[4]

2 –الإمكانيات البشرية لقارة إفريقيا: تحتوي إفريقيا على عدد هائل من السكان حيث يبلغ عددهم 1,022,234,000 وهذا حسب إحصائيات سنة 2010، وهذا ما أدى إلى وجود تنوع في السلالات، فهم لا ينتمون إلى سلالة واحدة، حيث تعتبر سلالة "الزنوج" أهـــم الســـلالات ويتواجـــد الزنـــوج الحقيقيون في إفريقيا الغربية أي بين نهر السنغال، و الكامرون، كما توجد أيضا ســـلالة "الأقـــزام" التي توجد داخل الغابات الاستوائية بالإضافة إلى سلالة "البوشمن" و "الهوتنتون" وينحصر وجودهم

---

[1] - محمد عبد الغني سعودي، قضايا إفريقية، سلسلة عالم المعرفة،(الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب،أكتوبر 1980)، ص. 5.

[2] - أحمد مقرم الهندي، موقع القارة الإفريقيا الإستراتيجي، مجلة قراءات إفريقية، العدد السادس، المنتدى الإسلامي، سبتمبر2010، ص. 41.

[3] - جودة حسين جودة، جغرافية إفريقيا الإقليمية، الطبعة التاسعة، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1996)، ص. 36.

[4] - أحمد مقرم الهندي، مرجع سابق ذكره، ص. 47.

الآن في صحراء "كلهاري" حيث توجد لهم لغة خاصة، وفي الأخير توجد سلالة القوقازيون التي تنتشر في إفريقيا الشمالية وشرق إفريقيا والقوقازيون بدورهم ينقسمون إلى مجموعتين هما:

-**المجموعة الحامية:** وهم شعوب بيضاء البشرة يرجع أصولهم إلى هاجرات إلى شمال إفريقيا من موطنهم أصلي في البحر لأحمر.

-**المجموعة الشامية:** وهم العرب الذين قدموا إلى شمال إفريقيا من الشرق كغزة في القرن السابع ميلادي، كما توجد ملامح المغولي الصيني في ملاجاشي.

تعتبر قارة إفريقيا متنوعة التركيب من الناحية اللغوية حيث توجد لغات لها أهمية خاصة تتعدى الأهمية المحلية وهي اللغة الأمهرية وهي اللغة الرسمية في جمهورية أثيوبيا، واللغة السواحلية وتنتشر في شرق إفريقيا ولغة الهواس التي تنتشر في غرب إفريقيا، كما توجد اللغة الأفرديكانية التي توجد في جنوب إفريقيا.

والشعوب الإفريقية هي شعوب فتية جدا تبلغ نسبة السكان الأقل من سن الرابعة 17% ومن بين خمسة إلى تسعة عشر عاما حوالي 36% وما بين عشرين عاما إلى أربع وأربعين عاما حوالي 33% وما بين 45 إلى 59 عاما حوالي 9% وما بعد السن الستين تبلغ نسبة السكان في إفريقيا 5%.[1]

المطلب الثاني:القيم السياسية والقدرات العسكرية للصين وإفريقيا.

سنتناول بالدراسة التوجهات السياسية والإمكانيات العسكرية لكل من الصين وإفريقيا وذلك لمعرفة المكانة التي تحضى بها كل من الصين وإفريقيا، وكذلك إبراز مدى فاعليتهما وقدرتهما على التأثير في الفواعل الدولية سواء كان ذلك على المستوى الإقليمي أو العالمي.

[1] - جودة حسين جودة، جغرافية إفريقيا الإقليمية، مرجع سابق، ص ص. 107- 113.

أولا: المحددات السياسية والعسكرية للصين:

1 -المحددات السياسية:

تجري سياسة جمهورية الصين الشعبية في إطار جمهورية إشتراكية يحكمها حـزب واحـد، حيث ينص دستور البلاد على أن القيادة ترجع للحزب الشيوعي، وتمـارس سـلطة الدولـة فـي جمهورية الصين الشعبية من خلال الحزب الشيوعي، والحكومة الشـعبية المركزيـة ونظيراتهـا الإقليمية والمحلية.[1]

لعبت القيادات الصينية المتعاقبة منذ إنتصار الشيوعية عام 1949 دورا بـارزا فـي رسـم سياسات وتوجهات الصين الداخلية والخارجية، لاسيما وأن النظام السياسي الصيني مصنف ضـمن "النظم الشمولية المغلقة" التي لعبت فيها الزعامات الفردية أدورا محورية، لكن بغض النظر علـى هذه الخاصية، كان للقيادات الصينية دورا مهما في عملية الإنتقال السلمي للسلطة من جيل لآخر.[2] تتمثل المؤسسات السياسية للصين في الحزب الشيوعي الذي يعتبر الحزب الوحيد الحاكم، تأسـس عام 1921 وأسس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 عبر سنوات الكفاح المسلح، وعدد أعضائه حاليا أكثر من "70 مليون" عضو وتتمثل الطبقة العاملة طليعة هذا الحزب، أما فيما يخص الجهـاز الثاني يتمثل في مجلس الدولة، وأخر جهاز هو مجلس الشعب الوطني الذي أنشأ عام 1954 الـذي يمثل السلطة العليا في البلاد طبقا للدستور الصيني، غير أن السلطة الحقيقية هي في يـد الحـزب الشيوعي، ويضم المجلس "3000" عضو ونسبة المنتمين منهم رسميا إلى الحزب الشيوعي تصـل إلى 60- 70% وتعتبر اللجنة الدائمة وعدد أعضائها "150 عضوا" التـي تعـد القـوة المحركـة للبرلمان.[3]

كان للتحولات العالمية ومتطلبات التنمية والتحديث الإقتصادي، ووصول قيادة جديدة للحكـم، دور في جعل الصين تتخلى تدريجيا عن النمط التقليدي الفردي التسلطي في وضع السياسات وإتخاذ القرارات المصيرية، إذا فقد أصبحت السياسة الخارجية الصينية أكثر إدراكا وإيجابية خلال العشـر سنوات الأخيرة، بصورة لم يشهدها تاريخ الجمهورية الشعبية من قبل، كما إتسعت دائرة القرار في

---

[1] - الصين: موسوعة ويكيبيديا، تم التصفح يوم: 2013/04/21، على الساعة، 11:55، على الرابط:
http://ar.m.wikipedia.org/wiki.

[2] - عبد القادر دندان، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب أسيا بين الاستمرار والتغيير 1991-2006، مرجع سابق، ص. 63.

[3] - فوزي حسن حسنين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، مرجع سابق، ص. 61.

الصين، فلم تعد محصورة في المؤسسات والجهات التقليدية المعروفة كالرئيس ورئيس الوزراء، والمجلس الوطني لنواب الشعب، والحزب الشيوعي، وجيش التحرير الشعبي هذا ما فسح المجال لظهور مؤسسات وعناصر جديدة فاعلة في عملية صنع القرار في الصين.

تنتهج الصين بإستمرار سياسة خارجية سلمية مستقلة، وتتخذ من مصالح الشعب الصيني ومصالح شعوب العالم المنطلق الأول والأخير في دبلوماسيتها الصينية، إن صيانة سلام العالم وتعزيز التعاون القائم على المنافع المتبادلة وتدعيم التنمية المشتركة يمثل هدفا أساسيا للدبلوماسية الصينية. تدعو الصين على الصعيد السياسي إلى الإحترام المتبادل والتشاور الجماعي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة بين الدول كافة، سواء أكانت قوية أم ضعيفة، غنية أم فقيرة ويجب توطيد الديمقراطية والشرعية الدولية في العلاقات الدولية، وإحترام دور الأمم المتحدة و تعزيزه.[1]

2 -المحددات العسكرية:

تمتلك الصين أكبر جيش في العالم، إذ يبلغ تعداد جيش التحرير الشعبي الصيني الذي يرمز له بـ "PLA" حوالي 2.25 مليون جندي، ومن الممكن أن يصل العدد إلى 3.25 مليون جندي إذا تم تعداد القوات الشبه عسكرية، تقوم الصين حاليا ببذل جهود كبيرة لتحديث وتطوير جيشها وتزويده بالمعدات والآليات والأسلحة والتكنولوجيا الحديثة، هذا ما يؤدي إلى رفع حجم الميزانية الحالية الصينية المخصصة للدفاع.[2]

منذ عقد التسعينات باشرت الصين إصلاحات شاملة للمؤسسات العسكرية، مركزة على تحسين معايير التدريب، وإكتساب نظم تسليحية جديدة داخلية وخارجية (خصوصا الروسية)، العديد من مظاهر التطور العسكري الصيني فاجأت المحللين الغربيين، خصوصا سرعة وفرص تحديث قواتها الإستراتيجية والتي مكنت الصين من بسط تهديدات واقعية للجيوش العاملة في الإقليم.

تنامي الإنفاق العسكري الصيني بأرقام معتبرة في السنوات الأخيرة، إن الميزانية العسكرية الصينية المصرح بها رسميا تضاعفت أربع مرات تقريبا من حوالي 64 مليار يوان عام 1995 إلى 248 مليار يوان عام 2005، حيث زادت الميزانية العسكرية الصينية بنسبة 17% وحسب

---

[1] - ماتشين قانع، إستراتيجية الصين للتنمية وسياستها الخارجية، العرب والصين آفاق جديدة في الاقتصاد والسياسية، منتدى الفكر العربي، (عمان، الأردن: مكتبة روعة للطباعة، 2007)، ص ص.33-34.

[2] - عبد الرحمان القرشي، القوة العسكرية الصينية، منتدى الجيش العربي، تم التصفح يوم: 2013/04/21، على الساعة 14:00، على الرابط:

http://www.arbic military.com/t17148-topic

المعطيات الرسمية، أنفقت الصين 29.9 مليار دولار على قطاعها العسكري[1]، تضـــاعف إنفـــاق الصين العسكري نحو خمس مرات بين عامي 1995 و 2010، وشهدت السنوات الأخيرة ارتفاعـــا واضحا في الإنفاق العسكري إذ صعد من 59 مليار دولار عام 2005 إلى 98.8 مليار دولار عام 2009.[2]

وتتمثل عناصر القوة العسكرية الصينية فيما يلي:

القوات التقليدية: التي تتمثل في:

القوات البرية حيث تمتلك الصين أحد أكبر الجيوش البرية في العالم، لكنها تعمل على خفض هذا العدد لجعله أكثر مرونة وقدرة على التحرك والانتشار.

أما القوات البرية Naval Power" تمتلك الصين قوة بحرية قوامها 75 قطعة قتالية كبـــرى، حوالي 55 غواصة هجومية، 50 بارجة ثقيلة ومتوسطة، أزيد من 45 مركـــب لخفـــر الســـواحل مجهزة بالصواريخ، وهي بصدد نمو سريع وذلك بفعل دخول قطع محلية جديدة وإبـــرام صـــفقات خارجية مهمة.[3]

القوات الجوية Air Power تمتلك الصين أكثر من 700 طائرة مقاتلة مهيئة أساسا للعمليات العسكرية في مجال محدود، ورغم أن العديد من الطائرات قد تم التخلي عنها أو تم تحديثها، وتبعا لوكالة المخابرات الدفاع (DIA)، تخطط الصين لبناء حاملة طائرات لتعزيز قطاعها الجوي، ومن الممكن أن يتم تصميمها وفقا للحاملة الروسية SU-33/FLANKERD القادرة على حمـــل عـــدد معتبر من مقاتلات SU-27/FLANKER التي تستخدمها روسيا حاليا على متن – Kuzhetzov Glass.[4]

القـــوة النـــووية الصينية:

منذ أن أصبحت الصين قوة نووية عام 1964، تبنت الصين نهجا نوويا مختلفا عن ذلك الذي إتبعته القوتين العظمتين أثناء الحرب الباردة، وهو النهج الذي جسده شعار "No First USE" الذي

---

[1] - توفيق حكيمي، الحوار النيوواقعي- النيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، غير منشورة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، جامعة باتنة، 2008)، ص. 54.

[2] - مايكل أوهانلون، دفاعية ... لكنها تتوسع عن العقيدة العسكرية الصينية، مجلة آفاق المستقبل، العدد 08، (نوفمبر/ ديسمبر 2010)، ص. 58.

[3] - عبد القادر دندان، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب أسيا بين الاستمرار والتغيير 1991-2006، مرجع سابق، ص. 55.

[4] - توفيق حكيمي، الحوار النيوواقعي- النيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني، مرجع سابق، ص ص. 56- 57.

أطلقته الصين بعد فترة قصيرة من تجربتها النووية الأولي 1964،و كانت الصين دائما تساند الدعوات الدولية لوقف سباق التسلح النووي لكن وجود الصين كهدف للتخويف النووي، في الحرب الكورية، ثم أثناء أزمات مضيق تايوان، وأخيرا خلال النزاع الصيني- السوفياتي (1968-1969)، جعل القادة الصينيين على معرفة مسبقة بالتهديدات النووية، وهو ما جعل الصين تضع مسألة الردع النووي والقدرة على الضربة الثانية هدف حيويا، باشرت الصين إستثمارات واسعة بخصوص (ICBM'S) و الـ (SSBN'S) الحاملة رؤوس نووية، وتوجد الآن 03 أنماط من الصواريخ العابرة للقارات في الجرد الصيني قادرة على ضرب الولايات المتحدة و روسيا ومعظم دول العالم إنطلاقا من البر الصيني، صنفين يعملان بالوقود السائل وهما (CSS class 4& class2)، وصنف آخر يعمل بالوقود الجاف (DF-5)، والذي نجحت الصين في إطلاقه في سبتمبر 1971 بمدى يصل إلى 12 ألف كيلومتر.[1] (أنظر إلى الجدول رقم 01).

الجدول رقم (01): يوضح المسار التاريخي لتطور السلاح الإستراتيجي في الصين.

السنة	أهم الانجازات
	ماوتشي تونغ يعلن عن إطلاق البرنامج النووي الصيني.
1955	
1964	الصين تفجر أول قنبلة صينية.
1966	الصين تجري تجارب غير مسبوقة على الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية
1967	الصين تفجر أول قنبلة هيدروجينية
1980	أول اختبار ميداني للصاروخ العابر للقارات DF-5 ICBM
1988	ناجح تجربة إطلاق صاروخ JL-1SLBM من الغواصة Xiass BM
1995	نجاح تجربة صاروخ DF-31 ICBM العابر للقارات
2004	إطلاق الغواصة SSBN 094 وفشل تجربة إطلاق الصاروخ JL-2

المصدر: توفيق حكيمي، الحوار النيوواقعي- النيوليبرالي، حول مضامين الصعود الصيني، نفس المرجع، ص. 58.

[1] - نفس المرجع، ص ص. 57-58.

والصين تمتلك ترسانة تناهز 186 سلاحا نوويا صالحا للاستخدام يمكن حملها أساسا بواسطة صواريخ باليستية وطائرات، وكان للصين حتى مطلع سنة 2009 أربعة أنواع من الصواريخ الباليستية المنشورة العابرة للقارات، صواريخ متحركة تعمل بالوقود الصلب من نوع DF-31 ، وصواريخ متمركزة في صوامع تعمل بالوقود السائل من نوع DF-5A، وصواريخ أصغر حجما تعمل بالوقود السائل نوع DF-4.[1]

كما قامت الصين بالتركيز على أربعة مجالات للتطور العسكري وهي:

-القيام ببناء حاملات طائرات متطورة، بقدرات ذاتية، وبميزانيات عسكرية تصل إلى 20 مليار دولار، ومع إمتلاكها قوات مشاة بحرية، وتطويرها صواريخ كروز، وحيازتها لطائرات خفيفة، يسود اتجاه بأن الصين تقوم ببناء قوة بحرية قادرة على العمل عبر البحار على مسافات أبعد مما كان متصورا تقليديا بالنسبة لها.

-القيام بتطوير أنظمة صاروخية متقدمة لإستهداف الأقمار الصناعية العسكرية، وأنظمة صاروخية مضادة للصواريخ العابرة للقارات، وهو ما جعل الصين أكثر تقدما، من الناحية العسكرية.

-قيامها بتوسيع نطاق تحالفاتها العسكرية الخارجية في منطقة جنوب وجنوب شرق آسيا، المحيطة بالهند، والقريبة من تايوان. وتشير بعض المصادر إلى إحتمالات الحصول على تسهيلات عسكرية خارج المنطقة الآسيوية، وفي إفريقيا تحديدا.[2] (أنظر الجدول رقم 02)

جدول رقم (02): القوى النووية الصينية ، جانفي 2009.

النوع/ التسمية العينية (التسمية الأمريكية)	العدد المنشور	سنة النشر	المدى (كلم)	الحصيلة النووية	عدد الرؤوس الحربية
الأسلحة الإستراتيجية					**186**
الصواريخ ذات القواعد البرية	**134**	–	–	–	**134**
DF-3A (CSS-2)	**17**	**1971**	**31000**	**1×3.3 ميغاطن**	**17**

[1] - معهد ستوكهولم للإبحاث السلام الدولي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الطبعة الاولي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الكتاب السنوي2009)، ص ص. 546 – 549.

[2] - محمد عبد السلام، القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي، مجلة السياسة الدولية، تم التصفح يوم: الثلاثاء 9 أفريل 2013، على الساعة: 09:21، على الرابط:

http://www.siujassa.org.eg/News.content/12/aspsc.

(CSS-3) DF-4	17	1980	5500	1×3.3 ميغاطن	17
(CSS-4) DF-5A	20	1981	13000	1×4–5	20
(CSS-5) DF-21	60	1991	2100	1×200–300 ميغاطن	60
(CSS-X-10) DF-31	10	2007	أكثر من 11200	1×؟ كيلو طن	10
الصواريخ الباليستية التي تطلق من البحر	12	–	–	–	12
(CSS-N-3) JL-1	12	1986	أكثر من 1770	1×200–300 كيلو طن	12
(CSS-N-5) JL-2	36	2009–2010	أكثر من 7200	1×؟	36
الطائرات	أكثر من				40
H-6 (B-6)	20 20	1963	3100	1×قنبلة	20
Attack		1972–؟	؟	1× قنبلة	20
أسلحة غير إستراتيجية صواريخ كروز (DH-10)	150–350	2007	أكثر من 1500	1 × ؟	؟
صواريخ باليستية قصيرة المدى (DF-15) و (DF-11)	–	–	–	–	؟
المجموع	–	–	–	–	186

المصدر: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، 2009، نفس المرجع، ص ص. 547 – 548.

ثانيا: المحددات السياسية والعسكرية لإفريقيا:

1 -المحددات السياسية:

إفريقيا قارة شاسعة ومتنوعة تتألف من 54 دولة، بما في ذلك جزيرة مدغشقر وعدة مجموعات من الجزر، والتي تعتبر ملحقة بالقارة، وأخذت ثلث معظم دول إفريقيا الإستقلال في 1960 (annus mirabilis) الذي هو عام الإستقلال، أو بعد ذلك التاريخ بسنوات، وإن محالة تجميع هذه الدول معا والحديث عن "السياسة الإفريقية" أمر صعب، لأن ثمة أوجه إختلاف هامة فيما بينها، والفوارق الجغرافية والسكانية تكون أحيانا بارزة،[1] كما هو الحال بالنسبة للمساحة الشاسعة للسودان، وزائير من جهة، والدول الصغيرة الأخرى مثل رواندا، وبوروندي، وسوازيلاند من جهة أخرى، ومع ذلك، فقد كانت للدول الإفريقية الحديثة الإستقلال سمات كثيرة مشتركة في مرحلة الإستقلال والمتمثلة في الآتي:

- إنها كانت مستعمرات سابقة، بمعنى أنها كانت خاضعة لحكم قوة واحدة أو أكثر من القوى الاستعمارية.

- إن الدول حديثة الإستقلال كانت تبحث عن هوية جديدة كدولة- أمة، وبالإستقلال حازت هذه المجتمعات الدولة، وبعضوية الأمم المتحدة نالت الإعتراف الدولي.

- أغلب هذه الدول فقيرة ويغلب عليها الطابع الزراعي وشديدة الإعتماد على تقلبات السوق العالمية، فأي منافع تنالها من المعونات الخارجية خاضعة لتقلب معدلات التجارة ضدها نتيجة إنخفاض الأسعار التي تحصل عليها من تصدير منتجاتها الأولية.

- إن الدول الحديثة الإستقلال كانت لديها ثقافة سياسية غير مستقرة، فبالإضافة إلى القيادة السياسية لم يكن لديها خبرة في إدارة نظام حكومي على النطاق الوطني، بل إن المؤسسات "مثل الأحزاب والبرلمانات " التي كان عليهم أن يعملوا من خلالها كانت حديثة وضعيفة نسبيا.[2]

- تبنت الأنظمة السياسية في الدول الإفريقية بعد الإستقلال، نماذج سياسية تراوحت بين الإشتراكية، الرئاسية، البرلمانية و الديكتاتورية، لكن أهم ما ميز هذه الأنظمة هو ترسيخ الحزب الواحد في الحكم، إعتبارا منها، أن وحدوية الحزب هو السبيل الوحيد للوصول إلى تجسيد أركان

[1] - ويليام تردوف،الحكم والسياسة في إفريقيا، ترجمة كاظم هاشم نعمت، الطبعة الاولي، (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2004)، ص ص. 9- 10.

[2] - ويليام تردوف، الحكم والسياسة في إفريقيا، ترجمة كاظم هاشم نعمت، نفس المرجع، ص ص. 9- 10.

الدولة القومية، النهوض بالإقتصاد، والتجديد الإجتماعي، والقضاء على عوامل تهديد الأمن والإستقرار من خلال القضاء على التعددية الحزبية خاصة وأن المجتمعات الإفريقية كانت تواجه خلال فترة الإستقلال عوامل اضطراب تتعلق بالوحدة الوطنية والتماسك الإجتماعي، ولإفضاء نوعا من الشرعية على الحزب، يستشهد قادته بعامل الثورة التي قادها ضد الإستعمار، وبالأعمال التي قام بها لصالح الشعب في مختلف المجالات، ويبرر الحزب الواحد عن تواجده أيضا على الساحة السياسية بالتصريح على أنه يستمد جذوره من التقاليد الجماعية والشخصية القومية الوطنية الإفريقية.[1]

-ومن المميزات العامة للأنظمة السياسية في الدول الإفريقية نجد أن نفس الأحزاب الحاكمة تتعاقب على مقاليد السلطة والقائمة على إعتبارات عرقية ، كذلك أن كافة السلطات ترتكز في يد رئيس السلطة التنفيذية، مع الحد من الحريات العامة.

-إن مميزات الأنظمة السياسية الإفريقية أفرزت العديد من المشاكل والسلبيات التي تجسدت خاصة في بروز حركات عرقية، ونتيجة لعدم توفر الإستقرار في الدول الإفريقية، أصبحت ظاهرة الإنقلابات تعم معظم هذه الدول، وكذلك من إنعكاسات نظام الحزب الواحد الذي ميز الأنظمة السياسية في إفريقيا، نجد التخلف الإقتصادي فالمحافظة على الهياكل الإنتاجية القديمة أدت إلى تدهور الهياكل الإقتصادية والتخلف على كافة المستويات.

-لقد وقعت تغيرات مهمة خلال الثمانينات وخاصة في السنوات الأخيرة من العقد، أدت إلى تغير في العمليات السياسية السابقة التي كانت تقوم على تبني إستراتيجيات تنمية إشتراكية وحكم الحزب الواحد، وكانت العمليتان عمليتين تغيير متلازمتين بشكل وثيق، فالأزمة الإقتصادية والمصاعب الإجتماعية الناجمة عن البطالة، عززت المطالبة بتغيير سياسي، حيث في أواخر الثمانينات إنتشرت فكرة الإنتعاش الإقتصادي يعتمد على فكرة التخلص من السلطوية وأنظمة الحزب الواحد الفاسدة وغير الكفؤة، وأن حكومة نظام تعدد الأحزاب والتحرير السياسي فقط يمكن أن يوقف الإنحدار الإقتصادي وفي هذا الإطار عملت كل الدول الإفريقية على تبني النظام الليبرالي على المستوى الإقتصادي والتعددية الحزبية في الجانب السياسي كنموذج للتطور والتغيير.[2]

---

[1] - جميلة سي قدير، الدولة القومية والنزاعات العرقية في إفريقيا: دراسة حالة السودان، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر)، ص. 7.

[2] - ويليام ترودوف، الحكم والسياسة في إفريقيا، مرجع سابق، ص ص.16- 24.

2 –المحددات العسكرية:

أما فيما يخص الجانب العسكري في الدول الإفريقية، نجد أن الأوضاع الأمنية التي تعيشها القارة السمراء خاصة الإضطرابات الأمنية الداخلية التي هي في مجملها مشاكل قبلية وصراعات مستمرة حول السلطة و الثروة، الأمر الذي أدى إلى إرهاق ميزانيات الدول الإفريقية وتخلف الإقتصاد الإفريقي، كل هذه العوامل دفعت بأغلبية الدول الإفريقية إلى اللجوء للجانب العسكري من خلال إنفاق ملايين الدولارات في سبيل إيجاد حلول عسكرية لحسم مشاكلها المتعددة والمعقدة، بجلب كميات كبيرة من الأسلحة من الخارج، إذا بلغ الإنفاق العسكري في إفريقيا 17.4 مليار دولار عام 2001 ثم زاد هذا الإنفاق عام 2005 إلى 21.4 مليار دولار و 32.2 مليار دولار في عام 2007، وقد بلغ إجمالي الإنفاق ا لعسكري 30.1 مليار دولار وفقا لمؤشرات عام 2010.[1]

على الرغم من وصول الإنفاق العسكري الإفريقي إلى مستوى عالي، فقد إنخفض متوسط العبء العسكري (أي الإنفاق العسكري كحصة من إجمالي ناتج البلد المحلي) خلال العقد الفائت، في المتوسط كان الإنفاق العسكري في البلدان الإفريقية 1.8% من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2007، أي بانخفاض عن نسبة 3.7% في سنة 1999، وكان لعدد قليل من البلدان حصص تتعدى متوسط سنة 2007، مثل بوروندي 4.9%، و جيبوتي 4.1%، وأنغولا 3.9%.

وقد تراجع العبء العسكري منذ سنة 1999 كثيرا في بعض البلدان، بما فيها أنغولا، وبوروندي وإثيوبيا، ورواندا، وسيراليون.[2]

كشف تقرير عن التسلح في العالم أن الجزائر والمغرب يتزعمان حجم إستيراد وتخزين الأسلحة، ليس في شمال إفريقيا فقط بل في إفريقيا كلها، حسب تقرير معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، أكد أن الجزائر والمغرب يمثلان الدولتين الرائدتين في الحصول على الأسلحة في القارة الإفريقية على مدى السنوات الأربعة الماضية، فالجزائر والرباط قامتا بإستيراد طائرات مقاتلة ومنصات قتالية أخرى من الموردين في روسيا وأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية "الجزائر والمغرب وجنوب إفريقيا" كانوا إلى حد بعيد أكبر مستوردي الأسلحة في إفريقيا خلال الفترة من 2008 إلى 2012، وتضمن التقرير أن دول شمال إفريقيا إستحوذت على 64% من

[1] - محمد فرج، الجزائر والمغرب يتصدران إفريقيا في استيراد الأسلحة، تم التصفح يوم: 2013/04/21، على الساعة 16:00، على الرابط:

www.mohammed frag.com/play.php ?...

[2] - معهد ستوكهولم، لابحاث السلام الدولي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مرجع سابق، ص. 288.

أجمالي إستيراد السلاح في القارة الإفريقية، وأنها تتزعم القارة السمراء في هذا الصدد، وأن واردات الجزائر التي تعتبر سادس أكبر مستورد في العالم زادت بنسبة 277% بين عامي 2003 و2007 و2008- 2012.

فخلال عام 2011- 2012 تحولت الجزائر إلى ألمانيا في شارء فرقاطتين من طراز ميكو- إيه 200، ومن أجل دفعة أول من إتفاق 54 مدرعة ناقلة للجنود من طراز 1200 فوكس وثلاث فرقاطات من الصين من طراز إف-22إيه، وأشار المعهد في تقريره إلى أن المغرب سجلت زايدة بمقدار 15 ضعفا في وارداتها من الأسلحة على مدى العقد الماضي، وأضاف أن المغرب أصبح المتلقي 12 على مستوى العالم، بعد أن كان في المرتبة رقم 69 أواخر عام 2007، فواردات المغرب خلال الفترة من 2008 إلى 2012 شملت 24 مقاتلة من طراز إف 16 سي من الولايات المتحدة الأمريكية، 27 طائرة من طراز أم أف-2000 من فرنسا، وثلاث فرقاطات سيجما من هولندا و54 دبابة من طراز 90-2 من الصيبن.[1]

المطلب الثالث: إقتصاد الصين وإفريقيا.

تمتلك كل من الصين وإفريقيا إمكانيات طبيعية متنوعة جعلتها تحقق نمو إقتصادي، فالصين بفضل سياستها الإقتصادية إستطاعت أن تطور إقتصادها الذي يشهد في السنوات الأخيرة نموا سريع ومتزايد، ما جعلها قوة إقتصادية كبرى، أما فيما يخص إفريقيا فمن خلال ما تزخر به من موارد طبيعية خاصة النفط والمعادن الثمينة جعلها محل إستقطاب أطماع الدول الكبرى، وحلبة للتنافس فيما بين القوى الإقتصادية من أجل إستثمار ثرواتها وبسط نفوذهم عليها.

أولا: الإقتصاد الصيني:

مر الإقتصاد الصيني بالعديد من التطورات التي جعلته يصل إلى ما هو عليه الآن، على الرغم من أن الوقوف على التطورات الإقتصادية التي حدثت في الصين منذ بداية الثورة والدخول في التحولات الإشتراكية التي قادها الرئيس "ماوتسي تونغ" مرورا بمرحلة إقتصاد السوق الاشتراكي والذي بدأت معالمها عام 1993 أمر في غاية التعقيد ، إلا أننا سوف نسلط الضوء على أهم المرتكزات الفكرية والعملية التي حدثت خلال هذه الفترة الزمنية والتي نجد من الضروري التطرق إليها.

[1] - محمد فرج، الجزائر والمغرب يتصدران إفريقيا في إستيراد الأسلحة، مرجع سابق.

1 -التطورات الإقتصادية في الصين منذ عام 1949:

عاشت الصين في ظل النظام الإقطاعي أكثر من ألفي سنة مما جعل الصين بلدا ضعيفا يعاني من كل أشكال التخلف وسلبيات هذا النظام، كل ذلك جعل الإقتصاد الصيني متخلفا، وجعل الفقر سمة عامة يعاني منها جميع أفراده.[1]

في عام 1949، كانت البنى التحتية وقدرات الإنتاج مدمرة جزئيا والتضخم في تزايد، باشرت الحكومة الصينية بإعادة بناء الإقتصاد وكان قانون الإصلاح الزراعي أول القوانين الإقتصادية التي أصدرتها، كما أن البرنامج الإقتصادي الحكومي في الفترة الأولى كان أكثر ليونة وليبرالية، فقد صان البرجوازية الحضرية التي تعمل على إعادة بناء الجهاز الصناعي والتجاري، وفي عام 1952 حققت معظم قطاعات الإنتاج االرئيسية إنتاج أفضل مما كانت قبل الحرب، رغم التدخل العسكري[2]في كوريا عام 1950 أخذ يقتطع قسما من موارد الصين ويكبح بالتأكيد بناء الإقتصاد لاسيما أن البلدان الغربية قررت حظر جميع أنواع التجارة مع بكين

وضعت الخطة الخماسية الأولى في الفترة الممتدة من 1953-1957 التي توافقت مع فترة نمو سريع جدا، والتي نصت على تكوين قوة إقتصادية كاملة، وتخصيص قدر كبير من الاستثمارات للصناعات الثقيلة "مناجم حديد صلب، صناعات ميكانيكية" وتضاعف الإنتاج الصناعي من 2 إلى 3 مرات، وإنتاج الفحم الحجري مرتين وصل إلى 130 طن والفولاذ أربعة مرات "4.5 مليون طن"، كما لعبت المساعدات الاقتصادية والتقنية التي قدمها الإتحاد السوفياتي ودول أخرى من أوروبا الشرقية دورا مركزيا في تنفيذ أول خطة خماسية صينية، وزود الإتحاد السوفياتي الصين بتجهيزات تمثل نحو نصف نفقاتها خلال السنوات الخمس، ومنحها في الفترة 1950-1954 قروضا تغطي نحو خمس $\frac{1}{5}$ مبيعاته الإجمالية للصين وعونا تقنيا كثيفا، ففي عام 1956 أخذت الخلافات تتفاقم بين الصين والإتحاد السوفياتي كما أن التقارب السوفياتي- الأمريكي، أدى إلى تقلص الدعم الدبلوماسي الذي كانت تنتظره الصين من حليفها السوفياتي، وفي عام 1961 انهارت المبادلات الإقتصادية والتجارية بين البلدين، سددت الصين القروض السوفيتية قبل أجلها وكانت

[1] - محمد طاقة، مأزق العولمة، الطبعة الاولي، (الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007)، ص. 91.
[2] - فرانسواز لوموان، الإقتصاد الصيني، ترجمة: صباح كعدان، الطبعة الأولى، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010)، ص.4.

.

الصدمة قوية على الإقتصاد الصيني، لاسيما أنه كان يعاني أزمة خطيرة بسبب فشل القفزة الكبرى إلى الأمام، فنهاية الخطة الخماسية الأولى أدت إلى فترة طويلة من عدم استقرار الإقتصاد الصيني.[1]

إن تراجع المتغير الإيديولوجي الذي تمسكت به الصين سنينا طويلة في مسيرة التنمية الوطنية، لم يكن محض صدفة، بل جاء من تفاعل عدة عوامل سياسية واقتصادية و إجتماعية، أفرزت الحاجة إلى التغيير، وأبرز تلك العوامل:

أ -إدراك قادة الصين للنجاحات التي حققها النظام الرأسمالي في الدول الغربية. والنجاحات الإقتصادية للدول الآسيوية مثل كوريا الجنوبية واليابان.

ب -حجم التأثير الغربي "الأكاديمي والسياسي والإعلامي" على الصين.

ج -تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية داخل الصين.

د -تراجع تأثير "ماوتسي تونغ" الذي كان يركز على الروح الإنسانية والإيديولوجية لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة، بسبب المرض الذي أصابه أواخر حياته.

ه -وصول قياديين الى رأس السلطة التنفيذية في الصين من ذوي الميول الرأسمالية مثل "شوئن لاي" و "دنغ هسيا وبنغ" صاحب المقولة الشهيرة "المجد لمن يغتني".

و -تداعيات الثورة الثقافية التي أعلنها "ماو" أحدثت أثار سلبية في المجتمع الصيني أبرزت الحاجة إلى الإصلاح والتغيير.[2]

2 -مرحلة سياسة الإصلاح والإنفتاح الإقتصادي:

في منتصف السبعينات وما رافق تطبيق التحولات الإشتراكية من أخطاء وبخاصة القفزة الكبرى ومن ثم الثورة الثقافية كل ذلك أدى إلى تراكم المشاكل الإقتصادية وعرقلة المسيرة الإشتراكية، وتمخض عن ذلك مرحلة جديدة تمثلت هذه المرحلة في سياسة الإصلاح الإقتصادي في الداخل والإنفتاح على الخارج وكان منظر هذه السياسة ومهندسها الأول "دنغ شيا وبنغ" وظهرت هذه السياسة نتيجة لصراع إيديولوجي داخل القيادة الصينية، تعود سياسة الإصلاح الإقتصادي والإنفتاح على الخارج عام 1977 بعد التخلي عن إيديولوجية الثورة الثقافية ، هذا ما أدى بالزعيم

[1] - نفس المرجع، ص. 6.
[2] - فوزي حسن حسنين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، مرجع سابق، ص.124.

الصيني "دنغ شيا وبنغ" أن يطرح راية الإصلاح وكان هدفه هو تصحيح المسيرة السابقة والعمل على إجراء تحولات إقتصادية- إجتماعية بما يتلاءم وظروف الصين.[1]

قادت الآثار الايجابية للإصلاحات السلطات الصينية إلى التوسع فيها، ففي شهر أكتوبر عام 1984، أطرت اللجنة المركزية للحزب على النظام مختلط يتعايش فيه السوق والخطة، يبدأ بتحرير الأسعار، ولا مركزية التجارة الخارجية ، وتوسيع درجة إستقلال المنشآت ، وكان الهدف من ذلك هو تخطيط يتسم بالليونة يضمن التوازنات الإجمالية ويستخدم وسائل تنظيم الإقتصاد الجمعي "قروض، ضرائب".[2]

في المؤتمر الحادي عشر للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في نوفمبر 1978، تم طرح برنامج التحديثات الأربعة الذي يمكن تلخيص أهم جوانبه بما يلي:

- جعل الاقتصاد أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات الهيكلية للإقتصاد العالمي.
- إعادة النظر في أولويات التنمية بحيث يتم التركيز على الزراعة ثم الصناعة فالبحث العلمي وأخيرا الدفاع ، وعليه التركيز على الزراعة بسبب نقص المساحة الصالحة للزراعة في الصين إذ لا تتجاوز "250" مليون هكتار مقابل "400" مليون هكتار للولايات المتحدة الأمريكية.
- إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج، حيث جرى إقرار نظام المسؤولية العائلية الذي أقره الحزب الشيوعي عالم 1980 والذي يقضي بتحويل المزارع الجماعية إلى حيازات عائلية والسماح بمشروعات خاصة وسيطرة الدولة على الطاقة والتعدين والصناعات الثقيلة.
- الإصلاحات الحضرية، وتقوم على لامركزية تسيير المشروعات العامة، وخاصة فيما يتعلق بسياسات الأسعار والعمالة وفتح المشاركة مع المشروعات الأجنبية وتشجيع الإستثمار وأحقية القطاعات في التمثيل التجاري.
- منح المؤسسات الإدارية درجة من الاستقلال عن بيروقراطية الحزب الشيوعي.
- السعي إلى الإنضمام إلى الهيئات المالية والتجارية الدولية.[3]

وكان إلى جانب الإصلاح الإقتصادي في الداخل هو سياسة الإنفتاح على جميع دول العالم بشكل شامل من أجل تنمية التجارة الخارجية بنشاط وإستيراد الأموال والتقنيات المتقدمة والتجارب الإدارية وتوسيع قاعدة التعاون الإقتصادي الخارجي، وبناءا على هذا نجد هناك تطورا فكريا آخر

---

[1] - محمد طاقة، مأزق العولمة، مرجع سابق، ص. 92.
[2] - فراسوا ز لوموان، الإقتصاد الصيني، مرجع سابق، ص. 12.
[3] - فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، مرجع سابق، ص. 125.

على الأفكار التي طرحها "ماو" نفسه لذلك فإن مفهوم دكتاتورية البروليتاريا لم يعد يقتصر على طبقتي العمال والفلاحين وإنما أضاف "بينغ" المثقفين أيضا كما جعل من تعايش النظامين الإقتصاديين الرأسمالي والإشتراكي في الصين هو الأساس، حيث قال في هذا الصدد "أننا نتبع سياسة بلد واحد ونظامين" كما يؤكد على إعتماد التخطيط المركزي الديمقراطي للإقتصاد لإنهاء المركزية في صنع القرار الإقتصادي، وتركيزه على التكنولوجيا بإعتبارها مفتاح التحديث وإحدى قوى الإنتاج الأساسية.[1]

وكل ذلك يجعل من إعتماد طريقة خاص في البناء الإشتراكي ومن أجل الوصول إلى تحقيق سياسة الإنفتاح والإصلاح وكان من أهم هذه الآليات:

-المناطق الإقتصادية المفتوحة للتصدير.

-الإستثمارات والشركات الأجنبية.

-المؤسسات المالية والأجنبية.

3 -مرحلة إقتصاد السوق:

عام 1988 لتجنب التضخم جمدت الحكومة الصينية الإصلاحات وفرضت الرقابة من جديد على الأسعار، وبعد أزمة يونيو عام 1989، صاحب هذه الإجراءات خطاب إيديولوجي وصرامة سياسة جعلت التغيرات الإقتصادية الجارية منذ عام 1778 موضوع إختصام، عندئذ شهدت الإصلاحات الإقتصادية فترة من التوقف، لكن في نهاية الأمر، تم التأكد من التغيرات الحاصلة لا عودة فيها، وفي عام 1992 أثناء زيادة "دينغ تشا وبنغ" للصين الجنوبية، أرسل إشارة البدء باستئناف الإصلاحات.[2]

من هنا بدأت مرحلة إقتصاد السوق الإشتراكي وتحديدا منذ عام 1993 حيث شكلت الآليات "سابقة الذكر" أساسا لهذه التجربة ، والتي كانت تهدف بشكل أساسي إلى إعادة هيكلة الإقتصاد الصيني ، وهذا ما أقرته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، يعتقد الصينيون من أن تجربتهم قد حققت نجاحا كبيرا وأحدثت تغيرات حديثة في الوضع الإقتصادي و الإجتماعي الداخلي ، من حيث تطور الناتج المحلي الإجمالي ورفع مستوى دخل الفرد أما التغيرات البنيوية التي حدثت على الإقتصاد الصيني تجسدت خاصة في نقله من إقتصاد يعتمد على الزراعة إلى إقتصاد زراعي-

[1] - محمد طاقة، مأزق العولمة، مرجع سابق، ص. 93.-94.

[3]- فرانسوا زلوموان، الإقتصاد الصيني، مرجع سابق، ص.13.

صناعي يعتمد على التكنولوجيا الحديثة التي يمتلكها الغرب الرأسمالي وأمريكا ، وهذه المسألة تعتبر مركزية وأساسية في فكرة سياسة الإنفتاح والإصلاح التي تبناها "بينغ"، بلغ إجمالي الناتج المحلي 6.779.53 مليار يوان عام 1996 بزيادة 9.7% من العام السابق حيث السعر ثابت، ومع هذا التقدم إنخفضت نسبة ماهية الملكية العامة للناتج المحلي الإجمالي وإرتفعت نسبة الملكية الخاصة كما زاد معدل نصيب الفرد من الدخل الصافي في المدن والبلدات 4377 يوان أي بزيادة 3.3% لعام 1996 عن عام 1995.[1]

تعتبر الصين اليوم قوة اقتصادية عالمية ثانية بعد والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا وفقا لمعياري التجارة الدولية وحجم السوق حيث يتوقع أن تحتل المرتبة الأولى بحلول عام 2015، وهذا يرجع للنمو الإقتصادي الذي بلغته في السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين بسبب التطور الكبير التي تعرفه الصين إقتصاديا (وهذا ما يبينه الملحق رقم: 01) .[2]

على المستوى العالمي، وبسبب إنفتاح الصين بقية أنحاء العالم، أخذ الإستثمار الأجنبي المباشر في التدفق إلى داخل البلاد محولا الصين، في نواح عديدة إلى قاعدة مهمة لتجهيز الصادرات بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات، وفي عام 2006 كان حجم صادرات وواردات المشروعات التي يمولها الأجانب يمثل 58.9% من إجمالي التجارة الخارجية للصين و 51.4% من الفائض التجاري بالإضافة إلى ذلك دفع الهيكل الإقتصادي للبلدان المتقدمة الكبرى، الذي يتسم بصورة مزمنة بمعدل الإدخار المنخفض والنمو العالي، والإستهلاك الكبير والمديونية العالية إلى زيادة الطلب على الصادرات الصينية وبالتالي تحتاج للتعامل معها تدريجيا تعميق الإصلاحات وتنفيذ تصحيح هيكلي.[3]

تمتلك الصين ثاني أكبر إحتياطي نقدي بالدولار الأمريكي يقدر ألف مليار دولار أمريكي سنة 2006، كما إرتفع فائض الميزان التجاري الصيني من 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2001 ليصل إلى 7.2% عام 2005.[4]

---

[1] - محمد طاقة، مأزق العولمة، مرجع سابق، ص. 95.

[2] - هدى متكيس، الصعود الصيني التجليات والمحاذير، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، المجلد 42، (مصر: مركز الأهرام، جانفي 2007)، ص ص. 74-75.

[3] - هوزيا وليان، نهج الصين في الإصلاح، مجلة التمويل والتنمية، العدد 3، المجلد 44، (صندوق النقد الدولي، ترجمة: صندوق النقد العربي، سبتمبر 2007)، ص. 15.

[4] - علي شلبي مغراوي، الصين والإقتصاد العالمي: مقومات القوة وعوائق الاندماج، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، المجلد 42، (مصر: مركز الأهرام، جانفي 2007)، ص. 71.

تمتلك الصين أكبر قوة عالمة في العالم يبلغ قوامها 803.300.000 عامل وعاملة سواء كانت مؤهلة أو غير مؤهلة، كما يوجد حاليا في الصين 350 ألف مهندس متخصصا في التكنولوجيا، كما أن التجارة الخارجية بلغت نحو 851 مليار دولار بين عامي 1982-2002 و إرتفعت قيمة الصادرات الصينية من 10 مليار دولار في عام 1978 إلى ما يزيد عن 278 مليار دولار سنة 2000، ورد في إحصائيات نشرت من طرف وزارة التجارة الصينية على أن الإستثمارات الأجنبية المستخدمة فعليا في الصين قد وصلت إلى 54.263 مليار دولار ما بين جانفي ونوفمبر سنة 2006، إضافة إلى إجازة إقامة 37019 مؤسسة أجنبية، إن قطاع الصناعة يحتل المرتبة الثانية بعد الإستثمار في المساهمة في الإنتاج المحلي بنسبة 42% في نهاية التسعينات ثم يليها قطاع الخدمات بـ 34% ثم قطاع الزراعة بنسبة 24% ولقد زاد الإنتاج الزراعي بـ 3% عن الفترة السابقة وهذا راجع إلى زيادة المحاصيل الزراعية خاصة القطن والقصب السكري والفاكهة ، أما بالنسبة للإنتاج الصناعي فزاد بنسبة 14.2% عام 1991، وقامت الصين بإنشاء 20 ألف مرفق صناعي عام 2005، كما تحتل صناعة المعلومات المرتبة الأولى في قطاع الصناعة، ففي عام 2005 بلغت الميزانية المضافة لصناعة المعلومات 1130 مليار يوان وبهذا تحتل المركز الثالث في العالم وعقب انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية في 11 ديسمبر 2001 أدى إلى زيادة جذب الإستثمارات الأجنبية التي يبحث عن أسواق مستقرة وذات نمو كبير.[1]

يمكن القول أن التطورات الإقتصادية التي شهدها الإقتصاد الصيني كان لها دور فعال في جعل الصين تحتل ثالث إقتصاد في العالم، وقوة إقتصادية قادرة على المنافسة وبسط نفوذها وقتها على العديد من مناطق العالم من أجل زيادة نموها الإقتصادي ونشر سياستها الإقتصادية في الدول التي تتعامل معها.

ثانيا: الإقتصاد الإفريقي:

تعتبر القارة الإفريقية مصدرا أساسيا لإنتاج وإحتياط المواد الأولية والمعدنية بما في ذلك المواد الإستراتيجية ، بحيث يلعب الحصول على هذه المواد و إستثمارها دورا هاما في المبادلات التجارية.

[1] - عبد القادر دندان، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب أسيا بين الاستمرار والتغيير 1991-2006، مرجع سابق، ص ص. 50-53.

يرتكز إقتصاد إفريقيا عامة على التجارة والصناعة والزراعة والموارد البشرية، كما تتميز إفريقيا بتعايش إقتصادين مختلفان معا، وهما: إقتصاد معاشي Subsistence econ وهو إنتاج غذائي لسد حاجات السكان والنوع الآخر إقتصاد تبادلي Ex chamge econ الذي يقوم على التصدير، ويعتبر الإقتصاد المعيشي أكثر إتساعا سواء في الزراعة أو الرعي ، ويستوعب معظم الأيدي العاملة والأراضي المشغلة ، في حين الإقتصاد التبادلي يعتمد على رؤوس الأموال والخبرة فقد دخل مع الإستثمارات الأجنبية إلى حد كبير ويظهر في قطاع إنتاج المنتجات التجارية كالقطن البن والشاي فضلا عن قطاع التعدين.[1]

ويمكن القول أن سبب التخلف الإقتصادي في إفريقيا لا يعود إلى فقدان المواد الأولية اللازمة لقيام حركة تصنيعية أو فقر التربة، وإنما إلى إستمرار التبعية الإقتصادية للدول الغربية التي تحدد أسعار المواد الأولية التي تستوردها، كما تفرض في نفس الوقت على السوق الإفريقية أسعار السلع والمواد الإستهلاكية.[2]

وإفريقيا تمتلك كذلك مقومات الإستثمار في شتى المجالات وتشهد اليوم نمو إقتصادي الذي يرجع إلى جملة من العوامل من بينها نوعية السياسة الإقتصادية والإنفتاح التجاري وقوة المؤسسات وجودة الخدمات العامة ، ولقد شهدت الدول الإفريقية إرتفاع في معدلات النمو الناتج المحلي الإجمالي وأدنى معدلات التضخم حيث بلغ معدل النمو الإقتصادي 6.5% في عام 2007 كما تحسنت أوضاع الإقتصاد الكلي والسياسات الإقتصادية وزيادة الطلب على السلع الأولية الإفريقية وزيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتخفيف أعباء المديونية وقد بلغ معدل التضخم في إفريقيا 7.5% في عام 2007.[3] (أنظر الجدول رقم 03)

---

[1] - محمود عبد الغني سعودي، قضايا إفريقية، مرجع سابق، ص. 19.

[2] - أمين أسبر، إفريقيا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، الطبعة الأولى، (دون ذكربلد النشر، دار دمشق، 1985)، ص. 81.

[3] - المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، دراسة حول سبل تشجيع الإستثمار العربي في إفريقيا، ص. 14، تم التصفح يوم 2013/04/26 على الساعة 15:21، على الرابط:

http://www.bades.org/.../3-mrveststnsay-ar.

جدول رقم (03): أغنى الإقتصادات في إفريقيا.

الدولة	المرتبة	نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي بالدولار الأمريكي (تعادل القوة الشرائية)
غينيا الإستوائية	01	30.637
سيشيل	02	16.400
الغابون	03	15.175
ليبيا	04	14.369
بوتسوانا	05	13.415
موريشيوس	06	11.278
جنوب إفريقيا	07	9.736
الجزائر	08	7.743
تونس	09	7.506
أنغولا	10	5.467

* نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي في الدول الإفريقية في عام 2007 (تعادل القوة الشرائية في الوقت الراهن$).

المصدر: وزارة التجارة الخارجية الإماراتية، إدارة التحليل والمعلومات، دراسة بشأن الإستثمارات الواعدة وأسواق الصادرات لدول الإمارات العربية المتحدة في إفريقيا، 30 نوفمبر 2009، ص ص. 21-22.

الجدول رقم (04): أكبر الاقتصادات في إفريقيا عام 2007.

الدولة	المرتبة	الناتج الإجمالي المحلي (مليار $) (تعادل القوة الشرائية في الوقت الراهن/ دولار أمريكي)
جنوب إفريقيا	01	463
مصر	02	404
نيجيريا	03	293
الجزائر	04	262

المغرب	05	125
أنغولا	06	93
ليبيا	07	88
السودان	08	80
تونس	09	77
أثيوبيا	10	62

المصدر: وزارة التجارة الخارجية الإماراتية، إدارة التحليل والمعلومات، دراسة بشأن الإستثمارات الواعدة وأسواق الصادرات لدول الإمارات العربية المتحدة في إفريقيا، نفس المرجع، ص. 17.

وفي مجالات الطاقة فإنه رغم ضخامة الطاقة الكهرومائية الهائلة في إفريقيا والتي تناهز 1750 تيرا واط ساعة، ورغم إمكانية ضمان أمن الطاقة من خلال توليد الطاقة الكهربائية، لا يستغل حاليا سوى نسبة 5% من هذه الطاقة الكامنة، وبالنسبة لأهم مصادر الطاقة يوجد النفط والغاز في إفريقيا بكميات هائلة ويقدر الخبراء حجم النفط الإفريقي بين 7 و 9% من إجمالي الإحتياطي العالمي أي ما يوازي ما بين 80 إلى 100 مليار برميل خام، كما تتواجد حقول النفط داخل القارة في الكثير من دول في شرق القارة وغربها ووسطها.[1]

توجد تجمعات إقليمية داخل القارة متعددة تهدف إلى تحقيق التكامل الإقتصادي وتشمل هذه التجمعات:

-الكتلة الإقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC).

-السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA).

-الإتحاد الإقتصادي النقدي لغرب إفريقيا (UEMOA).

-مجموعة التنمية لجنوب إفريقيا (SADC).

ويمكن تصنيف البلدان الإفريقية من حيث مستوى الدخل كما يلي:

-بلدان مصدرة للنفط يتمثل صافي صادراتها من النفط ما لا يقل عن 30% من أجمالي الصادرات.

-بلدان ذات دخل متوسط ولا تصدر نفط، يفوق دخل الفرد فيها (900) دولار أمريكي.

[1] - محمد المختار، الإستثمار في إفريقيا...آمال وتحديات، مجلة قراءات إفرقية، (دون ذكر بلد النشر: المنتدى الإسلامي، ديسمبر 2008). ص ص. 5- 6.

-بلدان ذات دخل ضعيف وإقتصاد هش يبلغ دخل الفرد فيه أقل من 900 دولار أمريكي.[1]

لقد ورد في التقرير الخاص لسنة 2013 الذي أعدته كل من اللجنة الإقتصادية لإفريقيا والإتحاد الإفريقي أنه: "بإمكان البلدان الإفريقية تحول إقتصادها من خلال تبني إستراتيجية تصنيع تركز على المواد الأولية وإستغلال هذه المواد المتوفرة بشكل معتبر بالقارة ،وكذلك الأسعار المرتفعة لهذه الموارد وإعادة تنظيم المسار العالمي للإنتاج.

يرى الإتحاد الإفريقي أن مثل هذه السياسة ضرورية إذا ما أرادت القارة أن تصبح قوة إقتصادية عالمية قادرة على رفع تحديات البطالة لدى الشباب والفقر ويتطلب إنجاز هذه السياسة تثمين الموارد الأولية الفلاحية والصناعية وإقامة روابط في مرحلتي ما قبل الإنتاج وما بعده لقطاع المنتجات الأساسية وإعتبر التقرير أنه من خلال تثمين مواردها الأولية محليا فإن البلدان الإفريقية ستضمن من جهة أخرى تنوع القدرات التكنولوجية وتوسيع الكفاءات المتوفرة وتعميق المنشآت الصناعية لكل بلد".

يشير التقرير إلى أنه حتى ولو كانت إفريقيا تمتلك حوالي 12% من إحتياطات الكروم والبلاتين في العالم و 60% من الأراضي الصالحة للزراعة وموارد كبيرة من الخشب فإن تثمين هذه الموارد يبقى إقتصادها ضعيفا ومحصورا في المداخيل الضئيلة لإستغلالها، ففي الوقت الذي حققت فيه بعض بلدان القارة تقدما في إقامة علاقات في مرحلتي ما قبل الإنتاج وما بعده في قطاعات الموارد الأولية فإن الطريق لا يزال طويل أمام بلدان أخرى حسب التقرير.[2]

ويمكن القول أنه يجب علي الدول الإفريقية إستغلال إمكانياتها من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لكي يكون لها دور في النظام الدولي الجديد مستقبلا.

---

[1] - المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفرقيا، دراسة حول سبل الإستثمار في إفريقيا ، مرجع سابق، ص ص. 13 – 14.

[2] - اللجنة الإقتصادية لإفريقيا، الإتحاد الإفريقي، تقرير: تطور الاقتصاد الإفريقي متوقف على إستغلال الموارد الأولية، تم التصفح يوم 2013/04/26 على الساعة 15:26، على الرابط:

http://www.iinanews.com/ar/indzx.p

الفصل الثاني:العلاقات الإقتصادية الصينية الإفريقية بعد الحرب الباردة.

شهدت السياسة الصينية إتجاه إفريقيا عدة تحولات حيث إرتبطت هذه التحولات بإعتبارات السياسة الصينية من ناحية وبالمتغيرات السائدة على الساحة الدولية من ناحية أخرى، تتمثل مصلحة الصين في علاقتها مع الدول الإفريقية في ضمان وارداتها من الطاقة والموارد الخام وفتح الأسواق الإفريقية أمام السلع الصينية، بالإضافة إلى تعزيز المكانة العالمية للصين وبسط نفوذها على القارة السمراء، فالسياسة الإقتصادية الصينية في إفريقيا تنطوي على عدة مجالات بالغة الأهمية وهي المجال العسكري والإقتصاد والتجارة المرتبطة مع بعضها البعض والمكملة لبعضها البعض وفق مصالح كل من الطرفين، حيث سوف نتطرق في هذا الفصل إلى العلاقات الإقتصادية القائمة بين الصين والدول الإفريقية ففي المبحث الأول نتناول بالدراسة المجال العسكري للسياسة الإقتصادية الصينية في إفريقيا وذلك بالتطرق إلى التعاون العسكري وتجارة الأسلحة بين الطرفين، كما سوف ندرس الإستثمارات الصينية في إفريقيا وكذلك المساعدات والمنح التي تقوم الصين بتقديمها كدعم للدول الإفريقية، بالإضافة إلى ذلك التبادلات التجارية بين الجانبين، أما في الأخير سنتطرق إلى ميدان الطاقة وذلك بالتركيز خاصة على مجال النفط الذي يعتبر محور العلاقات الصينية- الإفريقية، وكذلك تصدير الموارد الطبيعية الأخرى التي تعتبر ذات أهمية قصوى بالنسبة للإقتصاد الصيني.

المبحث الأول: المجال العسكري للسياسة الإقتصادية الصينية في إفريقيا.

شملت العلاقات الصينية الإفريقية الجانب العسكري أيضا بشقيه سواء كان ذلك في مجال التعاون العسكري من جهة وتجارة الأسلحة من جهة أخرى وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول : التعاون العسكري الصيني-الإفريقي.

تستحوذ قضايا الأمن والإستقرار على مكانة محورية في العلاقات بين الصين وإفريقيا، بحكم حساسية هذه النوعية من القضايا للقارة الإفريقية، نظرا لكثرة الصراعات الداخلية والإقليمية فيها، وأيضا تفاقم الأزمات الاقتصادية في العديد من دولها، بالإضافة إلى إرتفاع مشكلات الفقر وتراكم الديون الخارجية، وهي متغيرات لا تؤدي فقط إلى حدوث صراعات داخلية في العديد من الدول الإفريقية، ولكن الأهم من ذلك أنها تعيق فرص التنمية والأمن والاستقرار في تلك الدول، وللتعامل الفعال مع هذه المتغيرات، شهدت إفريقيا عملية إعادة هندسة واسعة لترتيبات التعاون الجماعي بالإنتقال من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، وإنشاء مؤسسات جديدة معنية بالأمن والإستقرار في إفريقيا، يأتي في مقدمتها مجلس السلم والأمن الإفريقي.[1] تتميز إفريقيا بالتوتر وعدم الإستقرار الداخلي الأمر الذي ينعكس بالسلب خاصة على التنمية ونتيجة لذلك أصبحت الدول الإفريقية أكثر إهتماما بالجانب الأمني.

وفي ظل هذا الوضع، عملت الصين على توثيق التبادلات الرفيعة المستوى بين قواتها وقوات الدول الإفريقية، وتنشيط التبادل والتعاون في مجال التكنولوجيا العسكرية المتخصصة، والتدريب العسكري، والمساعدات العسكرية، وهذا راجع لأهمية أمن وإستقرار إفريقيا بالنسبة للصين، وذلك ليس فقط من أجل تأييد دعم الإستقرار العالمي ولكن أيضا بسبب الإلتزامات الصينية من أجل تنمية القارة إقتصاديا "التعاون جنوب جنوب"، إن المساعدات الصينية إلى الجيوش الإفريقية جاءت في شكل منح ومساعدات على سبيل المثال: سنة 2001 منحت الصين نيجيريا 1 مليون دولار لترقية جيشها بالوسائل اللازمة، وفي عام 2007 وقع مصرف إستيراد وتصدير صيني قرض لحكومة غانا قدر بـ 30 مليون دولار وذلك من أجل إكتساب

[1] - عبد العظيم محمود حنفي، الصين والأبعاد الإستراتيجية لعلاقاتها مع إفريقيا، 2010/06/09، تم التصفح يوم: 2013/05/01، على الساعة 09:45، على الرابط:
http://www.tawasolonline.ent/article Details ascpx?News.

أجهزة وبنية عسكرية.[1] في الجانب العسكري تعتبر الصين من أكبر الدول المساهمة في تقديم أهم المساعدات والمنح من أجل دعم وتطوير البنية العسكرية الإفريقية،حيث تدريب الجيش الإفريقي من قبل القيادة العسكرية الصينية يتخذ شكلين :إما أخذ أفراد جيش الدول الإفريقية إلى الصين للتدريب، أو يأتي الضباط العسكريين لتدريب الجيوش في البلدان الإفريقية، فعلى سبيل المثال: كل سنة يذهب 30 فرد أنغولي لتلقي التدريب اللازم في الصين، كما تم تكثيف التدريب الصيني في العديد من المناطق الإفريقية خاصة تعليم الجيوش كيفية إستخدام الأجهزة التي تم شراؤها من شركات دفاع صينية، الصين بدورها قامت بالعديد من التدريبات والمناورات العسكرية مع الكثير من الدول الإفريقية خاصة في السنوات الأخيرة، على سبيل المثال العمليات التدريبية التي قام بها كل من الجيش الصيني والغابوني في المجال الإنساني العسكري Humanitaeian-MilitaryField في عام 2009، والتي أطلق عليها "عملية ملك السلام Operation Peace Angel "كما أن البحرية الصينية أجرت تمارين بحرية مع جنوب إفريقيا خلال نفس السنة، كما شهدت سنة 2010 أكبر عملية توسيع وتعميق الإرتباط الصيني الإفريقي على سبيل المثال: في أفريل 2010 تبرعت الصين بـ 1.5 مليون دولار إلى موريتانيا لشراء أجهزة الهندسة العسكرية.[2]

عملت الصين على تنشيط التعاون الصيني– الإفريقي في مجال تبادل المعلومات الإستخبارية وإستكشاف طرق ووسائل أكثر فاعلية لتوثيق العلاقات في مجال مكافحة الإرهاب، وتهريب الأسلحة الصغيرة، وتهريب المخدرات والجرائم الاقتصادية المتعددة الجنسية، نظرا لأهمية هذا التعاون المتزايد على الساحة الدولية بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

أما على صعيد حل النزاعات وأعمال حفظ السلام تؤيد الصين الجهود النشطة التي يبذلها الإتحاد الإفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية والدول المعنية من أجل حل النزاعات الإقليمية وستقدم المساعدات الممكنة في هذا المجال، كما تحث مجلس الأمن الدولي لنشاط على الإهتمام بقضايا النزاعات في المنطقة والمساعدة على حلها.[4] الأمن الإفريقي له أهمية قصوى بالنسبة للصين لهذا إتجهت نحو تعزيز الجهود الإقليمية والدولية لحل النزاعات القائمة فيها من أجل حماية مصالحها فيها.

---

[1]-Alden Drchris,china's growing rolein African peace and security Saferwold,Janury2011, p. 39.

[2]- Ibid, p. 40.

[3]- عبد العظيم محمود حنفي، الصين والأبعاد الإستراتيجية لعلاقاتها مع إفريقيا، مرجع سابق.

[4]- قمة منتدى التعاون الصيني الإفريقي والمؤتمر الوزاري الثالث، وثيقة سياسات الصين إزاء إفريقيا، مرجع سابق.

تعتبر الصين اليوم الدولة الأولى في إفريقيا من حيث الأعداد الموفدة لقوات حفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة، متفوقة بذلك عن الأعضاء الآخرين الدائمين في مجلس الأمن، وهذا لا يعني بالطبع وجود قواعد عسكرية دائمة للصين في إفريقيا، كما هو الحال بالنسبة لفرنسا مثلا لها قواعد عسكرية رئيسية في ست دول إفريقية، ولا يجسد ذلك بالضرورة أطماعا عسكرية صينية في إفريقيا، هذا ما يدعم الصورة التي ترغب الصين أن تظهر بها في إفريقيا، كما إستعملت حق الفيتو في المعارضة على القرارات الدولية فيما يخص حلفاء الصين كما هو الحال في مشكلة دارفور السودانية[1]، فبحكم مصلحتها في المخزون النفطي والصادرات النفطية للسودان، عارضت بكين الجهود الدولية لفرض حظر على صادرات النفط الإفريقي[2]، وبإعتبار أن السودان الحليف الأهم للصين في الشرق الإفريقي كانت الأكثر إستقبالا للقوات الصينية لحفظ السلام التي بلغت ثلاثة آلاف جندي في قوات أممية.[3] فالصين إتجهت لتكثيف قوات حفظ السلام في أفريقيا لهدفين هما تعزيز سلوك الصين السلمي وحسن نيتها في القارة من جهة وحماية خطوطها النفطية من جهة أخرى.

إمتدت مشاركة الصين في قضايا الأمن إلى دول جنوب الصحراء الإفريقية للمشاركة في عمليات حفظ السلام، وبرامج التبادل في عمليات نشر الجنود، في شهر أفريل 2003 تم إرسال قرابة 175 جنديا من جيش التحرير الشعبي، وفريق طبي مؤلف من 42 شخصا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في مهمة لحفظ السلام مجهزين بحوالي 200 عربة عسكرية وشاحنات نقل المياه إلى ليبيريا، وكانت هذه أكبر عملية تشارك فيها الصين تحت لواء الأمم المتحدة منذ أن أرسلت 800 مهندس عسكري إلى كمبوديا في الفترة من 1992 إلى 1994، وأعادت مؤخرا تأكيد عزمها على تقوية التعاون العسكري وبرامج تبادل البعثات مع أثيوبيا وليبيريا، ونيجيريا والسودان.[4]

في منتصف سنة 2011، وصل عدد قوات حفظ السلام التي نشرتها الصين في إفريقيا إلى 1550 فرقة و40 شرطيا و42 خبيرا عسكريا،وخلال نفس الفترة أصبح جنوب السودان المنطقة الثانية في إفريقيا من حيث عدد قوات حفظ السلام التابعة للصين، وتراجعت الكونغو الديمقراطية للمرتبة الثالثة بعد أن كانت تحتل المرتبة الثانية.[5]

---

[1] - أمير سعيد، الصين الصاعدة، وفرنسا الآفلة في قلب إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، دون ذكر العدد، (دون ذكر بلد النشر، مؤسسة المنتدى الإسلامي، 2012/01/02).

[2] - باتيس غيل، النجم الصاعد الصين دبلوماسية أمنية جديدة، دون ذكر الطبعة، (لبنان: دار الكتاب العربي، 2009)، ص. 264.

[3] - أمير سعيد، مرجع سابق ذكره.

[4] - بيتر بروكس، وجي هاي شين، النفوذ الصيني في إفرقيا، مركز دراسات الصين وآسيا، تم التصفح يوم: 2013/05/07، على الساعة 21:33، على الرابط:

http://www.chinaasia-rc.org/?d=212id.

1- David H.shin and Joshua Eisenman,china and Africa :Acentury of Engagement ,(Philadefphia :University of Pennsylvania Press,2012),PP.185-186.

مما سبق يمكن القول أن التعاون بين الصين وإفريقيا في المجال العسكري حقق بعض التقدم الذي يبقى محدود من حيث حجم الإسهام الذي تقدمه الصين في مجالات تحقيق الأمن والإستقرار، فالصين تركز بشكل رئيسي على المجالات الإقتصادية وخاصة تجارة النفط في علاقاتها بالدول الإفريقية،كما نلاحظ أيضا أغلب المساعدات العسكرية التي تمنحها موجهة إلى المناطق النفطية ، فهي تهدف بالدرجة الأولى إلى بسط نفوذها وزيادة تغلغلها في القارة السمراء من أجل حماية مصالحها الإقتصادية "خاصة خطوط النفط".

المطلب الثاني: تجارة الأسلحة بين الصين وإفريقيا بعد الحرب البرادة.

تحتل الصين المرتبة الخامسة في قائمة الدول المصدرة للسلاح في العالم حسب تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، بعد أن أزاحت بريطانيا التي ظلت تحتل هذا المركز منذ خمسينيات القرن الماضي، فهي أصبحت تحتل مكان بريطانيا في قائمة أكبر خمس دول تتاجر في السلاح ما بين 2008–2012 وهي قائمة تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا اللتان تساهمان بـ 30% و 26% من صادرات السلاح، وأضاف المعهد أن الصين إرتفع نصيبها من التجارة العالمية للسلاح من 2% إلى 5%.[1]

تمتلك الصين شركات كبرى تتولى تصنيع القسط الأكبر مما تنتجه الصين من أسلحة تقليدية، وتعتبر مؤسسة "مجموعة شمال الصين للصناعات" (مجموعة نورينكو) ومؤسسة "مجموعة شمال الصين للصناعات الخفيفة في الصين"، وتقوم هاتان الشركتان، فيما بينهما، بتصنيع جميع أنواع الأسلحة الصغيرة والخفيفة، بما في ذلك البنادق الهجومية، والرشاشات الآلية وقاذفات القنابل والهاونات وما يتصل بهما من ذخائر.

حسب التشريع الصيني، ينبغي عدم تصدير الأسلحة والذخائر، وما يتصل بهما من معدات، إلا من قبل شركات تابعة للدولة، مثل "مؤسسة نورينكو" وهي المصدر الرئيسي لمجموعة "نورينكو" ولمجموعة "صناعات الجنوب" وكذلك "بولي تكنولوجيز إنكوربوريتد".[2] أعطت الصين أهمية كبيرة للقطاع العسكري وذلك لحماية قوتها الإقتصادية من خلال رفع حجم الإنفاق العسكري إمتلاك العديد من الشركات المتخصصة في إنتاج الأسلحة

إن الصين في تصديرها للأسلحة المرخصة توجه وفقا لثلاث مبادئ وهي:

1 –صادرات الأسلحة يجب أن تفضي إلى تعزيز القدرة على الدفاع العادل عن الدولة المتلقية في حالة الإستيراد الشرعي.

---

[1] - بكين- رويترز، تم التصفح يوم 2013/04/25، على الساعة 20:41، على الرابط:
http://alroya.info/ar/ahory-newspap.

[2] - "القوى العظمى تؤجج الفظائع، لماذا يحتاج العالم إلى معاهدة فعالة لتجارة الأسلحة،" منظمة العفو الدولية، مارس 2013، رقم الوثيقة: Act 30/001/2013، ص.2، تم التصفح يوم 2013/04/19، على الساعة 11:10، على الرابط:
www.amnesty.org/.../act 300012013ar.

2 -تصدير الأسلحة لا يجب أن تكون وسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة المتلقية.

3 -تصدير الأسلحة لا يجب أن يتسبب في أضعاف السلم والأمن والإستقرار في إقليم الدولة المعنية والعالم ككل.[1] إن المبادئ السابقة الذكر جاءت عكس مانصت عليه فالصين في تصدير الأسلحة لدول الإفريقة لاتراعي سوى مصالحها ولاتعطي أهمية للإنعكاسات السلبية الناتجة في حالة وصول هذه الأسلحة لحكام دكتاتوريين أوجماعات إرهابية.

تعتبر مبيعات السلاح واحدة من المكونات الرئيسية للعلاقات بين الصين والعديد من دول القارة الإفريقية بحكم ما تحققه من مكاسب متعددة للطرفين فبالنسبة للصين، تعتبر مسألة تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية مسألة تجارية بحتة، كما تتدرج صفقات الأسلحة والمعدات العسكرية الصينية الكثير من الأحيان ضمن إطار صفقات تقدم الصين بموجبها السلاح في مقابل النفط أو المواد الخام، أما من جانب الدول الإفريقية، فنجد أن الدول التي تستورد الأسلحة الصينية هي في الأغلب تعاني من أزمات داخلية أو إقليمية، وبالتالي تجد صعوبة في الحصول على إحتياجاتها من الأسلحة والمعدات العسكرية من الدول الغربية، بسبب الحظر التقليدي الذي تفرضه تلك الدول على مناطق الصراع، لذلك تلجأ تلك الدول للحصول على الأسلحة من الصين، فهي البديل الوحيد المتاح في بعض الحالات، بالإضافة الأسلحة الصينية تتميز بإنخفاض أسعارها مقارنة بالدول الغربية. [2] نجد أن هناك إرتباط وثيق بين مبيعات الأسلحة الصينية لإفريقيا، وبين مصالحها الإقتصادية الموجودة في العديد من الدول الإفريقية.

على صيد تجارة السلاح تعتبر الصين من أكبر مصدري الأسلحة إلى إفريقيا حيث تزودها بتشكيلات واسعة من الأسلحة التقليدية وغيرها من المعدات العسكرية والذخائر وقطع الغيار، ما بين عام 1955-1977، قامت الصين ببيع 142 مليون دولار من الأجهزة العسكرية إلى إفريقيا كجزء من دعمها لحركات التحرير في إفريقيا، كما أن الصين قامت ببيع كمية كبيرة من الأسلحة إلى إثيوبيا وأريتيريا أثناء حربهما عام 1998-2000، في حين إستلمت سيراليون ما قيمته 10 مليون دولار أمريكي من الأسلحة من قبل الصين في سنة 2006، التي هي في الغالب على شكل مراكب دورية، بينما غانا قامت بشراء طائرات مقاتلة صينية بقيمة 9 مليون دولار، أما جمهورية بوتسوانا إشترت ما قيمته 1.9 مليون من أسلحة خفيفة عسكرية صينية سنة 2008.[3]

1-Ivan campbell and other, china and conflict affected states, Saferworld Januray 2012, p. 13.

[2] - عبد العظيم محمود حنفي، الصين والأبعاد الإستراتيجية لعلاقاتها مع إفريقيا، مرجع سابق.

[3] - Aelden Dachris,china's growing rolein African peace and security Saferwold, Op. cit, p. 34.

توجهت نيجيريا خلال السنوات الماضية إلى الصين لطلب المساعدة فيما يتعلق بتأمين مناطق إنتاج النفط والغاز في البلاد لاسيما منطقة "الدلتا"، بعدما وجدت نيجيريا أن الولايات المتحدة لا تولي المسألة الإهتمام اللازم ولا تتعامل مع الأحداث بمسؤولية وهو الأمر الذي أدى إلى انتشار المجموعات المسلحة في تلك المناطق الذي يهدد إستقرار مناطق الإنتاج هذه، وهذا راجع إلى عدم تلبية طلبها من قبل أمريكا بتزويدها 200 قارب مائي سريع. لمراقبة "الدلتا"، فسارعت الصين بتزويد نيجيريا بطائرات مقاتلة مستعدة لتلبية الطلب النيجيري. [1]

كما للصين علاقات وثيقة مع زيمبابوي تعود إلى السبعينات، ومع تراجع وضع زيمبابوي على الصعيد الدولي نتيجة للسياسات القمعية في الجانب السياسي والإقتصادي أصبحت الصين الداعم الرئيسي والوحيد لها، وتصدر إليها معدات عسكرية تشمل: مقاتلات حربية، ودبابات، وناقلات جند مدرعة، ومدفعية وأسلحة خفيفة.[2]

حصلت زيمبابوي في أفريل 2005 على 6 طائرات نفاثة خاصة بالعمليات القتالية المنخفضة الحدة، وإشترت زيمبابوي من الصين في أواخر عام 2004 حوالي 12 مقاتلة نفاثة و100 عربة عسكرية، في صفقة قيمتها حوالي 420 مليون دولار وتذكر بعض المصادر أن الصين باعت في الخفاء الأسلحة لكل من بوروندي وتنزانيا، حيث إنكشف أمر الصفقة بين الصين وبوروندي في عام 1995، حينما رفضت تنزانيا تفريغ شحنة أسلحة صغيرة تزن 152 طن في موانئها، كانت قادمة من الصين لحساب بوروندي، كما أن بعض التقارير تشير غلى أن تنزانيا ذاتها حصلت في الخفاء على العديد من شحنات الأسلحة الصينية بإعتبارها معدات زراعية، وتقدم الصين أيضا مساعدات عسكرية في مجالات التدريب العسكري لغينيا الإستوائية.[3]

تساعد الصين أيضا السودان على شراء الأسلحة من الأسواق العالمية للسلاح وذلك بفضل عوائد البترول، كما تساعدها أيضا على تطوير الإنتاج المحلي للأسلحة إذ تقوم بتقديم التكنولوجيا والمساعدة التقنية حيث بلغت قيمة الأسلحة العسكرية والأسلحة الصغيرة المنقولة من الصين إلى السودان مليون دولار أمريكي في عام 2000، ثم إرتفعت إلى 23 مليون دولار في عام 2005[4]، مع الإشارة إلى أن عمليات الشراء والإستيراد الأخيرة، لقد لوحظ وجود عشرات العيارات 12.7x1.8 ملم صينية الصنع ومدفوعة بختم 41 إنتاج العام 2009، وفي أكتوبر 2011، شاهد مسح الأسلحة الصغيرة صناديق ذخيرة مخزنة في حاويات شحن

---

[1] - علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والإنعكاسات، مرجع سابق، ص. 122.
[2] - باتيس غيل،النجم الصاعد الصين دبلوماسية أمنية جديدة، مرجع سابق، ص. 256.
[3] - عبد الحفيظ محمود حنفي، الصين والأبعاد الإستراتيجية لعلاقاتها مع إفريقيا، مرجع سابق.
[4] - كلير ماك إفوي، تقرير السودان: الأسلحة والنفط ودارفور السلاح، منشورات التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان، العدد 07، (سويسرا، تموز 2007)، ص ص. 4- 65.

بحري تضم مئات الآلاف من الطلقات لدخيرة صينية الصنع تم شراؤها حديثا من عيار 7.62 و 12.7 ملم.[1] نجد أن الصين تقوم ببيع الأسلحة لجميع الدول الإفريقية التي تعتمد عليها في توفيرها لها نتيجة لرفض الدول الغربية تزويدها بها.

تعتبر الكثير من التقارير بأن إفريقيا تمثل 12% من مجموع مبيعات الأسلحة على المستوى العالمي،كما أبرزت هذه التقارير بأن الشركاء الأساسيين للصين في القارة السمراء في القطاع العسكري خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2009 هم مصر(259 مليون دولار أمريكي)،نيجيريا(251 مليون دولار أمريكي)، السودان(143 مليون دولار أمريكي)،ناميبيا(141 مليون دولار أمريكي)،الجزائر(98 مليون دولار أمريكي).[2]

على الرغم من قرارات مجلس الأمن التي تنص على حظر الأسلحة في بعض البلدان إلى أن تم العثور على أسلحة صغيرة وخفيفة صينية في بلدان تخضع لهذا الحظر حيث يحتمل أن تستخدم هذه الأسلحة في إرتكاب جرائم وإنتهاكات ضد حقوق الإنسان أو في تسهيل إرتكابها، من قبل جمهورية الكونغو الديمقراطية ودارفور ومناطق أخرى من السودان، ومن غير المعروف في كل هذه الأحوال، ما إذا كانت الصين قد قامت بعمليات التزويد هذه مباشرة، وفي سنة 2011، ذكر "فريق خبراء الأمم المتحدة" الذي يراقب تنفيذ حظر الأسلحة المفروض من جانب الأمم المتحدة على دارفور، أن قسطا كبيرا من ذخائر الأسلحة الصغيرة المستخدمة في دارفور من قبل القوات المسلحة السودانية وغيرها من الأجهزة الأمنية والمليشيات المدعومة من الحكومة هي من صنع الصين.[3] إن قرارات الحظر المفروضة من قبل مجلس الأمن على تجارة الأسلحة نجد الصين تواصل بيع الأسلحة سواء كانت عمليات التزويد رسمية أو غير رسمية فإمتلاك الصين مقعد دائم في مجلس الأمن جنبها ذلك تعرضها لعقوبات .

يمكن القول أن الصين في تجارتها في مجال الأسلحة مع الدول الإفريقية وخاصة التي تشهد أراضيها نزاعات وحروب، وعلى الرغم من قرارات الحظر التي فرضها عليها مجلس الأمن التي تنص على منع الدول من تمويل هذه المناطق بالأسلحة نتيجة لما يحدث فيها من إنتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي، إلا أن الصين تعطي الأولوية لمصالحها وأهدافها الإستراتيجية في هذه الدول التي تمتاز أراضيها بتنوع المعادن الثمينة خاصة النفط الذي يمثل

---

[1] - إميل ليبرن، تقرير السودان: السعي إلى السلاح : تدفق الأسلحة وحيازتها في جنوب السودان، منشورات التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان، العدد 19، (سويسرا، أفريل 2012)، ص. 3.

[2]-Bruno Hellendroff, Lachine aux Menaces Sèuritaires Africaines Note d'Analyse, Bruxelles, GRIS, 10Mars 2011, P P. 08-09.

[3] -"القوى العظمى تؤجج الفظائع، لماذا يحتاج العالم إلى معاهدة فعالة لتجارة الأسلحة"، منظمة العفو الدولية، مرجع سابق، ص.3.

الدفاع الرئيسي لتوجه الصين نحو القارة، فأرباح النفط تستعمل في شراء الأسلحة وبالتالي المستفيد الوحيد هو الصين.

المبحث الثاني: الميدان التجاري للسياسة الإقتصادية الصينية في إفريقيا.

أدى توسع وتنوع ثروات الدول الإفريقية إلى تطلع جميع الدول والشركات للفرص المرتبطة بالإقتصاد الإفريقي، فقد أصبحت جميع الدول الصناعية الكبرى والقوى الاقتصادية

الناشئة تعتمد على هذه الأسواق في الموارد والإستهلاك وعلى إعتبار أن الصين من الدول التي تشهد نمو سريع ومتزايد قامت بالتوجه إلى الأسواق الإفريقية الغنية بالموارد غير المستثمرة، تعتبر كل من الصين وإفريقيا شريكين في التجارة منذ قرون، غير أن مستوى علاقتها وقوتها زاد بشكل سريع في السنوات الأخيرة، في البداية كانت معونة التنمية الرسمية مهيمنة على العلاقات ثم تطورت لترتكز على أسواق الصادرات لكل منهما، حيث نجد أن الصين تعتبر بالنسبة لإفريقيا حاليا سوقا رئيسية، وممولا ومستثمرا، علاوة عن كونها دولة مانحة.

المطلب الأول: المساعدات والإستثمارات الصينية في إفريقيا.

ركزت الإستثمارات الأجنبية في إفريقيا بداية على المعادن والأحجار الكريمة مثل الذهب والألماس، في حين نجد الإستثمارات الجديدة في إفريقيا أصبحت ترتكز على المواد الأولية، خاصة النفط والغاز، ونظرا للتعاون الإقتصادي بين الصين وإفريقيا الذي يقوم على المعونة "المساعدات" التي تمنحها الصين للدول الإفريقية، بالإضافة إلى ذلك نجد أن الصين قامت بزيادة إستثماراتها في القارة السمراء.

أولا: المساعدات الصينية لدول الإفريقية:

كان للمعونة "المساعدات" أهمية قصوى في تاريخ الإرتباط الإقتصادي القائم بين الصين وإفريقيا، وبلغت تدفقات المعونة بالنسبة للتجارة نحو 20% في أوائل التسعينات، والتدفقات السنوية لمعونات التنمية الرسمية، مقومة بالدولار زادت من نحو 310 ملايين دولار في الفترة 1989-1991 إلى ما يتراوح بين 1- 1.5 مليار دولار في السنة المالية 2004-2005.[1] نسبة المساعدات الصينية للدول الإفريقية إرتفعت بشكل ملحوظ عما كانت عليه في بداية علاقتهما.

كثفت الصين بصورة كبيرة المعونة التي تقدمها في شكل: مساعدات تقنية مع التركيز على التدريب في المؤسسات الصينية والمنح والقروض المعفاة من الفوائد، والقروض التفضيلية التي تتضمن دعما للفائدة والإعفاء من الديون، وإلى حد كبير تقدم المساعدات إلى مشروعات الطاقة والإتصالات السلكية واللاسلكية والنقل .. وتتركز المشروعات على البنية

[1] - جيان بى وانج وعبد ولاي بيو- تشاني،إزدهار روابط إفريقيا مع الصين، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 45، العدد 1، (دون ذكر بلد النشر: صندوق النقد الدولي، تر: صندوق النقد العربي، مارس 2008)، ص. 45.

الأساسية الإقتصادية والإجتماعية مثل الطرق والمستشفيات، والقطاع الإنتاجي خاصة الزراعة، ومشروعات التشييد الأخرى، مثل المباني الحكومية، وترتبط عادة بصفقات لتطوير موارد التعدين والطاقة.

تعتبر مساعدات الصين الحالية لإفريقيا كبيرة ففي 2006 قدر إجمالي القروض والتسهيلات الإئتمائية القائمة نحو 19 مليار دولار، والبلدان المستفيدة من أكبر التدفقات هي أنغولا، وغينيا الإستوائية، والغابون، وجمهورية الكونغو، ونيجيريا، وبلغ إجمالي ما حصلت عليه أنغولا وغينيا الإستوائية وحدهما من حدود للتسهيلات الإئتمانية نحو 14 مليار دولار[1]، وكانت الصين أخيرا قد قامت مرتين بإعفاء البلدان الإفريقية من الديون المتراكمة لها، ففي سنتي 2000–2002 أسقطت الصين إلتزامات مضت فترة إستحقاقها بإجمالي 10.5 مليار يوان (1.3 مليار دولار)، وأعلنت في 2006 أنها سوف تسقط عشرة مليارات يوان أخرى من الديون المستحقة على 33 من البلدان المثقلة بالديون والبلدان الأقل نموا في إفريقيا.[2]حيث أن الصين قامت أخيرا بإلغاء ديونا تقدر بمبلغ 260 مليون دولار مستحقة من جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا ومالي والسنغال وتوغو ورواندا وغينيا وأوغندا.

لا تقوم الصين بربط مساعداتها بشروط سياسية فيما عدا تأييد سياسة" صين واحدة" وتؤكد أن الشركاء يقفون على قدم المساواة بالتركيز على التعاون بين الجنوب والجنوب، وتتباين المشروطية في القروض تباينا واسعا، لم تكن بعض القروض وحدود التسهيلات الإئتمانية الكبيرة ميسرا بالكامل، رغم أنها تقدم بشروط أكثر ملائمة من شروط السوق، غير أن الصين قدمت أخيرا بشروط ميسرة تسهيلا ائتمانيا قدره مليار لغينيا الاستوائية وقروضا أصغر عديدة لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، كما يتم أحيانا ربط سداد القروض "مثلما حدث في أنغولا" بتوريد النفط، كذلك ستعزز الصين فرص البلدان الإفريقية الفقيرة بزيادة عدد بنود صادراتها التي تحصل على إعفاء تام من الرسوم الجمركية من 190 بندا إلى أكثر من 440 بندا. [3] تختلف الصين عن الدول الغربية في أنها لا تخضع تقديم مساعداتها للدول الإفريقية بأي نوع من المشروطية.

---

[1] - أولريخ جاكوبي، يدا بيد: الشراكة الجديدة بين إفريقيا والصين من أجل المعونة والتجارة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 44، العدد 2، (يدون ذكر بلد النشر: صندوق النقد الدولي، تر:صندوق النقد العربي، يونيو 2007)، ص. 34.

[2] - جيان بي وانج وعبدولاي بيو-تشاني، إزدهار روابط إفريقيا مع الصين، مرجع سابق، ص. 45.

[3] - أولريخ جاكوبي، مرجع سابق ذكره، ص. 34.

إستطاعت بكين في عام 2005 أن تحجز لنفسها حصة رئيسية كبيرة في إنتاج أنغـولا من النفط وذلك عبر تقديمها 2 مليار دولار كصناديق قروض ومسـاعدات تتضـمن تمويـل الشركات الصينية لبناء سكك حديد ومدارس وطرق ومواصلات وتدريب العاملين في شـركة الإتصالات الأنغولية[1]، كما أمنت الصين مساعدة إقتصادية مهمة لزمبـابوي، شـملت بنـاء مدرجات رياضية، ومستشفيات، ومباني سكنية لطلاب الجامعـات، ومصـانع إضـافة إلـى القروض وغيرها من المساعدات المالية والتقنية. [2] من خلال ذلك نجد أن ما يهـم الصـين بشكل أساسي الوصول إلى معادن زيمبابوي ولاسيما الثمينة منها بما فيهـا البلاتـين ونفـس الوضع ينطبق مع باقي الدول الإفريقية الغنية بالمعادن وخاصة النفط.

وقعت الجزائر إتفاقا مع الصين في أكتوبر 1996 للتعاون فـي مجـال الإسـتخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية بالإضافة إلى تعزيز جوانب التعاون الثقافي والعلمي بين البلـدين وإرتفعت العلاقات مع تونس إلى مرتبة الشراكة المبنية على المصلحة المشـتركة والتشـاور والتبادل في الخبرات والزيارات وكان أول مشروع جسد، ذلك التعاون بناء "قناة الصداقة لمياه الشمال"، الذي مكنت من إيصال مياه وادي مجردة من الشمال الغربي في تونس إلى منطقـة الوطن القبلي في الساحل الشرقي للبلاد، وتواصل العمل في مجال التعاون الإقتصادي ويعـد المشروع الصيني التونسي الكويتي للأسمدة الكيماوية" في تشينهوانغذوا"، والذي دخـل طـور الإنتاج في بداية عام 1991 وطاقته الإنتاجية قرابة 600 ألف طن من أكبر المشاريع الصينية العربية.[3]

تمتلك الصين تاريخا طويلا فيما يمكن تسمية بالدبلوماسية الصحية في إفريقيـا، حيـث غادر أول وفد طبي صيني إلى الجزائر في عام 1964، ومنذ ذلك الوقت بلغ عـدد الأطبـاء والعاملين في المجال الصحي الذين أرسلوا إلى أكثر من 47 دولة إفريقية نحو خمسة عشـر ألفا، كما توفر الحكومة الصينية الأدوية والمعدات الطبية مجانا لعدة بلدان إفريقية، كما تشرف على عدد من البرامج الفعالة للوقاية والعلاج من الأمراض المعدية ومنها الملاريـا والإيـدز وفي عام 2002 قامت وزارة الصحة الصينية بتنظيم دورة تدريبية دولية في أساليب الوقايـة

[1] - علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والإنعكاسات، مرجع سابق، ص. 123.
[2] - بايتس غيل، النجم الصاعد الصين دبلوماسية أمنية جديدة، مرجع سابق، ص. 265.
[3] - مفيد الزيدي، العرب والقوى الدولية في القرن الحادي والعشرين، الطبعة الأولى، (عمان، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003)، ص.117.

والعلاج من الملاريا والأمراض الإستوائية، شارك فيها 30 طالبا من 17 بلدا أفريقيا، وكجزء من منتدى التعاون الصيني الإفريقي، عقدت بكين منتدى الصين-إفريقيا الخاص بالطب التقليدي والحديث، حيث حضره مشاركون من 21 بلدا إفريقيا ومنظمة الصحة العالمية ، فحسب بيانات 2003 تشير إلى تواجد نحو 860 طبيبا ومتخصصا في 34 دولة إفريقية[1]، ففي الكونغو مثلا تم الانتهاء من تشييد 31 مستشفى و 145 مركز صحي في عام 2010.[2] عملت الصين على تخصيص جزء من مساعداتها للقارة الإفريقية في تعزيز ما أطلقت عليه الدبلوماسية الصحية في أفريقيا.

أما في مجال تنمية الموارد البشرية الإفريقية أنشأت الحكومة الصينية صندوقا لهذا الغرض لإستخدامه من جانب وزارات الخارجية، والتجارة، والتعليم، والعلوم والتكنولوجيا لتقديم التعليم والتدريب للأفارقة، ففي عام 2003 تم تدريب 6000 إفريقي في الصين، كما قام 1500 طالب إفريقي بزيارة الصين. وتبذل الصين جهدا كبيرا لنشر ثقافتها ولغتها داخل القارة الإفريقية وقد قامت الصين في هذا الإطار بتوقيع نحو 27 إتفاق تعاون مع الجامعات الإفريقية[3] .

بالإضافة إلى ذلك قد تم إنجاز 500 مشروع من البنية التحتية في إطار المساعدات الإقتصادية الصينية لدول إفريقيا، وهناك مشروعات كبيرة ما زالت على قيد البناء في مقدمتها مركز المؤتمرات للإتحاد الإفريقي في أديس أبابا، إلى جانب المساعدات الإقتصادية التقليدية، الحكومة الصينية تحرص أيضا على تقديم القروض التفضيلية بهدف توفير الدعم المالي للمشروعات العملاقة في إطار الجهود الصينية لمساعدة الدول الإفريقية، على تحسين البنية التحتية. هناك خطة مقررة من الحكومة الصينية لتقديم قروضا تفضيلية قيمتها 10 مليار دولار إلى دول إفريقيا ما بين عام 2010 وعام 2012. [4]

ثانيا: إستثمارات الصين في إفريقيا:

---

[1] - حسن حمدي عبد الرحمان، العلاقات الصينية الإفريقية شراكة أم هيمنة؟، مرجع سابق.

[2] - عباس محمد علي الفاضل، الزحف الصيني نحو إفريقيا، جريدة سونداپل الإلكترونية، الخرطوم، 25 مارس 2013، تم التصفح يوم: 2013/04/02، على الساعة 16:25، على الرابط:
http://Sudanile.com.

[3] - حسن حمدي عبد الرحمان، مرجع سابق ذكره.

[4] - وانغ وانغشيغ، الصين وإفريقيا- نموذج إيجابي في العلاقات الدولية، الندوة الثقافية المعنوية بالعلاقات الصينية الإفريقية- نموذج إيجابي في العلاقات الدولية، المركز الثقافي السوداني، طرابلس في مقر أكاديمية الفكر الجماهيري، 2011/01/06.

تزخر قارة إفريقيا بالعديد من الموارد الطبيعية والإحتياطات المعدنية وحقول النفط غير المستثمرة، فإفريقيا ظلت شبه غائبة عن خارطة الإستثمار العالمي طيلة العقود الماضية وهذا راجع إلى عدة أسباب نجد في مقدمتها تدهور الأوضاع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، بالإضافة إلى ذلك ضعف المؤسسات القانونية والحكومية، وكذلك تقلبات الإقتصاد العالمي، فهذه العوامل جعلت الإستثمار في القارة السمراء أكثر صعوبة.

من جهة أخرى تمتلك الدول الإفريقية العديد من الفرص الإستثمارية وهذا راجع لإحتوائها على موارد كبيرة معدنية ونفطية وزراعية وسمكية بالإضافة إلى الموارد الغابية، إلا أنها غير مستغلة بطريقة جيدة، تمثل هذه الموارد مجالات إستثمارية قوية إلى جانب فرص أخرى متاحة في مجال بناء المنشآت الأساسية والبنى التحتية كبناء الطرق والسكك الحديدة والمطارات والموانئ وتوليد الكهرباء والسدود.

تعتبر الموارد البشرية من أهم مجالات الإستثمار التي تقاس بها ثروة الأمم، وإفريقيا تمتلك موارد بشرية هائلة إلا أن الإستثمار في التنمية البشرية ما زال محدود، وبالنسبة للموارد الأخرى غير البشرية فإن القارة السمراء تتميز بموقعها الإستراتيجي فهي تمتلك العديد من الثروات والمعادن الإستراتيجية حيث يوجد بها 17 معدنا باحتياطات ضخمة، كما أنها تتمتع بإمكانيات هائلة في مجال الزراعة تؤهلها لأن تكون سلة الغذاء العالمي، فهي أيضا تشتهر بمواردها المائية، أما في مجالات الطاقة ومصادرها فإنه رغم ضخامة الطاقة الكهرومائية في إفريقيا إلا أنه يستغل حاليا سوى ما نسبته 5%، كما تمتلك القارة احتياطات ضخمة من الغاز والنفط.[1] تمتلك أفريقيا ثروات ضحمة في حاجة إلى سياسات أستثمارية ناجحة لإستغلالها الفعال.

أدركت أغلب الدول الإفريقية منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي أهمية الإصلاح الإقتصادي وتحسين مناخ الإستثمار، ولهذا أصدرت العديد من التشريعات الهادفة إلى جعل مناخ الإستثمار أكثر جاذبية، كما تهدف إلى تبسيط وتسريع إجراءات إنشاء الشركات الإستثمارية بأحجامها المختلفة بالإضافة إلى تخفيض رسوم تكاليف الواردات والصادرات إلى جانب إصلاحات هامة في مجال حقوق الملكية وحرية تحويل رؤوس الأموال فضلا عن رفع القيود على الصرف الأجنبي، وتبسيط وتخفيف النظم الضريبية وتوفير العديد من الإمتيازات

[1] - محمد المختار، الإستثمار في إفريقيا الأمال والتحديات، مرجع سابق، ص ص. 5-6.

الأخرى التي تكفلها قوانين الإستثمارات التي سنتها هذه الدول، وبالنظر إلى هذه الإصـــلاحات في مجال تحسين الإستثمار جعل من قارة إفريقيا ذات أهمية ومناخ مناسب للإستثمار المربح بالنسبة للقوى الإقتصادية العظمى والتي نجد على رأسها الصين التي تعتبر ثاني إقتصاد فـــي العالم بعد الولايات المتحدة، وعلى إعتبار أن علاقات التعاون الإقتصادي بين الصين وإفريقيا تعتمد على :المساعدات الرسمية والعلاقات التجارية والإستثمار، الصين جاءت بنظرة جديـــدة للشراكة الصينية الإفريقية فهي تساهم في كل المجالات ،وباختصاصات مختلفة كبناء الســـدود في عدة دول إفريقية، تركيب شبكات الألياف البصرية (Optic Eiber) والشبكات اللاســـلكية وبناء المستشفيات وتقديم قروض دون فائدة...إلخ.[1] إتجهت الدول الإفريقية إلى إتباع سياسات إصلاحية لتحسين المناخ الإستثماري فيها.

غالبا ما تدخل الشركات الصينية المملوكة للدولة في مشروعات مشتركة مع الشـــركات المملوكة للدولة في إفريقيا جنوب الصحراء، لضمان الحصول على مصادر السلع الأولية ففي أنغولا، تستثمر شركة سينوبك الصينية 3.5 مليار دولار في شراكة مع سون أنغـــول لضـــخ النفط من كتل الخام البحرية، وتخطط الشركة لبناء معمل تكرير بكلفة 3 مليارات دولار.[2]

على صعيد التعاون التقني والفني والإقتصادي تم الإتفاق على أن تمنح الصين أنغـــولا مبلغ 6.3 مليون دولار بدون فائدة على أن يتم إستثمارها في هذا المجال، كما تقـــوم الصـــين أيضا بالمساهمة في تحديث البنية التحتية الأنغولية عبر خبرائها من المهندسين، وعلى صـــعيد قطاع الإتصالات، تم توقيع إتفاق ثنائي بقيمة 69 مليون دولار بين شـــركة MundoStartel الأنغولية وشركة ZTE Corpoation الصينية لتطوير شبكة قطاع الاتصالات الأنغولية، كما وافق مجلس الوزراء الأنغولي على أن تقوم نفس الشركة الصينية بإستثمار 400 مليون دولار في هذا المجال في أنغولا، 300 مليون منها يتم إستثماره في تحديث وتطوير وتوسيع شـــبكة الاتصالات الثابتة،[3] والمئة مليون المتبقية يتم إستثمارها في مجـــال الإتصـــالات العســـكرية وتطوير مصنع للهواتف الخلوية وإنشاء معهد للإتصالات لتدريب العاملين الأنغوليين في هـــذا الإختصاص، وفي الغابون يستثمر كونسورتيوم "سميك"/ سينوستيل، الذي يموله بنك التصدير

---

[1] - المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، دراسة حول سبل تشجيع الاستثمار في إفريقيا، مرجع سابق، ص 40.

[2] - أولريخ جاكوبي، يدا بيد: الشراكة الجديدة بين إفريقيا والصين من أجل المعونة والتجارة، مرجع سابق، ص. 34.

[3] - علي حسين باكير، الدبلوماسية النفطية الصينية الأبعاد والإنعكاسات، مرجع سابق، ص. 124.

والإستيراد الصيني، نحو 3 مليارات دولار في إستغلال ترسيبات خام الحديد وتقضي الخطة ببناء سكة حديد، وميناء، ومحطة لتوليد القوى الكهرومائية مقابل حقوق حصرية في تنمية المنجم، وفي غينيا الإستوائية، وقعت شركة تابعة لشركة النفط الوطنية البحرية الصينية (سنووس) أخيرا، عقدا لتقاسم الإنتاج مع شركة النفط الوطنية في غينيا الاستوائية (جيبترول). [1]يبقى الهدف الأساسي الصيني من وراء إستثماراتها في إفريقيا هو النفط.

بلغ حجم الإستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا عام 2004 إلى 15 مليون دولار كما تم تأسيس 116 شركة صينية خلال عام 2004 حتى ماي 2005، كما قامت الصين بتنفيذ عقود إستثمارية بلغت قيمتها 66 مليون دولار، وخلال الفترة الممتدة من جانفي إلى ماي 2005، وصلت التدفقات الإستثمارية الصينية المباشرة إلى إفريقيا 124 مليون دولار، مما رفع الحجم الإجمالي للإستثمارات الصينية في عام 2005 إلى 750 مليون دولار، وفي عام 2006 بلغت إستثمارات الصين 11.7 مليار دولار في 49 بلدا إفريقيا، وتوزعت هذه الإستثمارات على التصنيع والمواصلات والنقل والزراعة، والبتروكيماويات والكهرباء والإتصالات، والري والتعدين، والسكك الحديدية وغيرها. فالصين عملت على إنجاز 600 كلم من الطرق و 3000 كلم من السكك الحديدية و8 محطات كهربائية.[2]

في أكتوبر 2007 وافق البنك الصناعي والتجاري الصيني على شراء 20% من مجموعة ستاندرد بنك لجنوب إفريقيا، أكبر مصرف في إفريقيا، حيث أنفق 5.6 مليار دولار في عملية الاستثمار هذه وحدها.[3]

تضاعفت حجم الإستثمارات الصينية في إفريقيا 20 ضعفا من عام 2003 إلى عام 2009، بلغت قيمة الإستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا التي تغطي 49 دولة 9.33 مليار دولار قبل نهاية عام 2009 وأصبحت إفريقيا رابع أكبر مقصد إستثمار صيني في الخارج، وتشمل هذه الإستثمارات قطاعات واسعة على رأسها المعادن والمصارف والتصنيع والهندسة المعمارية والسياحة وغيرها، إن الحكومة الصينية تشجع الشركات الصينية ذات القدرة

---

[1] - أولريخ جاكوبي، مرجع سابق ذكره، ص. 34.

[2] - الحسن الحسناوي، التنافس الدولي في إفريقيا الأهداف والوسائل، حزب العمال المصري، 2011. تم التصفح يوم: 2013/03/08، على الساعة 10:51، من خلال الرابط:
http://www.el-3amal.com.

[3] - جيان بي وانج وعبدولاي بيو-تشاني، إزدهار روابط إفريقيا مع الصين، مرجع سابق، ص. 46.

التنافسية والمصداقية المهنية على توسيع الإستثمار في إفريقيا، وتم تأسيس الصندوق الصيني الإفريقي للتنمية قبل 3 سنوات الذي بدأ يلعب دورا فعالا في توفير الدعم الحالي للشركات الصينية المستثمرة في إفريقيا، أما من جانب إفريقيا قد بلغت قيمة إستثماراتها في الصين ما يقارب 10 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2009 التي تغطي مجالات واسعة بما فيها الصناعة البتروكيماوية والصناعة الإلكترونية والمواصلات والإتصالات والخدمات والصناعات الخفيفة وغيرها.[1]

لقد كشف لونغ لينغ مستشار بقسم الشؤون الإفريقية في وزارة الخارجية الصينية في مؤتمر عقد مؤخرا بشأن التعاون الصيني الإفريقي، أن حجم الإستثمارات الصينية في إفريقيا وصل إلى 145 مليار دولار أمريكي حتى شهر يونيو عام 2012 بما فيها الإستثمارات المباشرة 15 مليار دولار، كما صرح "سون قوانغ شيانغ" نائب وزير الإقتصاد والتجارة الصينية السابق أن عدد الزوار الصينيين إلى إفريقيا بلغ مليون شخص في عام 2011 بينما بلغ عدد الزوار من الدول الإفريقية إلى الصين خلال نفس السنة 500 ألف شخص، بالإضافة على ذلك تعتبر قارة إفريقيا ثاني أكبر الأسواق الدولية لمشاريع المقاولات الصينية، التي حققت شركاتها في العام الماضي (2011) 36.1 مليار دولار من مشاريع المقاولات في إفريقيا بنسبة 30% من إجمالي حجم أعمال مشاريع المقاولات الصينية في ا لخارج بزيادة تقدر بـ 28% بالمقارنة مع عام 2009.[2]

كما أن الشركات الصينية وقعت عقود مشروعات بقيمة 38.2 مليار دولار أمريكي مع الشركات الإفريقية خلال الفترة ما بين جانفي وأكتوبر سنة 2012 بارتفاع بلغ 27%، حيث تتضمن هذه المشروعات تشييد البنية الأساسية ومنها الطرق والموانئ والمنشآت الكهربائية.[3]

مما سبق يمكن القول أن الإستثمار الصيني لعب دورا فعالا في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، حيث ساهم في قيام المنشآت والمشاريع الإنتاجية والنفطية، هذا ما دعم نفوذ وتغلغل الصين في القارة السمراء نتيجة لما تقدمه أيضا من مساعدات ومنح لدعم

---

[1] - وانغ وانغشينغ، الصين وإفريقيا- نموذج إيجابي في العلاقات الدولية، مرجع سابق.

[2] -وكالة أنباء التضامن، حجم التجارة بين الصين وإفريقيا يبلغ أكثر من 200 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2012، 2013، تم التصفح يوم: 2013/05/07، على الساعة 17:47، على الرابط:

http://www.pressobidarity.net

[3] - يوسف خالد يوسف المرزوق، إرتفاع حجم التعاون التجاري بين الصين ودول إفريقيا بشكل قياسي، 2012/12/29، تم تصفح يوم: 2013/05/07 على الساعة 20:00، على الرابط:

http://www.alanba.com.kw.

البنية التحتية لدول القارة، هذا، ما خلق بينهما روابط قائمة على تبادل المنفعة بين الطـــرفين، فالصين عملت على تأسيس شراكة إستراتيجية مع إفريقيا من نوع جديد حيـــث تقـــوم علـــى المساواة والثقة المتبادلة على مستوى التعاون في شتى المجالات وخاصة التعاون الإقتصـــادي حسب قاعدة "أربح وتربح" "win-win" ولكن في الأخير نجد أن الصين تبقـــى هـــي الـــرابح الأكبر من العلاقات الصينية- الإفريقية.

المطلب الثاني: التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا.

تعتبر العلاقات التجارية بين الصين ودول إفريقيا ذات أهمية كبيرة وذلك لأنها تعـــزز العلاقات الصينية الإفريقية فالصين تركز على التبادل التجاري نظرا لتطور الإقتصادي الـــذي تعرفه ووجود فائض في الإنتاج الذي يمكن تصديره إلى الخارج.

إن النمو الاقتصادي الذي عرفته الصين في السنوات الأخيرة جعلها تصبح ضمن نادي المصدرين العشر الكبار في العالم حيث أن خمس ناتجها الوطني الخام يأتي من مبيعاتها إلـــى الخارج أي ما قيمته 80 مليار دولار أمريكي وهذا نتيجة لتدفقات الإستثمار الأجنبي منذ عـــام 1993 وبذلك تصبح الصين المصدر الرابع في العالم للسلع بعد الولايات المتحـــدة واليابـــان وألمانيا في بداية القرن الواحد والعشرين، ولهذا أصبحت الصين تنظر إلى إفريقيا بإعتبارهـــا سوق إستهلاكية واسعة ومهمة لتسويق منجاتها الصناعية الصينية خاصة النفط والفحم.[1]

فقلد كان حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا بليون دولار في عـــام 1980، وزاد حجم التبادل التجاري بنسبة 40.6% في عام 1997 أي بقيمة قدرت بـــ 567 مليـــار دولار أمريكي وهي قيمة تجاوزت تلك التي تحققت في عام 1990 ب6مرات.

سعت الصين لإيجاد آليات محددة من أجل تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية ولقـــد تبنت الصين هذا الإتجاه أيضا في علاقاتها مع إفريقيا وتم إنشاء منتـــدى التعـــاون الصـــيني الإفريقي في عام 2000، وكان أول إجتماع له في أكتوبر عام 2000 على مســـتوى وزاري وحضرته 45 دولة إفريقية وعقد في بكين، وينعقد منتدى التعاون الصيني- الإفريقي كل ثلاث سنوات بالتناوب بين الدول الإفريقية. والصين حيث عقدت دورته الثانية بالعاصمة الأثيوبيـــة أديس بابا في منتصف ديسمبر 2003 الذي أصبح بموجبه تتعامل مع إفريقيا على المســـتوى القاري الشامل ووضع برنامج التعاون الصيني-الإفريقي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ثم

[1] - الحسن الحسناوي، التنافس الدولي في إفريقيا الأهداف والوسائل، مرجع سابق.

خطة عمل أديس بابا في ديسمبر عام 2003، [1]ومن أهم إنجازات المنتدى هو إسقاط 1.2 بليون دولار أمريكي من ديون القارة، كما يوجد كذلك مجلس الأعمال الصيني الإفريقي الذي تم تأسيسه في نوفمبر عام 2004 بهدف دعم إستثمارات القطاع الخاص الصيني في كل من الكاميرون، وغانا، وموزنبيق، ونيجيريا، وجنوب إفريقيا، وتنزانيا، كما دخلت الصين في مشاورات من أجل إنشاء منطقة تجارة حرة مع دول الجنوب الإفريقي ولعبت دور مهم في مساندة قضايا القارة الإفريقية بالتنسيق مع دولها في منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة.[2]

يعتبر منتدى التعاون الصيني– الإفريقي منعرج حاسم في تطوير العلاقات الإقتصادية الصينية نحو إفريقيا حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا في عام 2000 قيمة 10.6 مليار دولار أمريكي حيث قفز ليصل في عام 2002 إلى 12.39 مليار دولار أمريكي ثم بلغ 13.6 مليار دولار أمريكي في عام 2003.(3) (أنظر الملحق رقم 02).

وخلال الفترة ما بين عامي 2001 و 2002 زادت صادرات إفريقيا إلى الصين وارداتها منها حيث بلغا 40%و 35% على التوالي وهو يفوق معدل نمو التجارة العالمية 14% أو أسعار السلع 18% بعملة الدولار الأمريكي، ولقد تراوحت الزيادة لكل من الواردات والصادرات في نفس الفترة من 10 مليارات دولار وأكثر من 55 مليار دولار وبهذا تحتل الصين المرتبة الثالثة كأكبر شريك للقارة بعد الولايات المتحدة وفرنسا ثم تأتي بعدها بريطانيا، وتشير التقديرات إلى أن أسعار صادرات إفريقيا تحسنت بالمقارنة إلى أسعار وارداتها بمقدار 80% إلى 90% وهذا راجع لإرتفاع أسعار النفط والمواد الخام في الأسواق العالمية والتي تعتبر من أهم صادرات إفريقيا[4] سنة 2004 وصل حجم التبادل التجاري إلى 29.46 مليار دولار أي بزيادة تقدر بـ 58.9% عن العام السابق (2003). خلال الفترة ما بين عامي 2000– 2003 عرف الميزان التجاري خلل حيث كان يميل لصالح الصين وقد طلبت الدول الإفريقية من الصين تصحيح الخلل، ولتصحيح ذلك قامت الصين بفتح أسواقها أمام الصادرات الإفريقية، ولقد كان لهذا القرار تأثير على الميزان التجاري الصيني حيث أصبح عاجز

---

[1] - عادل الشيخ، الصين وتجديد سياستها الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، السنة 40، العدد 156، (مصر: مركز الأهرام، أفريل 2004)، ص.156.

[2] - صفوت صبحي فانوس، الدور المرتقب للقوات الأمريكية في إفريقيا-قوات آفريكوم، (السودان: مركز الراصد للدراسة السياسية والاستراتيجية، 2010)، ص. 65.

[3] - رضا محمد هلال، الوجود الإقتصادي الصيني في إفريقيا: الفرص والتحديات، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، (مصر: مركز الأهرام، جانفي 2006)، ص.1.

[4] -جيان بي وانغ وعبدولاي بيوتشاني، إزدهار روابط إفريقيا مع الصين، مرجع سابق، ص. 44.

بحوالي 1.38 مليار دولار لصالح الدول الإفريقية في عام 2004، ومن أجل زيـــادة التبـــادل التجاري قامت الحكومة الصينية بتوقيع إتفاقيات تجارية مع 41 دولة إفريقية عام 2005، كما وقعت أيضا إتفاقيات خاصة بمنع الإزدواجية الضريبية على 8 دول إفريقية، وهذا ما أدى إلى زيادة معدلات التبادلات التجارية في عام 2005 بلغت نسبة الزيادة 42.57% عما كانت عليه في عام 2004 لتصل إلى 1807 مليار دولار أمريكـــي منهـــا 9.62 مليـــار دولار واردات الصين من الدول الإفريقية و 845 مليار دولار صادرات الصين إلى إفريقيا وسعي الصـــين لزيادة التبادل التجاري قامت بإنشاء قائمة متبادلة من 190 سلعة وخدمات وبضاعة[1]، أما في عام 2006 بلغ حجم التجارة البينية الصينية–الإفريقية 55.5 مليار دولار أمريكي بزيادة تقدر بـــ 40% عن عام 2005 حيث بلغت صادرات الصين إلى إفريقيـــا 26.7 مليـــار دولار أي بزيادة تقدر ب 43% وسجلت كذلك إرادات الصين من إفريقيا 28.8 مليار دولار بزيادة تقدر بـــ 37%.[2]

كما حددت قمة بكين في نوفمبر 2006 هدف مضاعفة التجارة في الإتجاهين بين إفريقيا والصين لتصل إلى ما قيمته 100 مليار في عام 2010.

نهاية عام 2006 بلغت إستيرادات غير خاضعة للضريبة من إفريقيا قيمة 350 مليـــون دولار أمريكي، ومن المنتجات غير الخاضعة للضريبة نذكر: كاكاو، جلود الغنم، منتوجـــات نحاسية، ومنتوجات أخرى، وفي سنة 2007 وسعت الصين في قائمة المواد التي تعفـــي مـــن الضرائب حيث وصلت إلى 454 مادة ومتضمنة المنتوجات الزراعية ومنســـوجات الملابـــس والأثاث الخشبي بالإضافة إلى المنتوجات الصناعية الميكانيكية والمنتوجات الكهربائية. وتعتبر الصادرات الإفريقية أكثر السلع غير خاضعة للضريبة في السوق الصينية، وهذه المبـــادرات السياسية ساعدت على توسيع صادرات إفريقيا على الصين[3]

فمثلا 70%من صادرات السودان يذهب إلى الصين بينما كانت في عـــام 1990 تقـــدر بـــــ 10%، وترسل بركينافاسو حوالي ثلث صادراتها –في الغالب قطن– إلى الصين والآن تعتبر أنغولا ثاني أكبر سوق تصدير إلى الصين إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين في عـــام

[1] - رضا محمد هلال، الوجود الإقتصادي الصيني في إفريقيا: الفرص والتحديات، مرجع سابق، ص2.
[2] - الحسن الحسناوي، التنافس الدولي في إفريقيا الأهداف والوسائل، مرجع سابق.
[3] - Hany Besada and Other, China's Groucing economic Activity in Africa, (National Buresu of economic research, 2008), p.6.

2004 ما قيمته 4.9 مليار دولار مرتفعا بذلك بنسبة 1.13% عن عام 2003[1]، ولقد حقق التعاون التجاري بين الصين وإفريقيا نموا متسارعا ففي عام 2008 بلغ حجم المبادلات التجارية بين الجانبين 106.8 مليار دولار أمريكي بزيادة تقدر بـ 32% على أساس سنوي[2]، أما في عام 2011 وصل إلى 166.3 مليار دولار أمريكي مسجلا أعلى رقم له في تاريخ التجارة الثنائية بين الصين وإفريقيا بزيادة تقدر بـ 83% عن عام 2009 رغم التحديات التي وجدهتها وسط الأزمة المالية الدولية [3] (أنظر الشكل رقم 01)

التجارة الصينية الافريقية من 1999-2009

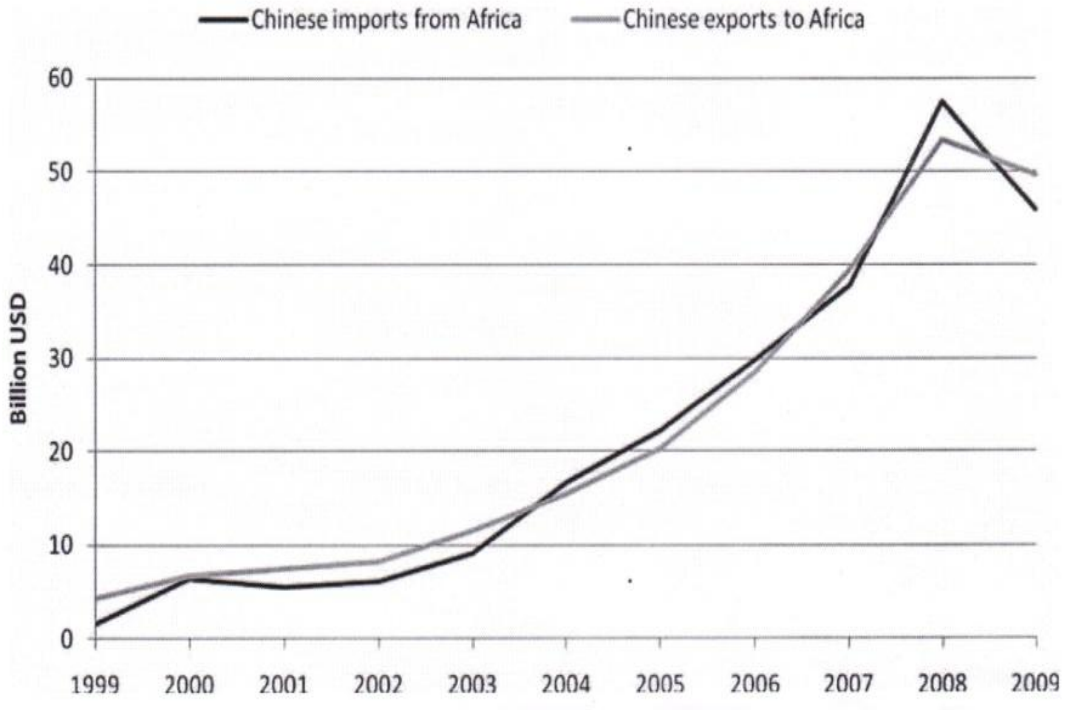

Sources : Heidi Ostbe Haugen, Chinese exports to Africa Competition Complementarity and Cooperation Micro-Level Actors, Forum for Development Studies, June 2011, p. 161.

منحنى بياني يوضح معدل نمو صادرات الصين وارداتها من إفريقيا خلال الفترة الممتدة من 1999-2009.

[1] - علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية، مرجع سابق، ص. 115.

[2] - دون ذكر صاحب المقال، نمو التجارة بين الصين والدول الإفريقيا، تم التصفح يوم 2013/04/28 على الساعة 17:45 على الرابط:

http://eg.china-embassy.org/ara/zagx/t584160.html.

[3] - وكالة أنباء التضامن ، حجم التعاون التجارة بين الصين وإفريقيا يبلغ أكثر من 200 مليار دولار أمريكي، مرجع سابق.

أما في الأشهر العشرة الأولى لعام 2012 بلغ حجم التجارة بين الجانبين 163.9 مليار أمريكي بإرتفاع 20% على أساس سنوي في الوقت الذي أزالت الصين الرسوم الجمروكية على 60% من البضائع المستوردة من 30 دولة إفريقية في عام 2012 من أجل تعزيز التجارة مع القارة السمراء.[1] (أنظر الشكل رقم 02).

الشكل رقم: (02)

التبادل التجاري بين الصين و إفريقيا

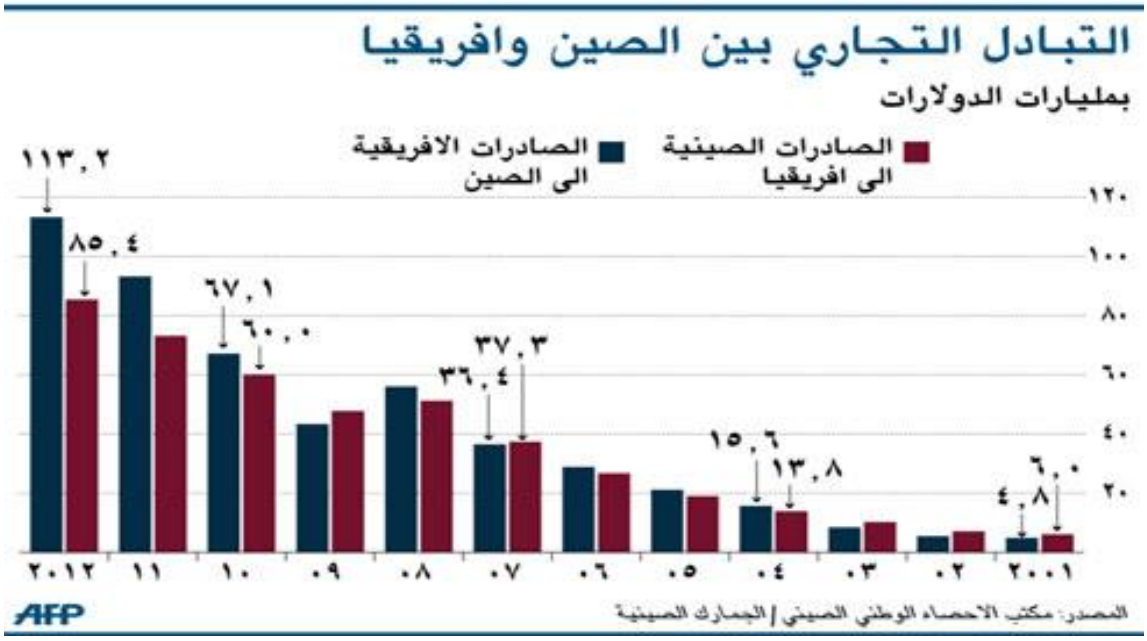

Source: www.google.dz

يوضح لنا المنحنى نمو التبادلات التجارية بين كل من الصين وإفريقيا وذلك خلال الفترة الممتدة من 2001-2012 حيث نلاحظ أن صادرات الصين كانت متفوقة على صادرات إفريقيا لكن في السنوات الأخيرة نجد أن حجم صادرات إفريقيا إرتفع مقارنة مع

[1] - دون ذكر صاحب المقال، إرتفاع حجم التعاون التجاري بين الصين وإفريقيا بشكل قياسي، مرجع سابق.

صادرات الصين وهذا راجع لإرتفاع أسعار الموارد الطبيعية خاصة النفط الذي يعتبر أهم صادرات إفريقيا.

يعتبر النفط والغاز الطبيعي من أهم صادرات إفريقيا إلى الصين ويقدر بنسبة 62% ثم تليه خمات المعادن بنسبة 17% وموارد أولية زراعية بنسبة 7% من الصادرات الكلية، بينما إستيراد إفريقيا من الصين فتستورد المنسوجات والملابس والأحذية بنسبة 36% وأجهزة النقل والمكائن بنسبة 33% فالصين نجحت في الدخول إلى الأسواق الإفريقية بالرغم أن السوق الإفريقية صغيرة نسبيا للسلع الإستهلاكية، فالصين وجدت سوق جاهزة لمنتوجاتها الإستهلاكية الرخيصة، كما تركز صادراتها على البلدان ذات القدرة الشرائية العالية وذات كثافة سكانية كبيرة مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا، ومصر والمغرب والجزائر[1]، الذين يعتبرون من كبار الشركاء.فالجزائر مثلا وصل حجم التجارة بينها وبين الصين إلى 3 مليارات 828 مليون دولار في عام 2007 بزيادة 83% عن الفترة المماثلة من العام السابق (2006) منها صادرات الصين إلى الجزائر بضائع قدرها مليار و 688 مليون دولار أمريكي، بينما إستوردت الجزائر بضائع قدرها مليار و 40 مليون دولار أمريكي.[2]

بالرغم من معدلات التبادل التجارية العالية بين الصين وأفريقيا إلا أنها تبقى صغيرة نسبيا فيما يتعلق بتجارة الصين مع بقية العالم بالرغم من أن تجارة إفريقيا بالولايات المتحدة الأمريكية زادت أيضا أكثر من الضعف فصادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى إفريقيا كانت بقيمة 29 مليار دولار و واردات الولايات المتحدة الأمريكية منها قدر 58 مليون دولار، وتجارة إفريقيا مع الصين تنمو بسرعة وصلت إلى معدل 50% بالنسبة لعام 2002 أما فيما يخص تجارة أوروبا مع إفريقيا إنخفض حجمها خلال العقد الماضي لكن أوروبا مازال تعتبر شريك إفريقيا الأكثر في عام 2005 شكلت أوروبا 32% من تجارة إفريقيا الكلية.(3) (أنظر الشكل 3).

---

[1] - Nuria Giralt, Chinese Aid to Africa : Afreign Policy tool for Political Support, (in fuefilment of the requirements for the dregreve of m aster of international Relations, Johannes burg, 2007), p. 82.

[2] - دون ذكر صاحب المقال، تقرير: علاقات الصداقة والتعاون الصينية الجزائرية الوثيقة الطويلة الأمد، تم التصفح يوم: 2013/04/30، على الساعة 15:45، من خلال الرابط:
http://arabic.people.com.cn/31660/6379094.html.

[3] - Nuria Giralt , Chinese Aid to Africa : Afreign Policy tool for Political Support , Op, cit, p.83.

الشكل رقم: (03).

المصدر: وزارة التجارة الخارجية الإماراتية، إدارة التحليل والمعلومات بشـــأن الإســـتثمارات وأسواق الصادرات لدول الإمارات الدولية المتحدة في إفريقيا، ص 11.

تبين الخريطة نسبة الزيادة لواردات جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا وصادراتها إلى أهم الشركاء التجاريين في فترة ما بين 2000- 2007.

من خلال ما سبق يمكن القول أن التبادلات التجارية بين الصين وإفريقيا عرفـــت نمـــو كبيرا بعد إنشاء منتدى التعاون الصيني الإفريقي فالصين أصبحت تركز بشكل كبيـــر علـــى

إفريقيا حيث تعتبر أحد الأوسواق الخارجية المهمة للصين وذلك لتسويق الفـائض الإنتـاجي، وهذا يكون له تأثير كبير على الأسواق الإفريقية بالمنتوجات الصينية فهي تؤدي إلى إغـراق أسواقها بالسلع الصينية الرخيصة مما ينعكس ذلك على الصناعات المحلية، ولكن رغـم هـذا تبقى للصين أهمية في إفريقيا حيث أصبحت أحد الشركاء التجاريين الكبار لإفريقيا.

المبحث الثالث: ميدان الطاقة للسياسة الإقتصادية الصينية في إفريقيا.

عقب الحرب العالمية الثانية، أصبح البتـرول الطاقـة المهيمنـة، فهـو يعـد المنـتج الإستراتيجي الأول بإمتياز، فالبترول خلال الخمسين سنة الأخيرة أصبح عنصرا ضروريا في الحياة اليومية، هذا ما دفع بالقوى الإقتصادية الكبرى إلى التسابق والتنافس على أسواق النفط في العالم، وذلك من أجل تحقيق إحتياجاتها من الطاقة، والموارد المعدنية الأخرى فـي ظـل نموها الإقتصادي المتزايد، وعلى إعتبار أن الصين من القوى الإقتصادية الكبرى التي يشـهد إقتصادها تزايدا سريعا، مما جعلها المستهلك الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية، هـذا مـا دفعها بالإتجاه نحو إفريقيا التي تعد من أكبر القارات التي تمتلك إحتياطات نفطيـة ومعدنيـة ضخمة غير مستثمرة وتحتاج إلى دعم وتمويل لذلك سوف نتطرق في هـذا المبحـث إلـى صادرات النفط الإفريقي إلى الصين ودور المحدد النفطي في السياسة الصينية إتجـاه القـارة بالإضافة إلى ذلك أيضا سوف نبرز أهم الموارد المعدنية والطبيعية الأخرى التي تقوم الـدول الإفريقية بتصديرها إلى الصين.

المطلب الأول:صادرات النفط الإفريقي إلى الصين.

تمتلك كل من الصين وإفريقيا إحتياطات نفطية ضخمة، حيث سوف نتناول بالدراسة أهم الدول النفطية في إفريقيا وما تنتجه من نفط، وكذلك نبرز كيف أصبحت الصين ثاني أكبر دولة مستهلكة للنفط بعد أن كانت من الدول المصدرة للنفط لفترة ليست ببعيدة.

أولا: إفريقيا نفطيا:

تحتل القارة الإفريقية موقعا مهما في خريطة النفط العالمية، وهذا يرجع إلى إتساع نطاق إنتاج النفط في القارة السمراء، فضلا عن وجود العديد من المناطق البترولية الواعدة في القارة، تعد إفريقيا أكبر القارات التي تضم دولا منتجة للنفط، حيث يوجد فيها 21 دولة منتجة للنفط في مقابل 19 دولة في آسيا، و19 دولة في أوروبا، و10 دول في أمريكا الشمالية والجنوبية، وتنتج القارة في الوقت الراهن نحو 11% من النفط العالمي بما يعادل حوالي 80 إلى 100 مليار برميل من النفط الخام، كما أنها تمتلك قدرا من الإحتياطات النفطية، ربما يصل إلى نحو 10% من الإحتياطي العالمي، وذلك حسب تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.[1]

يتوزع إنتاج وإحتياطي القارة الإفريقية من النفط على أربع مناطق هي:

منطقة شمال إفريقيا، شرق إفريقيا، ووسطها وغرب إفريقيا، الجنوب الإفريقي، بالنسبة لمنطقة الشمال الإفريقي، فتضم خمس دول منتجة للنفط هي: ليبيا، الجزائر، مصر، تونس، المغرب.

أما منطقة شرق القارة ووسطها، فأبرز دولها المنتجة للنفط هي: السودان التي بدأت تصدير النفط منذ عام 1999، وتشاد والكونغو برازافيل، والكونغة الديمقراطية.

أما منطقة غرب إفريقيا: فأبرز منتجيها هم: نيجيريا، توغو، الكاميرون، غينيا الإستوائية، ساحل العاج، غانا، بينين، موريتانيا، ساوتومي.

أما منطقة الجنوب الإفريقي فأبرز منتجيها هم: أنغولا، جنوب إفريقيا، زيمبابوي.[2]

حتى السبعينات من القرن الماضي كان الشمال الإفريقي في صدارة الإنتاج في القارة لكن الوضع إختلف في العقود الثلاثة لصالح إقليم غرب إفريقيا الذي أصبح أكثر مناطق

---

[1] - أيمن شبانة، النفط الإفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد!!، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد الثاني، (دون ذكر بلد النشر، فبراير 2013)، ص.1.

[2] - خالد حنفي، النفط الإفريقي ...بؤرة جديدة للتنافس الدولي، مجلة السياسة الدولية، المجلد 41، العدد 164، (مصر: مركز الأهرام، أفريل 2006)، ص ص. 76-87.

إفريقيا الواعدة بالنفط، بعد الإكتشافات الكبيرة في منطقة "خليج غينيا" وهي الشريط الساحلي الواقع بين نيجيريا وأنغولا، والتي تشير التقارير إلى أنها تعد من أهم الإكتشافات النفطية في العالم خلال السنوات الخمس الأخيرة.

والآن أصبح هذا الإقليم يستأثر بنحو 70% من إنتاج النفط الإفريقي، ويصل حجم إنتاجه الحالي إلى نحو 9.5 ملايين برميل يوميا، وهو ما يزيد عن مجمل إنتاج فنزويلا وإيران والمكسيك، ولعل ذلك ما دفع المختصين بصناعة النفط إلى تسمية هذا الإقليم باسم "الكويت الجديدة، أو الجنة الجديدة".

يتمثل الكيان المؤسسي الذي تتعاون في إطاره الدول الإفريقية المنتجة للنفط في رابطة منتجي البترول الإفريقي "African Petroleum Producers Association-APPA".[1]

يتميز النفط الإفريقي بمميزات تجعله محط أنظار القوى الإقتصادية الكبرى ومن أبرز هذه المزايا:

- رغم إرتفاع تكاليف إستخراج النفط الإفريقي مقارنة بالشرق الأوسط، فإنه يتميز بتعداد أنواعه، حيث يوجد نحو 40 نوعا من خام النفط في القارة التي تتسم معظمها بالجودة الفائقة، نظرا لإنخفاض نسبة الكبريت فيها، مما جعله نفطا خفيفا، وإحتوائها على نسب عالية من الغاز والبنزين، وهما الوقودان الأكثر طلبا في الإستهلاك العالمي.

- تعاني أغلب الدول الإفريقية من أزمات داخلية، جعلتها سهلة الإختراق من طرف القوى الكبرى، لكن هذه الخاصية قد تصبح سلبية في حالة عدم قدرة شركات النفط على مواصلة إنتاج النفط بسبب الأوضاع الداخلية.

- تحتوي قوانين غينيا ضمانات قضائية مهمة لحماية الإستثمارات الأجنبية سواء على مستوى العمليات النفطية أو على المستوى الجمركي.

- إنخفاض إستهلاك النفط في إفريقيا نظرا لتدني النمو الإقتصادي، ما يتيح للقوى الدولية الكبرى الإستفادة من النفط دون عوائق من السوق المحلية في القارة.[2]

جعلت هذه المميزات النفط الإفريقي محورا للتنافس بين القوى الدولية خصوصا أن معظمها يواجه موقف الإعتماد على الموارد لتوفير الإحتياجات من الطاقة مثلا: أوروبا

---

[1] - أيمن شبانة، عندم تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد !!، مرجع سابق، ص. 2.
[2] - خالد حنفي علي، النفط الإفريقي ...بؤرة جديدة للتنافس الدولي، مرجع سابق، ص. 88.

تستورد 48% من إحتياجاتها، واليابان تستورد 56%، والولايات المتحدة الأمريكية تستورد 53% كما أصبحت الصين التي كانت تتمتع بإكتفاء ذاتي من النفط، ومن دولة مصدر له إلى دولة مستوردة للنفط بالدرجة الأولى منذ عام 1993، فهي تستهلك نحو 11 مليون برميل هذا ما جعلها تحتل المرتبة الثانية منذ عام 2003 بين الدول المستهلكة والمستوردة للنفط بعد الولايات المتحدة.[1]

ثانيا: الصين نفطيا: الإحتياطي والطلب:

تمتلك الصين إحتياطيا مؤكدا قوامه 18.3 مليار برميل نفط، وترتكز حوالي 85% من الثروة النفطية الصينية على البر بينما تتركز الكمية الباقية في المياة الإقليمية، إحتلت الصين في عام 2004 المرتبة السادسة كأكبر منتج للنفط في العالم وتقدر "BP" أن الصين تمتلك أحتياطيا نفطيا يبلغ 17.1 مليار برميل نفط أي 1.4% من الإحتياطي العالمي وهو ما يعني إمتلاكها لإحتياطي معتبر قياسا بالدول الآسيوية الأخرى مثل اليابان وكوريا الجنوبية وحتى الهند.

تشير التوقعات المتعلقة بإنتاج الصين للنفط خلال العقود المقبلة إلى أن الصين قد تصل إلى إنتاج 3.7 مليون برميل كحد أقصى في العام 2010، ثم يبدأ الإنتاج بعدها في الإنحدار تدريجيا إلى 3.5 مليون برميل يوميا في عام 2025 وعلى الرغم من أن الصين منتج مهم للنفط وستبقى كذلك حتى وقت قريب، إلا أن حقولها النفطية الرئيسية في المنطقة الشمالية الشرقية من البلاد كحقول: Doqing Shengli Diaohe، قد تم إستنزافها، وبدأ إنتاجها بالتراجع والنفاذ كما أن مشاريعها النفطية المائية في بحر الصين الشرقي وخليج بوهاي، ونهر اللؤلؤ وبحر الصين الجنوبي لا تزال صغيرة.

إرتفع إستهلاك الصين إلى كميات كبيرة جدا من النفط منذ الإصلاحات الإقتصادية إلى الآن، ففي العام 2003 تفوقت الصين على اليابان لتصبح ثاني أكبر مستهلك للمنتجات البترولية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

---

[1] - أيمن شبانة، عندما تتحرك السياسة النفطية الأمريكية وراء الموارد !!، مرجع سابق، ص. 2.
[2] - حسين علي باكير، دبلوماسية الصين النفطية، مرجع سابق، ص ص. 70-74.

بلغ إستهلاك الصين للنفط الخام 430 مليون طن في عام 2010، وهو ما يمثل 10.6% من إجمالي الإستهلاك العالمي، وفي السنة نفسها إستوردت الصين 271 مليون طن من النفط الخام بزيادة 6.8% على إساس سنوي، وقد تجاوز الإعتماد على الإستيراد 55%.[1]

بعد سنوات الإكتفاء الذاتي، أصبحت الصين ثاني أكبر مستهلك ومستورد للنفط فحاجة الصين المستقبلية ستصل إلى ثلاثة اضعاف عن الكمية التي تستهلكها اليوم وهذا سيؤثر بشكل ملحوظ على إتجاهات النفط العالمية خصوصا التكاليف وتوفر النفط، هذا ما دفع بها إلى تنويع مصادرها لكي تضمن أمن الطاقة وتحقق متطلباتها النفطية[2]، لهذا تقوم الصين بإتباع إستراتيجية قائمة على تحقيق أمن الطاقة، تتحرك وفق أكثر من مسار وذلك على المستويين الداخلي والخارجي، فعلى المستوى الداخلي بدأت الصين في الآونة الأخيرة في التفكير في بناء مخزون إحتياطي إستراتيجي، أما على المستوى الخارجي، أخذت الصين تتحرك وفق أكثر من مسار فمن ناحية أولى، لجأت الصين إلى البديل الخاص بإستيراد النفط الخام و في هذا السياق إعتمدت الصين على أكثر من منطقة من بينها دول الشرق الأوسط، روسيا دول أسيا الوسطى، وبعض الدول الإفريقية، ومن ناحية ثانية بدأت الصين في التفكير ببدائل أخرى، من بينها التعاون مع بعض الدول المصدرة للنفط في إستكشاف حقول جديدة بها وإدارة الحقول القديمة بالإضافة إلى الإستثمارات النفطية الخارجية، وهذا ما يجسد فكرة التعاون بين منتجي ومستهلكي النفط.[3]

عطش الصين للنفط في تزايد مستمر، فهي تمتلك إقتصاد يحقق نموا إستثنائيا بمعدل سنوي كبير ما بين 8-10% جعلها تعتمد إعتمادا متزايدا على النفط المستورد، لذا يقوم أمن الدولة الصينية حاليا على تأمين وضمان تدفق الطاقة، ويعتبر النفط أحد أهم محددات السياسة الخارجية الصينية ويلعب دورا كبيرا في صنع السياسة الصينية، ومن هنا تحظى القارة الإفريقية بإهتمام صانع القرار الصيني حيث تحركت الصين من أجل تأمين تدفق هذا النفط والحصول عليه من القارة الإفريقية من خلال إستراتيجية تقوم على عدة محاور: من أهمها

---

[1] - دون ذكر صاحب المقال ، إمكانيات كبيرة للتعاون بين الصين والدول العربية في مجال الطاقة، 2013/02/08، تم التصفح يوم: 2013/05/21، على الساعة، 11:33، على الرابط:
http://arabic.china.org.cn.

[2] - Nuria Giralt, Chinese Aid to Africa : Afreign Policy tool for Political Support , Op, cit, p. 75.

[3] - خديجة عرفة محمد، الصين وأمن الطاقة..رؤية مستقبلية، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، (مصر: مركز الأهرام، أفريل 2006)، ص ص. 56-57.

إنشاء عدد من الإدارات الخاصة لتنمية العلاقات السياسية والإقتصادية والثقافية مع الدول الإفريقية وتوسيع إختصاصات بعض الإجهزة والإدارات القائمة لتشمل كل أطر التعاون المشتركة، وتسيير إنشاء عدد من المراكز البحثية ومنظمات المجتمع المدني الصيني المختصة بالشؤون الإفريقية، كما أن بكين تلعب دور المورد للسلاح لإفريقيا، كما إستطاعت الصين تقوية علاقاتها الإقتصادية مع إفريقيا عبر منتدى التعاون الصيني الإفريقي، فمن خلال ذلك نجد أن الصين وضعت في أعلى سلم أولوياتها الإحتفاظ بعلاقات قوية مع موردي الطاقة الإفريقيين لها.[1]

ثالثا: نماذج عن العلاقات النفطية بين الصين وإفريقيا:

للصين علاقات نفطية وثيقة مع العديد من الدول الإفريقية التي سوف نتطرق إلى أهمها:

1 نيجيريا:

تحتل نيجيريا المرتبة الأولى فيما يتعلق بإنتاج النفط في إفريقيا، فهي عضو في منظمة "أوبك" النفطية، وهي المنتج الحادي عشر في العالم، والخامس في "أوبك"[2]، يرجع إكتشاف أول بئر غلى شركة شل بي بي "Shell- PB" أول بئر منتج للنفط بكميات تجارية عام 1956، ومنذ ذلك الحين توالت الإكتشافات النفطية في دلتا النيجر، ومع توالي إكتشاف أبار وحقول نفط جديدة زاد إنتاج نيجيريا من النفط الخام، مما جعلها تحتل مكانة مهمة بين الدول المنتجة للنفط على المستويين الإفريقي والعالمي، يأتي معظم إنتاج نيجيريا من النفط الخام أكثر من 90% من حقول وآبار دلتا النيجر، بل إن نحو 75% من الإنتاج النيجيري من النفط يأتي من ثلاث ولايات فقط تقع في قلب دلتا النيجر، وهي ولايات الأنهار والدلتا وبايلسا.[3]

ترجع العلاقات بين الصين ونيجيريا إلى عدة سنوات خلت، فقد ساعدت الصين نظام الجنرال Sani Abacha، كما أن رئيس وزراء الصين قام بالتفاوض مع نيجيريا في عام 1997 على مشاريع تتعلق بالتعاون البترولي، وتم التوقيع على بروتوكلين بين البلدين يتعلقان

---

[1] - عبد الحميد حنفي، المحدد النفطي في السياسة الصينية تجاه القارة الإفريقية، جريدة الوسط البحرينية، العدد 3577، 23 يونيو 2012، تم التصفح يوم: 2013/05/21، على الساعة 12:22، على الرابط:
http://www.alwasatnews.com.

[2] - صبحي قنصوه، النفط والسياسية في دلتا النيجر .. صراع لا ينتهي، مجلة قراءات إفريقية، العدد 11، (دون ذكر بلد النشر، منتدى الإسلامي، جانفي/ مارس 2012)، ص.25 .

[3] - صبحي قنصوه، النفط والسياسية في دلتا النيجر .. صراع لا ينتهي، نفس المرجع، ص.26.

بتنقيب الصين على البترول في حوض تشاد ودلتا النيجر، وتم إستكمالهما بين عامي 1997-1998 أيضا دخلت الصين في العديد من المشاريع المحلية في نيجيريا، لاسيما إقامة سكك حديدية في هذا البلد، فهذه المشاريع تسمح للصين بضمان مصالحها في المستقبل البعيد، بالإضافة إلى ذلك وقعت مناورات بين وزير الخارجية الصيني والرئيس النيجير، من أجل الحصول على مساندة الصين بدعم نيجيريا في ترشيحها لمقعد دائم في مجلس الأمن الدولي أي الحصول على مقعدين لإفريقيا واحدة منها لنيجيريا، الذي أصبح رهانا جديدا في المساومة بين بكين وأبوجا على التفاوض من أجل البترول، بالنسبة لبكين، فإن الوصول إلى السوق والثروات الطبيعية في نجيريا كان ثمن هذا الدعم الصيني.

وقعت الشركة الوطنية النيجيرية في عام 2004 إتفاقية من أجل تزويد الصين بكمية 50.000 برميل في اليوم، كما أن رئيس الوزراء الصيني أعلن أن الصين سوف تستثمر 500 مليون دولار في تطوير القطاع البترولي في نيجيريا، بالإضافة لمشروع تأهيل وتكوين تقنيين نيجيريين من قبل الصين، بالإضافة إلى إتفاقية أولى للإستغلال المشترك وقعت في كانون الأول 2004 بين شركة Siopec وشركة NNPC.[1]

وقعت شركة Petro china International وشركة البترول الوطنية النيجيرية "NNPC" في عام 2005 على إتفاقية بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 800 مليون دولار، التي تقوم بموجبها نيجيريا على تزويد الصين بـ 33.000 برميلا من النفط على مدار عام واحد، وفي جانفي عام 2006، أعلنت شركة الطاقة CNOOCLTD الصينية أنها ستشتري حصة بحجم 45% وبمبلغ 2.25 مليار دولار من أكبر حقل نفطي وغازي داخلي في نيجيريا "OML130block" وهو أكبر إمتلاك لهذه الشركة حتى الآن، يقع هذا الحقل النفطي المائي قرب دلتا النيجر ويغطي مساحة 500 ميل مربع تقريبا وعمقه حوالي 11000 إلى 1800 الذي يحتاج إستثمارات ضخمة.[2]

2 -السودان:

[1] - فليب سيبيل لوبيز، جيوبوليتيك البترول، ترجمة: صلاح نيوف ،دون ذكر الطبعة،(دون ذكر بلد النشر، المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية،2004)، ص.223.

[2] -Nuria Giralt, Chinese Aid to Africa : Afreign Policy tool for Political Support ,Op.cit,P.85.

بدأ الحديث عن وجود نفطي في السودان منذ بدايات القرن الماضي، ولكن لم يبدأ نشاط نفطي حقيقي إلا في عام 1959 عندما بدأت شركة أجيب (AGIB) عمليات التنقيب عن النفط في منطقة البحر الأحمر حيث حفرت 6 أبار تجريبية، وفي عام 1972 صدر "قانون الثروة البترولية" ليدخل السودان مرحلة نشاط تنقيب ملحوظ.[1]

وجهت الصين إهتماما كبيرا للسودان بإعتباره واحدا من البلدان الواقعة في شرق أفريقيا التي إرتبطت بعلاقات وثيقة مع الصين، إذ يعود تاريخ العلاقة بين البلدين إلى عام 1959 عندما إعترفت السودان بجمهورية الصين الشعبية، على الرغم مما كانت تعانيه من ضغوط مفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

بعد عام 1989 كان الإنفتاح الكبير للعلاقات السودانية الصينية، فالسودان يعاني من حصار مفروض عليه من قبل الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة ، والصين تسعى لبلوغ أهدافها الإستراتيجية، فكان اللقاء على مائدة النفط السوداني حيث شاركت الصين بفاعلية في إستخراجه وتطويره في وقت كان فيه السودان تحت طائلة الحظر الإقتصادي الدولي الأمريكي.[3]

أخذ الإستثمار الصيني يحقق تصاعدا كبيرا في إنتاج النفط السوداني، لاسيما بعد مغادرة شركات النفط الأمريكية السودان حيث أخذت الشركات الصينية بالتحرك لسد الفراغ الذي تركته تلك الشركات، وتعد شركة النفط الوطنية الصينية أكبر مشتثمر في قطاع النفط السوداني كما تمتلك نحو 40% من أسهم شركة بترول النيل الأعظم السودانية، وتبلغ حصة هذه الشركة من النفط السوداني ما يقارب 150 ألف برميل يوميا، وتمكنت هذه الشركة من إقامة مشروع نفطي في جنوب السودان يصل إنتاجه السنوي إلى نحو 15 مليون طن، وهو ما يجعله أكبر المشاريع الصينية النفطية في الخارج كما شركة النفط الصينية في بناء خط أنابيب طوله 1500 كيلو متر لنقل الإنتاج النفطي إلى ميناء بور سودان إلى ناقلات النفط المتجهة إلى الصين فضلا على بناء مصفاة لتكرير النفط بالقرب من الخرطوم.[4]

---

[1] - جعفر كرار أحمد، التعاون الصيني-السوداني في قطاع النفط النشأة والتطور.. الفرص والتحديات دراسة تحليلية، مدونة قصة البترول السوداني، 3 فبراير 2012، تم التصفح يوم 2013/05/10، على الساعة 16:44، على الرابط: http://www.ay83m.wordpriess.com.

[2] - منى حسين عبيد، "السياسة الصينية تجاه دول شرق إفريقيا، السودان أنموذج"، مرجع سابق، ص. 86.

[3] - موسى عبده مختار، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، الطبعة الأولى، (دون ذكر بلد النشر، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص. 250.

[4] - منى حسين عبيد، "السياسة الصينية تجاه دول شرق إفريقيا، السودان أنموذج"، مرجع سابق، ص. 87.

يعتبر السودان بالنسبة للصين نقطة عبور إلى أسواق إفريقيا النفطية وضمان لطموحاتها للنمو في حقل الصناعة النفطية العالمية، تستحوذ الشركات الصينية على حصص كبيرة في أهم أتحادين نفطيين (كونستوريوم) في السودان، فالشركة الوطنية الصينية للبترول (CNPC) تمتلك 41% من شركة بتروادر لعمليات البترول "PDOC" لتطوير مربعي 3 و 7، وتمتلك شركة صينية أخرى كبرى وهي مجموعة SINO PEC" 6% من شركة بتروادر، وتحوز الشركة الوطنية الصينية مربع 6 كله تقريبا أي 90% و 35% من شركة البحر الأحمر لعمليات البترول "RSPOC" التي تسيطر على مربع 15 البحري جزئيا.[1] (أنظر الملحق رقم 03).

في عام 2004 أصبح السودان أكبر شريك للصين في إفريقيا إذ بلغت جملة الصادرات السودانية للصين حوالي 96.9%من جملة الصادرات السودانية، وقد شهدت العلاقات السودانية الصينية تطورا كبيرا منذ منتصف تسعينات القرن العشرين عندما تحولت الصين من أكبر مصدر للنفط إلى أكبر مستورد له.[2]

في عام 2008 أعلنت مؤسسةCNPC أنها أضافت هذا العام إلى إحتياطاتها النفطية في السودان 550 مليون برميل من النفط كما بلغ إنتاجها من حقولها في السودان 16.38 مليون طن متري من الخام.

في عام 2007 لم تكن تمتلك الشركات الصينية حصصا في أتحادات شركات النفط الأجنبية العاملة في السودان فحسب بل إن الشركات الصينية تكاد تسيطر بشكل شبه كامل على خدمات الحقول والصيانة وحفر الآبار إلى جانب الإنشاءات المدنية في معظم الحقول.

بحلول فبراير 2009 وبفضل الشراكة السودانية الصينية في قطاع النفط فإن السودان الذي لم يكن يملك صناعة نفطية، كان قادرا في فبراير 2009 حسب المصادر الرسمية على إنتاج ما يتراوح بين 500–530 ألف برميل من النفط يوميا. [3]

---

[1] - إميل ليبرن، تقرير السودان: السعي إلى السلاح: تدفق الأسلحة وحيازتها في جنوب السودان، مرجع سابق، ص. 6.
[2] - موسى عبده مختار، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، مرجع سابق، ص ص. 250-251.
[3] - جعفر كرار أحمد، التعاون الصيني-السوداني في قطاع النفط النشأة والتطور.. الفرص والتحديات دراسة تحليلية، مرجع سابق.

يمكن القول أن سياسة الصين النفطية في السودتان تقوم وفق مبدأ المصـــالح المتبادلـــة فالصين تمكنت من تنويع مصادرها النفطية، والسودان وجدت شريكا إقتصاديا يمكن الإعتماد عليه دون شروط سياسية أو تدخل في الشؤون الداخلية.

3 -باقي الدول الإفريقية:(الغابون ،مصر ،الجزائر)

إتسعت علاقات الصين النفطية مع أغلب الدول المنتجة للنفط في إفريقيـــا، حيـــث قـــام الرئيس Hu Jinato في 2004 بجولة في أربعة دول إفريقية، هي مصر، الجزائر والغـــابون وقع وزير البترول الغابوني مع شركة Sinopec في عام 2004 إتفاقية للتطوير التقني فـــي ثلاث أماكن برية على بعد 200 كيلومتر جنوب/شرق من ميناء Gentil، وفي نفـــس الســـنة نائب رئيس الوزراء الصيني للتجارة ذهب للكونغو برازافيل من أجل التوقيع على عقد لشراء مليون طن من البترول الخام أي 10% تقريبا من إنتاج هذه الدولة، وفقا للإتفاقيات الموقعـــة بالإضافة إلى ذلك يمكن للصين أن تتدخل أيضا في الإنتاج والتكرير لدى هذه الدول.[1]

قامت الصين برفع حجم الإستثمارات في الجزائر التي تتعلق بالتنقيب علـــى البتـــرول وإقامة خطوط سكك حديدية وسدود وطرق سريعة خاصـــة وأن الشـــركات الصـــينية تزايـــد توجهها للعمل والإستثمار في قطاع البترول والغاز الجزائري، وفي مقدمتها شركة "ســـينوب" التي وقعت عقد في عام 2002 بقيمة 525 مليون دولار لتطوير حقل "زار زانين" بالجرزائر، كما وقعت شركة إستكشاف الغاز والبترول، بالإضافة إلى ذلك وقعت شركة البترول الوطنيـــة الصينية عقد لإستيراد البترول من الجزائر بقيمة 350 مليون دولار في يوليو 2003 في إطار التوجه لزيادة حجم التبادل التجاري بين الدولتين.[2]

ومع مصر وقعت الصين على "مذكرة تفاهم" خاصة بالتعاون المشـــترك فـــي مجـــال البترول، يتضمن إطارها العام تبادل الإستفادة الفنية من خبـــرات وإمكانـــات قطـــاع الـــنفط المصري مقابل التجربة الصينية في إستخراج النفط، بالإضافة إلى التعـــاون فـــي مجـــالات تكنولوجيا الزيت الثقيل وزيادة إنتاجية الآبار القديمة إلى جانب التعاون في تصـــنيع أجهـــزة ومعدات حفر الآبار ومكوناتها وطلبات الرفع الصناعي وخطوط الأنابيب ومعامـــل التكريـــر

[1] - فليب لوبيز، جيوبوليتيك البترول، مرجع سابق، ص. 226.
[2] - عادل الشيخ، الصين وتجديد سياستها الإفريقية، مرجع سابق.157.

وإنشاء وتصنيع معدات الإنتاج، وكذلك التعاون المشترك في بعض المشروعات الخطة القومية البتروكيماوية وبحث إمكانية التعاون المشترك في مجال النفط خارج مصر والصين.[1]

من خلال ما سبق نجد أن الصين وجدت في إفريقيا السوق النفطية التي تحتاجها في نموها الإقتصادي، لهذا عملت الصين كما سبق وتطرقنا إلى التغلغل في القارة وبسط نفوذها فيها عن طريق المساعدات والإستثمارات الصينية في الدول الغنية بالنفط، وذلك رغم ما تعانيه هذه الدول من عدم الإستقرار وصراعات داخلية، بالإضافة إلى ذلك إتبعت الصين سياسة تقديم القروض مقابل الحصول على إمتيازات التنقيب والمساهمة في الحقول النفطية الإفريقية، لهذا على الدول الإفريقية لتحقيق إستراتيجية متبادلة المصلحة والمنفعة مع الصين، وذلك بتحديد هدفها من العلاقة مع الصين، حتى لا تستغل من طرف الصين.

المطلب الثاني: تصدير الموارد الطبيعية والمعدنية الأخرى الإفريقية إلى الصين.

تتمتع إفريقيا بثروات طبيعية وموارد ضخمة، فهي تكتسب أهميتها من خلال كونها تشكل خزان العالم الإستراتيجي من الموارد الطبيعية والموارد الأولية والإحجار النفيسة التي يشتد الطلب عليها في ظل التنافس الشديد بين الدول الكبرى المستهلكة لهذه الموارد، وبروز قوى إقتصادية ناشئة سريعة النمو، مما أدى ذلك إلى زيادة الطلب العالمي على الموارد في ظل تقلص نسبة الإحتياطيات العالمية وإنخفاض معدلات الإنتاج في مناطق أخرى من العالم.[2]

تزخر القارة السمراء بالكثير من المعادن المطلوبة عالميا كالبوكسات (Bauxite) والكوبالت (Cobalt) والحديد (Jron) والنحاس (Copper) وتحتوي القارة على 30% من إحتياطي المعادن في العالم كالكوبالت والألماس والفوسفاط والنحاس، البوكسايت واليورانيوم والبلاتين والكروم والذهب، تعتبر جنوب إفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية المصدر الأول للكوبالت والبلاتين وتعتبر غينيا المصدر الأول للبوكسايت، وقد بلغ تصدير النحاس 57% من إجمالي صادرات زامبيا في عام 2007، تحتل إفريقيا المرتبة الأولى عالميا في إنتاج: البلاتين، الذهب، معدن الكروم، والفانديوم (عنصر فلزي نادر)، والكوبالت (عنصر

[1] - عبد الحميد حنفي، المحدد النفطي في السياسة الصينية تجاه القارة الإفريقية، مرجع سابق.
[2] - أحمد مقرم الهندي، موقع القارة الإفريقيا الإستراتيجي، مرجع سابق، ص. 46.

فلزي فضي البياض) والبوكسايت ومعادن أخرى كمعدن الحديد ومعـــدن النحـــاس، وتحتـــل المرتبة الثانية بإنتاجها المنغنيز.[1]

وتقدر إحتياطات إفريقيا من الماس50% من الإحتياطي العالمي والكوبالـــت "Cobalt" ثلث ما في العالم من إحتياطي والذهب في جنوب إفريقيا فقط 40% مـــن مخـــزون الـــذهب العالمي، والثنتال" "Tontal" (الذي هو خام ضروري لإنتاج الهواتف المحمولة وأجهزة النوت بوك والكاميرات الإلكترونية) ففي عام 2009 بلغ إنتاج إفريقيا أكثر من 50% مـــن مجمـــل الإنتاج العالمي، وفيما يخص البلاتين والمنغنيز، فإن إفريقيا تكاد أن تكون المحتكـــر الفعلـــي لإنتاج هذه الخامات.[2] (أنظر الشكل رقم 04).

الشكل رقم: (04)

خريطة توزيع الثروة المعدنية ومصادر الطاقة بإفريقيا.

[1] - المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، دراسة حول سبل الإستثمار العربي في إفريقيا، مرجع سابق، ص. 27.

[2] - عدنان عباس علي، النشاط الاقتصادي الصيني في إفريقيا: أهو استعمار جديد أم منهج يعكس مصالح مشتركة؟، تم التصفح يوم 2013/04/29 على الساعة، 13:25 على الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/shew.art.asp?aid=349121.

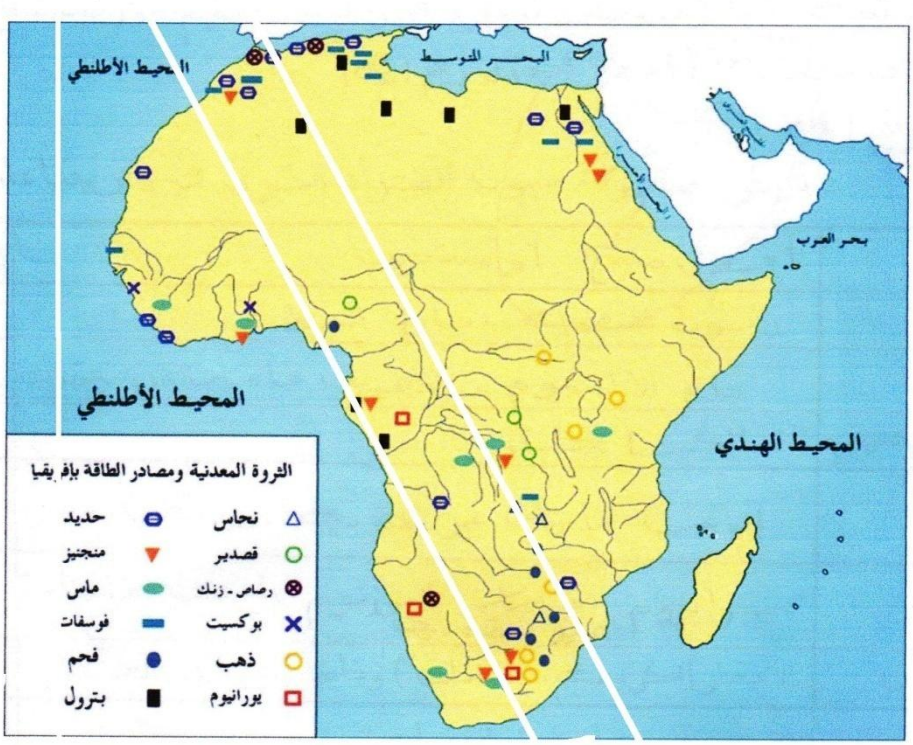

المصدر: صحيفة البيان، تم التصفح يوم 2013/04/25، على الساعة 09:15، على الرابط:

http://old.bayanonline.com/lms/! Slide=2728.

توضح الخريطة في الأعلى توزيع الموارد ومصادر الطاقة في إفريقيا التي ترتكز معظمها في إفريقيا جنوب الصحراء.

توجد مادة البوكسايت في العديد من الدول الإفريقية منها غينيا والكامرون غانا، كوت ديفوار وسيراليون وهي المادة الأولية الضرورية لإنتاج الألمنيوم وتوجد مناجم النحاس بجنوب إفريقيا، وبوتسوانا وبوركينافاسو، وناميبيا، وبجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا، أما فيما يخص المعادن الأخرى توجد أهم مناجم الذهب بجنوب إفريقيا، وغانا، وتنزانيا ومالي.[1]

[1] - المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، دراسة حول سبل الاستثمار العربي في إفريقيا، مرجع سابق، ص. 28.

تمتاز موزمبيق بتنوع وضخامة الموارد المعدنية غير المستغلة التي تمثل فرص إستثمارية ضخمة والتي من أهمها الغاز الطبيعي والفحم والذهب والرخام والأحجار الكريمة، أما فيما يخص الموارد الزراعية تقوم موزمبيق على تصدير الذرة والأزهار والحمضيات.[1]

الجدول : رقم(05)

تركيز صادرات جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا عام 2007.

الدولة	أفضل منتج أو منتجين	من مجموع الصادرات بـ%
نيجيريا	زيوت نفطية، خام النفط	**93**
غينيا	خام الألمنيوم، الذهب، خامات غير نقدية.	**90**
ساوتومي وبرينسيبي	الكاوكاو	**90**
مالي	الذهب خامات غير نقدية، والقطن.	**89**
النيجر	اليورانيوم، خامات الثوريوم، الذهب، خامات غير نقدية.	**86**
بوتسوانا	الأحجار الكريمة (الألماس) وخامات النيكل، الحصائر.	**78**
زامبيا	النحاس، وخامات النحاس.	**77**
موزمبيق	الألمنيوم، وكابلات توصيل الكهرباء.	**72**
غانا	الذهب وخامات غير نقدية، الكاكاو.	**71**
رواندا	الخام، المعادن الإساسية والقهوة، ومكوناتها.	**67**
موريتانيا	خام الحديد، الزيوت النفطية، خام النفط.	**66**
مالاوي	التبغ، الذرة الشامية غير المصنعة وغير المطحونة.	**60**
بوروندي	الذهب، خامات غير نقدية القهوة ومكونات القهوة.	**59**
الرأس الأخضر	السمك الطازج، المبرد، المجمد والأحذية.	**58**
توغو	الجير، الإسمنت، مواد البناء والتشييد، الأسمدة، الخامات.	**55**
أثيوبيا	القهوة، مكونات القهوة، الخضروات.	**49**

[1] - أحمد العنانبة، نشرة الفرص التصديرية موزمبيق، (الإمارات: وزارة التجارة الخارجية. أغسطس 2012)، ص ص. 7-8. تم التصفح يوم: 2013/05/24، على الساعة: 12:30، على الرابط:
http://www.mogft.gov.ae/image/releases/219-pdf

سوازيلاند	الزيوت الإساسية، العطور، المنكهات، الموارد الكيماوية المتنوعة.	**49**
ساحل العاج	الكاكاو، المشتقات النفطية.	**46**
غامبيا	الزيوت النباتية ثابتة الدهون، المشروبات الغازية، السمك الطازج والمبرد والمجمد.	**40**

المصدر: وزارة التجارة الخارجيةالإماراتية، إدارة التحليل والمعلومات التجارية، مرجع سابق، ص. 14.

نلاحظ من خلال الجدول تنوع وتعدد الصادرات المعدنية لدول جنوب الصحراء الإفريقية بالإضافة إلى الموارد الطبيعية حسب إحصائيات عام 2007، وهذا ما يؤكد ضخامة الثروات التي تمتلكها الدول الإفريقية القائم عليها إقتصادها.

صادرات إفريقيا في البداية كانت قائمة على سلع تلعب دورا ملحوظا في التجارة العالمية كالبترول والذهب والماس والحديد، وأما المحاصيل النباتية التي تقوم إفريقيا بتصديرها تشمل البن والكاكاو والشاي والقطن والبذور الزيتية والدخان والمطاط والفاكهة، بالإضافة إلى الأخشاب ومنتجاتها، أما مجموعة المواد الحيوانية: تتمثل بصفة خاصة في الأسماك والماشية من ناحية، ومن ناحية أخرى يأتي القطن في مقدمة الخامات النباتية التي تساهم بها إفريقيا في الإقتصاد العالمي، الذي ظل يحتل المكانة الأولى في جميع الصادرات الإفريقية إلى الخارج من حيث القيمة حتى عام 1961، وبعدها تقدمت صادرات الثروات المعدنية.[1]

تعتبر الصين من أكبر مستهلكي الموارد الطبيعية والمعدنية، فالتطورات الإقتصادية التي شهدها الإقتصاد الصيني فرضت عليها زيادة الإستهلاك وبالتالي البحث عن مناطق لتوفير إحتياجاتها من الطاقة والموارد، هذا ما دفع بها للتوجه نحو إفريقيا التي تتميز بكثرة مواردها الطبيعية غير المستثمرة، الأمر الذي أدى إلى تدافع القوى الإقتصادية الكبرى من أجل الاستحواذ على مجال الأعمال في إفريقيا ومن بينها الصين.

[1] - محمد عبد الغني سعودي، قضايا إفريقية، سلسلة المعارف 34، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر 1980)، ص ص. 21-28.

إحتلت المنتجات الأولية مثل القطن مكانة كبيرة في صادرات إفريقيا إلى الصين غير أن المنتوجات الصناعية مثل: المواد الفولاذية والنحاسية والأسمدة بدأت الدخول إلى الأسواق الصينية في السنوات الأخيرة، وتلقى المنتوجات الزراعية الإفريقية إقبالا من المستهلكين الصينيين مثل: البرتقال المصري، وزيت الزيتون التونسي ونبيذ جنوب إفريقيا.[1]

تتبع الصين سياسة نشيطة في البلدان الغنية بالموارد المعدنية، فهي الآن تعد أكبر مستهلك للنحاس في العالم، ففي زامبيا إستثمرت الصين حوالي 170 مليون دولار في قطاع التعدين التي هي غالبا في قطاع النحاس، كما قامت بمؤسسة المعادن ذات التمويل الصيني في زامبيا، أما في جمهورية الكونغو الديمقراطية إستثمرت الصين في الكوبالت ومناجم النحاس، بالإضافة إلى ذلك تعمل الصين على مشاريع البناء التحتي مثل الطرق لتسهيل نقل صادراتها المعدنية، وفي سيراليون الغنية بالماس والمواد المعدنية قامت الصين ببناء فندق ممتاز، وفي سنة 2005 أعلنت بأنها سوف تستثمر 200 مليون دولار بمركب سياحة في ليبيريا، وفي عام 2006 أعلنت الحكومة الصينية عن إلغاء 10 مليون دولار من الدين المتأخر منذ سنة 2004، وإستمرت أيضا في البناء التحتي، في المقابل إشترت الصين الحديد الخام تحت أسعار السوق بدون متابعة إجراءات الشفافية.

تعد الصين أكبر مستورد لمنتجات الخشب في العالم، وإستيرادها للخشب تضاعف ثلاث مرات في أقل من عقد، ويرجع السبب الأساسي إلى قرار حكومي يمنع قطع ونقل الأخشاب في أجزاء كبيرة من الصين وذلك بسبب الأعمال غير الشرعية لقطع ونقل الأخشاب والإستهلاك المفرط، تستورد الصين الخشب من غابات الكاميرون وموزمبيق والغابون والكونغو، وغينيا الإستوائية وليبيريا، أغلب ممارسات نقل الخشب من إفريقيا إلى الصين غير شرعية، إن صادرات الخشب غير الشرعية في إرتفاع بلغت 70% في الغابون و90% في الكونغو وغينيا الاستوائية وليبيريا.[2]

---

[1] - لوجن لونغ ياو، سعد تشن يونغ، مقالة خاصة: كتاب أبيض صيني يتصدى للمحاولات الغربية لإساءة الفهم حول التعاون الإقتصادي والتجاري بين الصين وإفريقيا، تم التصفح يوم: 2013/05/11، على الساعة 15:30، على الرابط: http://arbic-chaina.org.cn/china/tsxt/2001/01/18/content.htm.

[2] - Nuria Giralt , Chinese Aid to Africa : Afreign Policy tool for Political Support , Op, cit, pp.80 -81.

أضحى الصينيون مستثمرين رئيسيين في قطاع النحاس المزدهر في زامبيا والكونغو، كما أبرموا صفقات شراء مهمة مع الغابون والكامرون وموزنبيق وغينيا الإستوائية وليبيريا لشراء الخشب.

كان للتدفق الصيني مزايا وفوائد على الإقتصاديات الإفريقية حيث عرفت الموارد المستهلكة في الصناعة مثل: النفط والنحاس والبلاتينيوم إرتفاعا في الأسعار بسبب تزايد الإقبال عليها من طرف الصين والدول الأسيوية الأخرى، ونتيجة لذلك تضاعفت أسعار النحاس ست مرات منذ عام 2001 كما تضاعفت أسعار البلاتينيوم ثلاث مرات خلال الفترة نفسها.[1]

في عام 2004 إستوردت موريتانيا ما قيمته 12 مليون دولار من السلع الصينية وصدرت إليها ما قيمته 5.9 ملايين دولار أسماك وحديد، تميل المبدلات التجارية لصالح الصين فقد إستوردت الكاميرون على سبيل المثال ما قيمته 100 مليون دولار من المنتجات الصينية في عام 2005 صناعة خفيفة، خردوات، دراجات، ألبسة، أكياس، أحدية، مقابل 70 مليون دولار من صادرات الكاميرون إلى الصين (قطن، أخشاب، نفط). كما تصدر زيمبابوي كميات من التبغ إلى الصين بقيمة 40 مليون دولار في 2005، وتستثمر الصين أيضا في مناجم البلاتين.[2](أنظر الملحق رقم 04).

مما سبق يمكن القول أن الصين نتيجة للتطورات السريعة والضخمة في مجالها الإقتصادي، جعلها ذلك غير مكتفية ذاتيا في مجال الطاقة وهذا راجع لإرتفاع إستهلاكها للموارد الطبيعية هذا ما جعلها تتوجه إلى القارة السمراء، المعروفة بكثرة وتنوع ثرواتها الطبيعية والمعدنية غير المستثمرة، حيث أصبحت الصين من أكبر الدول المعتمدة على إفريقيا في مجال إستهلاك المواد المعدنية والطبيعية، فهي تعمل على زيادة الإستثمارات والمنح والقروض لدعم و توطيد إرتباطاتها مع هذه الدول من أجل زيادة نفوذها في القارة، ولكن ما يلاحظ على الصين أن تسعى وراء مصالحها لتحقيق إحتياجاتها من موارد الدول الإفريقية،

---

[1] - كريغ تيمبورغ، الإقتصاد الصيني يحتاج إفريقيا، الإتحاد الإمارتية، 2006، تم التصفح يوم: 2013/05/11، على الساعة: 12:00، على الرابط:
www.siiranline.org/alabwab/edare-%2 Eptsad(27)%176.htm.

[2] - دون ذكر صاحب المقال، تحرك نشيط للشركات الصينية في إفريقيا لإستثمار مخزون الموارد الطبيعية، المجلة الاقتصادية، العدد 4479، 15 جانفي 2006، تم التصفح يوم 2013/05/11 على الساعة 15:45، على الرابط:
http://www.aleqt.com/2006/01/15/article.

الصين من خلال سياسة بسط النفوذ في القارة الإفريقية تحاول أن تبحث عن مكانة لها، فـــي القارة فالصين تريد تقويض نفوذ وقوة الدول الغربية في إفريقيا خاصة أمريكا ،مما يزيد مـــن حدة التوتر داخل القارة، كما أنها لا تعطي أهمية للإنعكاسات الســـلبية المترتبـــة عـــن ذلـــك كإستنزاف ثروات الشعوب الإفريقية وإنتشار التلوث الناتج على التصنيع وإستخراج المعـــادن بالإضافة إلى ذلك نجد أن الصين قامت بتحويل بعض المناطق الإفريقية إلى أمـــاكن لرمـــي نفاياتها الصناعية التي أدت إلى تدهور البيئة.

الفصـــل الثـــالـــث:أفـــــاق مستقبليـــة للعلاقات الصينية الإفريقية.

يعرف الإقتصاد الصيني نمو وتطور سريع في جميع الميادين حيث أصبح ثاني إقتصاد في العالم، لكن برغم من هذا فهو يواجه العديد من التحديات التي يمكن أن تكون ذات طـــابع داخلي كالمعيقات الطبيعية، والإجتماعية، والإقتصادية بالإضافة إلى أن النفوذ الصـــيني فـــي إفريقيا لم يسلم من بعض التهديدات الأمنية ،لكن يبقى لصين تأثير كبير على القارة الإفريقيـــة التي حملت معها تأثيرات سلبية وأخرى إيجابية ، كما أن تواجد الصين في إفريقيا أصبح يثير جدلا حول مستقبل العلاقة بينهما ، فيما إذا كانت الصين ستحافظ على نفس طبيعـــة العلاقـــة القائمة بينها وبين دول القارة الإفريقية وتحاول مضاعفة روابطها بها، أم أنهـــا ســـتغير مـــن طبيعة هذه العلاقة.

المبحث الأول: دور الإقتصاد الصيني والرهانات التي تواجهه.

نتيجة لسياسة الإصلاح والإنفتاح التي كانت لها تداعيات كبيرة و إيجابية على الإقتصاد الصيني حيث أصبح من أهم الإقتصادات العالمية كما كان لها تأثير سلبي على نموه الإقتصادي وذلك من خلال ظهور العديد من المعيقات التي تحد من نموه.

المطلب الأول: معيقات الإقتصاد الصيني.

يواجه الإقتصاد الصيني العديد من المعيقات فمنها ما هو متعلق بالطبيعة وأخرى إقتصادية كالعملة وفي هذا المطلب سوف نذكر أهم المشاكل التي تواجه الإقتصاد الصيني.

أولا: المناخ:

تعاني الصين من العديد من المشاكل التي ترتبط بالمناخ كغيرها من الدول الصناعية خاصة التلوث المائي والهوائي والفيضانات والأمطار الحمضية وغيرها، أما فيما يخص أزمة المياه التي تتعلق بندرة مصادرها ، فهي من أكبر المشاكل التي تواجه الصين فحوالي 400 مدينة من 600 مدينة تعاني من نقص كبير خاصة بكين بالإضافة إلى جفاف البحيرات العذبة لأن المياه السطحية تقل أكثر فأكثر، وكذلك نقص المياه الجوفية بها بحوالي 1.7 متر عما كان عليه قبل 40 عاما الماضية.

بالإضافة إلى تلوث المياه حيث يوجد خمسة أنهار من أصل سبعة أنهار في الصين التي تمثل 70% من المياه العذبة غير صالحة للإستعمال وهذا يتسبب بأمراض كبيرة للمواطنين.[1] ويمكن أن تكون مشكلة المياه راجع إلى الكثافة السكانية وكذلك التطور الإقتصادي الذي تعرفه الصين.

وكذلك كلما إرتفع إستهلاك الصين للطاقة أدى ذلك إلى إنخفاض نسبة المياه، وهذا لا يرجع فقط للطاقة المائية بل أيضا إلى توفير الطاقة الكهربائية بإستخدام الفحم الذي يستهلك 30 تريليون غالون من الماء وفي المستقبل سوف يكون 40% من الإستهلاك الكلي للماء في الصين، كما تقوم بتحويل الماء من الجنوب إلى الشمال[2]، إن المشاريع التي تقوم بها الصين من أجل توفير المياه سوف تكلفها الكثير مما ينعكس بالسلب على الإقتصاد الصيني، أو ذلك

[1] - فولفجانج هيران، التحدي الصيني، ترجمة: محمد رمضان حسين، (الرياض: وزارة الثقافة والإعلام المحلية العربية، 2011)، ص ص. 173- 174.

[2] - محمد عطية محمد ريحان، التجربة الإقتصادية وتحدياتها المستقبلية، (رسالة ماجستير في الإقتصاد، غير منشورة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2012)، ص. 180.

بتخصيص ميزانيات كبيرة للقيام بتلك المشاريع كما كان لها تأثير على توزيع السكان وذلك من خلال تهجير السكان من أجل إنجاز المشاريع.

كما تشهد الصين تغيرات مناخية بسبب تلوث الهواء حيث أن 75% من إجمالي الطاقة المستخدمة في الصين قائمة على حرق الفحم الذي يستخدم بشكل واسع من أجل إنتاج الطاقة فالصين تستهلك سنويا 1.3 مليار طن من الفحم وهذا ما يؤدي إلى تلوث الهواء، الذي أصبح يحتوي على الرصاص والعديد من الجسيمات الضارة وثاني أكسيد الكبريت، وهذا بسبب الفحم المستخرج من الأراضي الصينية الذي يعتبر من النوعية الرديئة، حيث تعتبر الصين أكبر باعث لثاني أكسيد الكبريت في العالم وتحتل الصين المرتبة الثانية بنسبة 15% في عام 2002، بعد الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 24% من التلوث العالمي، ويتوقع أنه بحلول عام 2020 ستكون الصين من البلدان الأكثر تلوثا في العالم.وتوجد في الصين خمسة من أكثر عشرة مدن تلوثا في العالم وهي: قوانجتشو، وشنجهاي وشنيانج، وشيان، وتحتل بكين المركز الأول في أعلى نسبة تلوث في العالم.[1]

بإعتبار الصين هي مصنع العالم فهذا يكون له تأثير سلبي على الهواء وذلك بسبب الغازات السامة التي تكون نتيجة لتطور الصناعي الهائل وكذلك بسبب زيادة عدد السيارات التي تساهم بشكل كبير في تلوث الهواء الذي تنتج عنه الأمطار الحمضية التي تأثر في الغطاء النباتي وتلوث التربة.

وتعتبر الصين أحد مصادر الإحتباس الحراري وإرتفاع الحرارة على سطح الأرض بسبب إنبعاث أوكسيد الكاربون والغازات السامة وبحسب التوقعات فإن الإنبعاثات الغازية في تزايد مستمر وقد تتجاوز 18% في عام 2030، وكذلك سوف يزيد إنبعاث التلوث الناتج عن الفرد بسرعة لكن يبقى أقل من المتوسط العالمي[2]، بالرغم من أن الصين قامت بالتوقيع على برتوكول كيوتو من أجل التخفيف من الإنبعاثات الغازية إلا أنها لم تلتزم به فالهواء الملوث لا يعتبر خطر أو تهديد فقط للإقتصاد الصيني بل هو يعتبر خطر على العالم أجمع.

بالإضافة إلى مشاكل السابقة الذكر فإن الصين تعد من الدول التي تواجه الكثير من المخاطر الطبيعية التي تكون لديها تأثير على الإقتصاد فحسب تقرير شركة ما بلكروفت

[1] - فولفجان هيران، التحدي الصيني، مرجع سابق، ص ص. 175-178.
[2] - فرانسوا زلوموان، الإقتصاد الصيني، مرجع سابق، ص. 72.

Maplecroft التي نشرت تقرير تصنيف الدول حسب درجة الأخطار الطبيعية في عام 2011 حيث قامت بدراسة 196 بلد فيما يتعلق بتعرضهم للأخطار الطبيعية كالزلازل، والتسونامي، والأعاصير المدارية، والفيضانات، والجفاف، ولقد إحتلت الصين المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان[1]، إن إحتلال الصين لهذه المرتبة هو بسبب الإختلال البيئي الذي تعرفه كتلوث الهواء والمياه وقطع الغابات وغيرها.

ففي سنة 1998 تعرضت الصين لفيضان نهر اليانجتسي ويرجع الخبراء السبب إلى تقطيع المفرط للأشجار والغابات التي كانت تغطي المنطقة المحيطة بالنهر التي تقدر في الماضي بـ 30% من المساحة حيث أصبحت الغابات تغطي حوالي 17% من الأراضي الصينية وهي أقل من المتوسط العالمي البالغ 27%، وتواصل الصين فقدان الأراضي الصالحة للزراعة بسبب تآكل التربة وإنتشار المشاريع التنموية في الأراضي الزراعية ، وهذا بسبب دعم الحكومة لنمو الإقتصادي من خلال الإنفاق على البنية التحتية[2]، ومنه الإقتصاد الصيني مهدد بالكوارث الطبيعية والتدهور البيئي التي إلى زيادة الإنفاق الحكومي عليها مما يرهق ذلك ميزانية الدول الذي يكون له تأثير على الأوضاع الإقتصادية للصين.

ثانيا: مشكلة الطاقة:

تمتلك الصين موارد طبيعية وطاقوية هائلة لكنها أصبحت لا تحقق إكتفائها الذاتي بسبب النمو الإقتصادي والصناعي، وهذا ما دفعها إلى إستيراد المواد الطاقوية والطبيعية من أجل تلبية المتطلبات الداخلية ، فالصين تستورد حاليا ما يقارب 50% من إحتياجاتها للبترول، فلقد كانت الصين تستهلك أربعة ملايين برميل في اليوم من النفط في عام 2000 إرتفع إلى 6.2 مليون برميل من النفط في اليوم بينما في عام 2003 كانت تستهلك 5.2 مليون برميل في اليوم، أي بزيادة تقدر حوالي 20%، ولقد بلغ معدل إستيراد الصين لمستلزماتها النفطية من الخارج في عام 2004 حوالي 33%[3]، إن الطلب المتزايد للموارد الطبيعية يجعل من صين أكثر إرتباطا بالأسواق العالمية التي سوف تأثر على الإقتصاد الصيني وذلك نتيجة لتقلبات التي تشهدها هذه الأسواق .

---

[1] - محمد عطية محمد ريحان، التجربة الإقتصادية وتحدياتها المستقبلية، مرجع سابق، ص. 179.

[2] - فرانسواز لوموان، الإقتصاد الصيني، مرجع سابق، ص ص. 71-72.

[3] - نشأت مجيد الونداوي، دراسة المرتكزات الفكرية للتجربة التنموية والصينية وسماتها المميزة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 11، (دون ذكر بلد النشر، دون ذكر دار النشر، 2008)، ص. 73.

ونتيجة لطلب الصيني المتزايد على النفط أدى ذلك إلى زيادة سعره في الأسواق العالمية، فالصين تساهم بنسبة 50% في إرتفاع أسعار النفط كما أن تغير أسعار العملات، وخطر الهجومات الإرهابية والحروب تساهم أيضا بنسبة 50% في إرتفاع أسعاره ، كما تساهم أيضا في إرتفاع أسعار المواد الخام الأخرى[1]، هذا ما يبين أن الإقتصاد الصيني أصبح له تأثير كبير على تحركات الأسواق العالمية .

ولقد وصل إستيراد الصين للنفط في عام 2010 إلى 5.3 مليون برميل يوميا بالرغم من زيادة إنتاجها النفطي خاصة في الحقول البحرية حيث وصل في عام 2010 إلى 4.1 مليون برميل يوميا، وفي النصف الأول من عام 2011 زادت واردات الصين لتصل إلى 55.2%، أما واردات الغاز التي بدأت في عام 2007 في الإرتفاع من 7.3 مليارات متر مكعب عام 2009 إلى 16.3 مليار متر مكعب في عام 2010، كما تحاول الصين الإعتماد أيضا على الطاقة النووية فمن المحتمل أن تنمو القدراتها النووية من 8 ميغا واط في عام 2005 إلى 86 ميغا واط في عام 2020 بالرغم من التأثيرات السلبية التي تخلفها الطاقة النووية، إن إستمرار الصين في سياستها الإقتصادية سوف يجعلها أكثر تبعية للدول التي تستورد من عندها النفط خاصة منطقة الشرق الأوسط ودول القارة الإفريقية.

أصبحت الصين أكبر مستهلك للطاقة في العالم سنة 2010 إذ تجاوزت الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة، فلقد وصل إستهلاك الطاقة الأولية في الصين إلى 2438 مليون طن في عام 2010، وهذا نتيجة للنمو الإقتصادي السريع داخل الصين وكذلك تغير أسلوب الحياة داخلها.[2]

بإعتبار أن الصين أصبحت أكبر مستهلك للطاقة فهذا دليل على التطور الإقتصادي الكبير المستمر الذي تعرفه؛ الذي كان له إنعكاسات على ميادين أخرى.

وإذا إستمر نموها الإقتصادي بنفس الوتيرة فإن إستهلاك الصين للطاقة سيتضاعف ثلاث مرات من الآن حتى عام 2020 الذي يمثل 40% من إنتاج الطاقة العالمي الحالي ومن المتوقع أن يصل إستهلاكها للطاقة في عام 2030 إلى خمس الطلب العالمي على الطاقة، وبين 10% إلى 15% من الطلب العالمي على البترول وقد يصل إعتمادها على إستيراد البترول ما

[1] - فولفجان هيران، التحدي الصيني، مرجع سابق، ص ص. 197- 198.
[2] - محمد عطية محمد ريحان، التجربة الإقتصادية وتحدياتها المستقبلية، مرجع سابق، ص ص. 167-168.

بين 70% إلى 80% من إستهلاكها في عام 2030[1]. إن الإستهلاك المتزايد للطاقة سوف يكون له تأثير عالمي فمشكلة الطاقة أصبحت لا تخص الصين لوحدها بل أصبحت مشكلة عالمية.

وتسعى الصين لتخفيض إستهلاكها للطاقة وتخطط لإنفاق 372 مليار دولار على مشروعات للحفاظ على الطاقة وإجراءات من أجل مكافحة التلوث على مدى ثلاث سنوات ونصف القادمة، وتسعى الصين إلى خفض إستهلاك الطاقة بنسبة 16% دون مستويات عام 2010 وذلك بحلول عام 2015، وخصصت الحكومة الصينية 1.55 مليار دولار من هذه الأموال للمشروعات التي تهدف إلى تقليص إستخدام الطاقة. لكن رغم هذا فالصين ستواصل إستكشاف وتطوير موارد النفط والغاز وتستثمر في العديد من مناطق العالم كالدول الإفريقية، ودول الخليج، ودول أمريكا اللاتينية، وكندا، والدول المطلة على بحر قزوين وذلك لتعزيز موقفها وتلبية إحتياجاتها في المستقبل.

ثالثا: تركيبة السكان:

تعتبر الصين من أكبر البلدان من حيث تعداد السكان والتي ساهمت في زيادة قوتها الإقتصادية بسبب وفرة اليد العاملة الرخيصة وإتباعها سياسة الطفل الواحد من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية وهذه السياسة سوف يكون لها تأثير في السنوات القادمة، وذلك بسبب ما يعرف بظاهرة شيخوخة المجتمعات والتي يعاني منها معظم الدول الصناعية وتشهد مدينة شنغهاي أكبر التغيرات الديمغرافية في الصين حيث يوجد بها أكثر السكان شيخوخة وهي الأعلى في البلاد حيث أن عدد سكان المدينة البالغة أعمارهم 60 عاما تقدر نسبتهم على الأقل 20%[2]، بعدما كان تعداد السكان أحد أهم العوامل التي ساهمت في تطور الإقتصاد الصيني سوف تصبح في المستقبل القريب أهم معيقات النمو الإقتصادي.

ومن المتوقع أن يبلغ عدد السكان الذين يصل أعمارهم 60 عاما إلى 170000 شخص سنويا خلال الفترة ما بين عامي 2010 و 2020، وهذا ما يؤدي إلى تغيير النسيج الإجتماعي للمدينة ويعرض إقتصادها وميزانيتها لضغوط كبيرة مما سوف يكون له تداعيات على البلاد كلها حيث أن عدد السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة بدأ بالنقصان فقد يصل إلى 16%

[1] - فرانسواز لوموان، الإقتصاد الصيني، مرجع سابق، ص. 70.
[2] - محمد عطية محمد ريحان، التجربة الإقتصادية وتحدياتها المستقبلية، مرجع سابق، ص ص. 169- 180.

من الآن حتى عام 2035 وأما الذين تزيد أعمارهم عن 65 عاما سوف يبلغون نسبة 19% في عام 2035 ونسبة 23%من السكان في عام 2050 آنذاك سوف تضع الشيخوخة الصين أمام مشكلات جديدة[1]، فالتركيبة السكانية للصين سوف تتغير حيث أن نسبة الشباب سوف تنخفض وترتفع نسبة الشيخوخة وهذا ما يثقل كاهل الميزانية الصينية، وذلك بتخصيص مبالغ كبيرة من أجل التأمين الصحي.

رابعـــا: العملـــة:

تعتبر قضية تقييم العملة الصينية اليوان من أصعب التحديات الإقتصادية التي تواجه الصين في المستقبل، فالصين تتعرض لضغوط كبيرة من أجل زيادة قيمة عملتها خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، فمنذ عام 1994 قامت الصين بتثبيت اليوان عند حوالي 8.28 لكل دولار وتتدخل من أجل منع أي تذبذب في أسعار الصرف فالعملة الصينية منخفضة عن قيمتها الحقيقية بنسبة 40% تقريبا. وهذا ما جعل البضائع الصينية أرخص في الأسواق الأمريكية وحتى في الدول الآخرى وهذا ما أدى بالحكومة الأمريكية إلى رفع تعريفات الجمركية المفروضة على البضائع الصينية وأصبحت تبلغ 27.6%، وهذا ما دفع الحكومة الصينية إلى التخلي عن ربط عملتها بالدولار ورفضت بإستمرار رفع سعر صرف عملتها التي تعتبره أمرا سياديا ولا يحق للدول الأخرى التدخل فيه[2]، إن قيمة العملة تعتبر أحد المشاكل الرئيسية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية فكلما كانت عملة الصين منخفضة كانت الصادرات الصينية كبيرة وهذا ما يساعد على نموها الإقتصادي لكنها في نفس الوقت تعتبر من أهم التحديات التي تواجه الإقتصاد الصيني (أنظر الجدول رقم 06).

جدول رقم (06):

أسعار صرف اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي في فترة ما بين 2001- 2011.

الفترة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
سعر الصرف	8.277	8.277	8.277	8.276	8.193	7.972	7.605	7.947	6.836	6.769	6.463

المصدر: محمد عطية محمد ريحان، التجربة الإقتصادية الصينية، مرجع سابق، ص173.

[1] - فرانسواز لوموان، الإقتصاد الصيني، مرجع سابق، ص. 73.

[2] - نشأت مجيد حسن الونداوي، دراسة المرتكزات الفكرية للتجربة التنموية والصينية وسماتها المميزة ، مرجع سابق، ص. 73.

وترفض الصين رفع قيمة عملتها للعديد من الأسباب من بينها:

-رفع قيمة العملة الصينية سوف يؤدي إلى إنخفاض صادراتها لأنها سوف تكون مكلفة للإستهلاك الأمريكي، والياباني، والأوروبي، وهذا سوف يؤدي إلى إنخفاض نسبة نمو إقتصادها وإرتفاع نسبة البطالة وبالتالي سيكون لها تأثير على مستوى معيشة المواطنين في المستقبل.

-فالصين تقوم بشراء سندات الخزينة الأمريكية من أجل مقاومة إرتفاع قيمة عملتها وهذا يؤدي إلى تشجيع على شراء صادرات الصين إلى الولايات المتحدة وتحد من إرتفاع العملة الصينية.

وإذا قامت الصين برفع قيمة عملتها سوف تساهم في إستقرار الإقتصاد العالمي وتخفيف التضخم.[1]

بالإضافة إلى المشكلات سابقة الذكر فإن الصين تعاني أيضا من مشاكل أخرى كالهيكلة الإقتصادية، حيث توجد إختلالات وتباينات مرتبطة بالتنمية الإقتصادية، فالمنطقة الصناعية والفلاحية تركز في مدن دون أخرى وهذا ما يؤدي إلى تباين في مستوى المعيشة، كما يعاني الصين من الفساد رغم الإنضباط الشديد الذي تتميز به الصين بالإضافة إلى التحديات السياسة والتي تتمثل في تطوير النظام السياسي بما يتلاءم والتقدم الإقتصادي.

أما فيما يخص التحديات التي تواجه الصين في إفريقيا فتتمثل خاصة في التهديدات الأمنية ضد المصالح الصينية خاصة الشركات الصينية المستثمرة في القارة .

فحادثتا إختطاف العمال الصينيين في السودان 29 عامل ومصر25 عامل، سلطت الضوء على الواقع والمخاطر التي تواجه الصين والتي أصبحت بوتائر متلاحقة خلال العقدين الأخيرين في إستثماراتها بالقارة الإفريقية فهذه الحادثة فتحت النقاش حول مستقبل الشركات الصينية التي تعمل في مناطق تشتعل فيها الحروب والصراعات، فظاهرة الإختطاف أخذة في التوسع ،بالإضافة إلى تعرضهم في بعض الأحيان لهجمات دامية مثل ماحدث في السنةلت الأخيرة في كل من السودان وإثيوبيا، وكينيا، ونيجيريا، والتشاد، والكونغو.[2]

---

[1] - محمد عطية محمد ريحان، التجربة الإقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، مرجع سابق، ص. 174.

[2] - محمود الدنعو، متاهة التنين الصيني في السودان وإفريقيا، تم التصفح يوم 2013/05/28 على الساعة 07:34 على الرابط:

http ;//www.ashorooq.net/index.php..

بدأت الصين تبدي قلقا كبيرا من تزايد التهديدات الأمنية لمنشأتها الإقتصادية الحيوية في القارة الإفريقية، حيث كانت مصالح الصين في خطر أمام أكبر تهديد لها في القارة و المتمثل في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، عندما قامت بشن هجمات ضد بعض المنشـــأت الصينية في إفريقيا لكن دون إحداث ضرر كبير ،ولكن ثقل الإرهاب أعطى دوليا ،وقد بررت القاعدة هذه الهجمات على أنها رد فعل على ما قامت به الصين عند قيامهـــا بقمـــع الأقليـــات المسلمة في غرب الصين،بالإضافة إلى ذلك تزايدت الهوجومـــات العدائيـــة ضـــد الجاليـــات الصينية في العديد من الدول الإفريقية،وتنامي ظاهرة العنصرية إتجاه الصينيين.[1]

المطلب الثاني: إنعكاسات الإقتصاد الصيني على إفريقيا.

كان للسياسة الإقتصادية الصينية في إفريقيا تأثير كبير على إقتصادات الدول الإفريقيـــة على

إعتبار إن الإقتصاد الصيني أصبح مرتبط بالتغيرات المستمرة والمتواصلة في أســـعار المواد الأولية في الأسواق العالمية، فالصين كقوة إقتصادية متصلة بالسوق الخارجية ، حيث يتوقف الإنتاج الصيني على الطلب الخارجي والذي بدروه تتوقف عليه عجلة النمو الإقتصادي بها[2] وذلك لأن الصين تستورد حوالي 50% من إحتياجاتها للمـــواد الطبيعيـــة والطاقويـــة وخاصة من قارة إفريقيا التي تستورد منها نسبة معتبرة.

فالصين تحرص على توطيد علاقتها مع إفريقيا من أجل تلبيـــة طلبهـــا المســـتمر علـــى الموارد الأولية وهذا ما ساهم في زيادة سعرها في الأسواق العالمية، وبالتـــالي هـــذا ســـوف ينعكس بالإيجاب على الإقتصادات الإفريقية ويساهم في نموها و نمو الإقتصاد الصيني الـــذي بدوره يؤدي إلى مضاعفة الإقتصاد العالمي، لذلك تسعى الصين لزيادة نفوذها في القارة حيث قامت بتقديم مساعدات إقتصادية لـــ 53 دولة إفريقية من أجل إيجاد بدائل إقتصـــادية تعتمـــد عليها الدول الإفريقية بدلا من البنك وصندوق النقد الدوليين التي تفرض شروط على الـــدول الإفريقية من أجل تقديم لها قروض بإعتبارها لا تستطيع أن تدير شؤونها بنفسها وتقـــدم لهـــا قروض بفوائد كبيرة عكس الصين التي تقدم قروض لدول إفريقيا بفوائد قليلـــة، كمـــا قامـــت

2- Bruno Hellendorff, La Chine aux Menaces Sécuritaires Africaines,Op.cit,P.12.

[2] - مركز البحوث والدراسات، تقرير الإقتصادي :الإقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية، (الرياض: 2011)، ص. 28.

الصين بإلغاء ديون 31 دولة التي تقدر بقيمة 1.36 مليار دولار[1]، إن السياسة الإقتصادية التي تتبعها الصين إتجاه الدول الإفريقية هي دراغماتية فهي تسعى لتحقيق أهدافها الإقتصادية ومصلحتها الوطنية.

إن سياسة الإصلاح والإنفتاح التي تبنتها الصين قامت بالعديد من الإستثمارات في مختلف مناطق العالم ومن بينها إفريقيا، حيث لعبت الإستثمارات الصينية في إفريقيا دور إيجابي بالنسبة للإقتصادات دول القارة فقد سجلت القارة نمو إقتصاديا إجمالي 5.2% في عام 2005 على رغم من مساهمة عوامل أخرى في هذا النمو[2]، إذ الإستثمارات التي قامت بها الصين في إفريقيا كانت معظمها في قطاع الطاقة وهذا من أجل سد حاجاتها في هذا الميدان،كما ساهمت هذه الإستثمارات في خفض نسب البطالة والفقر ،والمشاريع الصينية في في مختلف قطاعات البنية التحتية بصفة عامة قد طورت الشكل الحضري لمختلف المدن في الدول الإفريقية.

كما أن الصين وجدت في إفريقيا سوقا كبيرة لمنتوجاتها الرخيصة حيث نجحت في إغراق السوق الإفريقية بها حتى لا تستطيع الصناعات المحلية منافستها مما يؤدي إلى زوالها وهي في بداية طريقها فالمنتجات والسلع الصينية معروفة بإنخفاض أسعارها مما وضع ذلك المصانع الإفريقية في حلة خطر الإفلاس، كما أن الصين في تنفيذها للمشاريع التي ترسو عليها مناقصاتها والتي تعتمد على العمل اليدوي تقوم بجلب الآلاف من العمال الصينيين ولا تستفيد من العمالة المحلية[3]، إن الإستثمارات الصينية كما لها جانب إيجابي لها جانب سلبي على القارة الإفريقية فالصين بجلب عمالها تدفع شباب إفريقيا إلى الهجرة بسبب البطالة.

فمثلا الجزائر تعرف غزو صيني حيث إنتشر العمال الصينيين بشكل ملفت للإنتباه، وهو ما دفع الحكومة إلى إتخاذ إجراءات جديدة لضبطه كإعداد قوانين من أجل تنظيم العمالة الصينية التي تشرف على مشروعات ضخمة خاصة في قطاع البناء ويرجع سبب هذه الظاهرة إلى المشاكل البنوية التي يعاني منها إقتصاد القارة وكذلك عدم قدرة المؤسسات

---

[1] - محمد البشير أحمد موسى، خريطة القوى المتداعية على إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، العدد التاسع (دون ذكربلد النشر، المنتدى الإسلامي، سبتمبر 2011)، ص. 22.

[2] - عبد الرحمان آياس، الصين ... هل تستعمر إفريقيا إقتصاديا؟، معهد الإمام التيرازي الدولي للدراسات، تم تصفح يوم 2013/04/24، على الساعة 15:30، على الرابط:
http://www.ruranline.org/ahbwab/esbare20% eqtessd/27/564htm.

[3] - الفاضل عباس محمد علي، الزحف الصيني نحوإفريقيا، مرجع سابق.

والشركات الإفريقية في تحقيق التنمية هذا ما دفع إلى الإستعانة بالشركات وبالعمالة الصينية التي تتميز بالكفاءة ورخص التكاليف[1]، إن العمالة الصينية أصبحت منتشرة بشكل كبير في القارة بأكملها، وهذا راجع إلى التغلغل الكبير للصين داخل القارة الإفريقية.

كما لا تستفيد الصناعات المحلية من أي نقل للتكنولوجيا من الصين وهذا راجع لصعوبة التواصل اللغوي مع التقنيين الصينيين، ولأن الصين لا تضع ضمن أجندتها نقل التكنولوجيا للدول الإفريقية رغم التطور الذي تعرفه في هذا المجال وكذلك أهمية التكنولوجيا للتطور الإقتصادي، بالإضافة إلى ذلك الصين لا تهتم كثيرا بالآثار البيئية السلبية للعديد من المشاريع التي تقوم بتنفيذها في إفريقيا مثل قطع الغابات الذي يؤدي إلى التصحر وتحول إيكولوجي ونقص الأمطار، كما أن الإستثمارات لا تخضع للمراقبة خاصة في مجال التنقيب عن النفط فهي لا تحترم البيئة.[2] إن الصين تقوم بالعديد من التجاوزات غير القانونية وكذلك غياب الشفافية في علاقاتها الإقتصادية مع قارة إفريقيا.

بالإضافة إلى هذا فالصين في تقديمها المساعدات للدول الإفريقية يمكن أن تدعم النظم التسلطية في إفريقيا وتثبتها في السلطة والتي بدروها يمكن أن تتيح للصين فرصة الإستثمار والتجارة مع البلدان الإفريقية وهذا يعني تكريس التسلط والإستبداد والفساد السياسي داخل القارة، فالنظم الإستبدادية في إفريقيا تعتمد على الدعم المادي اللوجستي اللازم للإستمرارها في السلطة على حلفاءها من خارج البلاد، بالرغم من أن الصين تعتمد في سياستها الخارجية على مجموعة من المبادئ منها:

- إحترام متبادل للسيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.
- عدم الإعتداء المتبادل، والمساواة والمنفعة المتبادلة.[3]

إن الصين تسعى لكي لا تتدخل في الشؤون الداخلية لدول الإفريقية عكس الدول الغربية التي تتدخل فيها بذريعة نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وغيرها، فالصين لا تريد التدخل في الشؤون الداخلية وإنما تسعى لتحقيق مصالح إقتصادية ومنافع متبادلة. وتوفر إفريقيا سوقا جديدة للسلاح الصيني، فهي تصدر الأسلحة لدول إفريقيا بنسبة كبيرة وهذا ما

---

[1] - محمد عطية محمد الريحان، التجربة الإقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، مرجع سابق، ص ص. 124-125.
[2] - الفاضل عباس محمد علي، الزحف الصيني نحوإفريقيا مرجع سابق.
[3] - محمد عطية محمد ريحان، التجربة الإقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، مرجع سابق ذكره، ص ص. 120-121.

يشكل تكلفة باهضة بالنسبة لإقتصاديات الدول الإفريقية الفقيرة، كما تساهم في عدم إستقرارها، وفي تدعيم وتثبيت أنظمة قمعية لا تهتم كثيرا بالتنمية الإقتصادية بقدر ما تركز على البقاء في السلطة مثل زمبابوي والسودان، فالحكومة الصينية لا تكترث بما يجري من ممارسات داخلها في ضد حقوق الإنسان، وظلت تدعمها إقتصاديا وتطور مواردها النفطية بإتجاه التصدير الذي يصب في مصلحة الصين بدرجة أولى، فالصين قامت بعقد صفقات لتصدير الأسلحة للعديد من دول القارة وفي مقدمتها أريتيريا، وإثيوبيا، ومالي، وأنغولا، وموزمبيق، وقد بلغت قيمة هذه الصفقات نحو عشر بلايين دولار خلال السنوات الخمس الماضية[1]، يمكن القول أن الصين إستطاعت أن تتغلغل بقوة في القارة الإفريقية حيث كان لها تأثير كبير على الإقتصاد الإفريقي سواء كان بالإيجاب أو بالسلب وهذا يعني أن إقتصادات الدول الإفريقية أصبحت تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على الإقتصاد الصيني.

[1] - الفاضل عباس محمد علي، الزحف الصيني نحو إفريقيا، مرجع سابق.

المبحث الثاني: ماهية تقنية السيناريو في الدراسات المستقبلية.

سوف نتناول بالدراسة في هذا المبحث مفهوم الدراسات المستقبلة وتطورها في المطلب الأول، أما في الطلب الثاني قمنا بتطرق إلى مفهوم تقنية السيناريو وأنواعه،وكذالك أهميته في الدراسات المستقبلية.

المطلب الأول: مفهوم الدراسة المستقبلية وتطورها.

أول من إستعمل مصطلح يدل على المستقبل كان المفكر الفرنسي طوكوفيل Tocqueville كمجال للدراسات والأبحاث الأكاديمية في سنة 1835 في كتابه الديمقراطية في أمريكا الذي كان عبارة عن محاولة بحث في التطور المتسقبلي للقوى الكبرى[1]، وفي عام 1964 طرح المستقبلي الفرنسي آفر جوفينيل نظرية المعرفة لدراسة المستقبل في مؤلفه "فن الرجم بالغيب" والذي كان له تأثير كبير جدا على الدراسات المستقبلية ليس في فرنسا فقط بل أيضا في إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية.[2]

ويعرف علم المستقبل بأنه علم جديد يحاول وضع إحتمالات محتملة الحدوث، كما يهتم بدراسة المتغيرات التي تؤدي إلى حدوث هذه الإحتمالات وتحقيقها، فعلم المستقبل يهدف إلى رسم صورة تقريبية محتملة للمستقبل بقدر المستطاع، وتتضمن طبيعة الدراسات المستقبلية صناعة المستقبل وليس فقط دراسته وعدم الإكتفاء بمواجهة ما هو آت وما عجل بل أن نضع في الحسبان تحديات المستقبل وأزمنته.[3] والإستنزاف العلمي للمستقبل يكون بفهم الماضي والحاضر معا، كما أنه لا يقوم على التنبؤات ولا تفاصيل مؤكدة، فهو يسعى للإقتراب من البديل الأفضل للمستقبل بدلا من الخضوع للظاهرة يعمل على توجيهها، وكذلك تعتبر الدراسات المستقبلية فرع علمي يقوم على التداخل بين العلوم الإجتماعية المختلفة.[4]

والإستشراف يمثل حقا إستباقيا يستعد للفعل Préattive ويستحدث الفعل Prosttive ينير العمل الحاضر على ضوء المستقبلات الممكنة والمأمولة وبخصوص الإستشراف يقول

---

[1]- وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، دون ذكر الطبعة، (الجزائر: شركة الشهاب، 1991)، ص. 16.

[2]- أمل بنت عبد الرحمان الغامدي، تاريخ الدراسات المستقبلية المعاصرة، تم التصفح يوم: 15 /05 /2013، على الساعة 18:45، على الرابط:

http://mouh-althaqafe.blogspot.

[3]- محمد نصحي إبراهيم، الدراسات المستقبلية (نشأتها، مفهومها، أهميتها) ،تم التصفح يوم: 17 /05 /2013، على الساعة 10:15، على الرابط:

http://kenanaoline.com/users/drnashy/posts/269417.

[4]- جمال علي زهران، الإتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسية، مجلة السياسية الدولية، العدد 153، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، جويلية 2003)، ص 206.

غاستون بارجي "Gaston Berger إننا مع الاستشراف لابد أن ننظر نظـــر بعيـــد وفســـيحا وعميقا، وأن نفكر في الإنسان وأن نجازف".[1]

والدراسات المستقبلية عرفت في تطورها ثلاث مراحل وهي كالتالي:

أولا: مرحلة اليوتوبيا:

وهي أحد قسمات الفكر الإنساني الممنهج وهو التخيل بنيات أو أنساق إجتماعيـــة قـــادرة على حل مشاكلها التي تواجهها في الواقع دون وجود مؤشرات كافية على إمكانية تحقيق مثل هذه البنيات المخيلة، وفي الدراسات المستقبلية يجب التمييز بين ثلاثة أبعاد للمسارات المختلفة للظاهرة موضوع الدراسة وهي:

1 –الممكن: Possibel: وهو ما يعني الإحتمال الذي يمكن أن تأخذه ظاهرة يتـــوفر الواقـــع على مؤشرات كافية لتحقيقه.

2 –المحتمل: Probable: وهو أحد إحتمالات تطور الظاهرة لكن مؤشرات هذه الإحتمالات ليست كافية في الواقع.

3 –المفضل: Preferasble: وهو الإحتمال الذي نرغب في أن تتطور الظاهرة نحوه ولكـــن المقومات الموضوعية لتحقيقه محدودة بقدر كبير.

وقد أدخلت الدراسات اليوتوبية في نطاق الدراسات المستقبلية مـــن بـــاب الـــنمط الثالـــث أي المفضل.

ثانيا: مرحلة التخطيط:

أنشأت الحكومة السوفياتية في عام 1921 لجنة من أجل وضع خطة حكوميـــة لتعمـــيم الكهرباء على معظم مناطق الإتحاد السوفياتي خلال خمسة سنوات، وتعتبر هذه الخطوة نقطة تحول في نطاق الدراسات المستقبلية، فرغم الإستهجان الذي قوبلت به هذه الفكرة لكـــن يعـــد النجاح في إنجاز الخطة أثار فكرة التخطيط بعيد المدى وكيفية توقع التغيرات والتكيف وكيفية التفاعل بينها.

وتقوم الدراسات المستقبلية في المدى الزماني على خمسة أبعاد وهي:

– المستقبل المباشر: ويمتد لعامين.

[1]- ميشال غوديه، فيلب دورانس قيس الهمامي، الإستشراف الإستراتيجي، ترجمة: محمد سليم القلالة، قيس الهمامي، دون ذكر الطبعة، (دوندكر بلد النشر، الكونارفاتوار الوطني للفنون والحرف، دون ذكر سنة النشر)، ص ص 24 – 25.

- المستقبل القريب: ويمتد من عامين إلى خمس سنوات.
- المستقبل المتوسط: يمتد ما بين خمسة إلى عشرين عاما.
- المستقبل البعيد: ومدته بين عشرين إلى خمسين عاما.
- المستقبل غير المنظور: أكثر من خمسين سنة.[1]

ثالثا: مرحلة النماذج العالمية:

في السابق كانت الدراسات المستقبلية تركز على المستقبل وقد نظر له من زاوية دولة أو إقليم معين إلا أنها أصبحت تركز على مستقبل المجتمع الدولي أو النظام الدولي أو موضوعات ذات شأن دولي أو موضوعات ذات شأن دولي كأسلحة الدمار الشامل أو التدخل الإنساني أو البيئة وهذه الموضوعات لا تنحصر في أطار دولة أو إقليم.

وتقوم أسس الدراسات المستقبلية في النماذج العالمية على:

-تحديد المتغيرات التي تؤدي إلى إنهيار أو بقاء النظام الدولي في حالة توازن، ولعل أهم الأفكار التي برزت في هذا الجانب هي أفكار العالم المعروف"بروغو جين" عن فلسفة عدم الإستقرار التي كان لها أكبر تأثير على مفهوم النظام الدولي في الدراسات المستقبلية.

-تحديد ميكانزمات التكيف المتوفر للنظام الدولي لمواجهة التغيرات المحتملة مثل درامة العلاقة المستقبلية بين سياق التسلح والفقر.

-تحديد قدرة الوحدات الدولية القائمة على تعبئة مواردها لمواجهة التغيرات.

-تحديد المسوغات القانونية التي تبرر التدخل من القوى الخارجية لضبط الخلل على المستوى الدولي.

-إعتبار عملية التغير هي القاعدة.

وفي الأخير يمكن القول أن تطور الدراسات المستقبلية كان في إتجاهين:

1 -إتجاه المؤسسات ومركز البحوث والدوريات العالمية في هذا الجانب نحو الدراسات المستقبلية ذات توجه عالمي أكثر منه إقليمي، وذات طابع شمولي أكثر منها التخصص في قطاع معين حيث يوجد في أوروبا 124 هيئة تعمل في مجال الدراسة المستقبلية لكن 67% من الدراسة المستقبلية تقوم بها شركات متعددة الجنسيات أو مؤسسات عسكرية.

---

[1]- وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية النشأة والتطور والأهمية، تم التصفح يوم: 21 /05 /2013، على الساعة 19:45، على الرابط:

http://www.altasamah.net/Articl.asp=44.

2 –الإتجاه المنهجي في الدراسة المستقبلية: يعتبر العالم الفرنسي كوندورنيه أول من حـــاول النظر في الدراسات المستقبلية على أسس منهجية علمية، ولقد مرت الدراسة المستقبلية في هذا الجانب بعدة مراحل وهي:

– تغليب منهج الإسقاط والحدس والمنظور التجزيئي في المرحلة الأولى.

– تطوير المناهج الكمية والإستقرائية مثل المصفوفات الرياضية والـــدواليب والســـيناريوهات ونظرية الإحتمالات والثلاثيات والمسافة واللعبة والمحاكاة... إلخ، من التقنيات.

– بدأت المرحلة الثالثة بالميل التاريخي نحو المنظور الكلي على أساس أن الكل أكبـــر مـــن مجموع أجزائه، وهذا ما ترتبه عنه مجموعة من النتائج.

– التحول في مفهوم القوة على أساس الكم إلى القوة على أساس النتيجة المترتبة عليها.

– التحول بمفهوم ميزان القوة على أساس الثقل المعادل.

– التحول التدريجي للنظر للعلاقات الدولية من علاقات صفرية إلى علاقات غير صفرية.[1]

مفهوم السيناريو:

يعبر السيناريو من أهم التقنيات التي تعتمد عليها الدراسات المستقبلية، فهو عبارة عـــن طريقة تحليلية إحتمالية تمكن من تتبع المسار العام لتطور الأحداث والظواهر إنطلاقـــا مـــن وضعها وحالتها الحالية، وصولا إلى رصد سلسلة من التوقعات المســـتقبلية لهـــذه الأحـــداث والظواهر، ومن ثم فالسيناريو عبارة عن لعبة فرضيات تمكن من فهم التحولات البنيوية التي قد يتخذها تطور نسق معين.[2]

كما يعرف أيضا السيناريو بأنه: إستشراف المستقبل من خلال التصورات المستقبلية أو الإحتمالات المستقبلية المتوقعة والتي توضع في صورة بدائل تشمل على العديد من الســـياقات والتداعيات والأطروحات التي تبنى عليها الأنماط والنماذج المستقبلية.

كيفية إعداد السيناريو:

يمكن إيجاز خطوات بناء السيناريو فيما يلي :

---

[1] - وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية النشأة والتطور والأهمية، نفس المرجع.

[2]- ساحلي مبروك، مناهج وتقنيات الدراسة المستقبلية وتطبيقاتها في التخطيط، ص 3، تم التصفح يوم: 28 /05 /2013، على الساعة 09:20، على الرابط:

http://www.naussedu.SA/ar/strategic college/.../pdf.

-تعريف النظام الدولي (موضوع السيناريو) والتعرف على العناصر الرئيسية فيه والتي تعتبر ضرورية في وصفه ، وهذه الخطوة التي تعتبر وصف إجرائي للنظام.

-تحديد المرحلة الزمانية التي يستغرقها النظام كي يعمل حيث يبدأ السيناريو بالوقت الراهن وتتنوع السيناريوهات في أزمنتها المستغرقة نحو المستقبل وعادة ما تكون من 5 سنوات وحتى 20 سنة.

-التعرف على المكونات الخارجية البيئية للنظام، من منطلق أن النظام لا يعمل معزولا، فهو يحاط ببيئة ذات أبعاد إجتماعية وإقتصادية وسياسية وغيرها.

-ومن داخل النظام يتم رصد عناصر أو أحداث يكون مرغوبا في زيادة أو تقليل فرص إلتقاء بها في أهدافه وموضوعاته.

-ترتيب العناصر والأحداث- الواردة في الخطوة السابقة- في التسلسل أو التعاقب النسبي بعد أن تصاغ في مصطلحات أو صيغ إحتمالية وتربط في تسلسل سببي بالأحداث التي لا تزيد من إحتمالية حدوثها.

-تحليل ما سبق في صيغ إحتمالية على بعض الأفكار حول نموذج السيناريو، المطابق للواقع وهو أمر يحتاج لإعادة فحص من قبل الخبراء ذوي الصلة بالموضوع (السيناريو)، إذن أسلوب السيناريو يهدف إلى عرض الإحتمالات، الإمكانيات والخيارات البديلة التي تنطوي عليها التصورات المستقبلية للظاهرة المدروسة أخذا في إعتباره العوامل المؤثرة على الظاهرة.[1]

المطلب الثاني: مفهوم تقنية السيناريو.

تدخل تقنية السيناريو ضمن الأدوات المنهجية الأكثر إستعمالا في الدراسات المستقبلية وهذه التقنية لا تحدد بدقة متى وكيفى تحدث ظاهرة معينة في المستقبل، وإنما تحديد المسارات العامة للظواهر الإجتماعية والمتغيرات المحكمة في كل مسار من هذه المسارات، ويوجد ثلاث أنواع من السيناريوهات وهي كالتالي:

1 -السيناريو الإتجاهي أو الخطي:

[1]- محمد مجاهد زين الدين، أساليب بناء التصور المقترح في الوسائل العلمية، تم التصفح يوم: 27 /05 /2013، على الساعة 11:45، على الرابط:
http://khslil-alhadri.com.

وهو السيناريو الذي يفترض إستمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل، وهذا يستلزم إستمرار نوعية ونسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة، وهنا يتعلق الأمر بعملية إسقاط خطي Projection linéaire لإتجاه وصورة الظاهرة في الحاضر على المستقبل.

2 -الإتجاه الإصلاحي (التفاؤلي):

ينطلق الإتجاه الإصلاحي من فرضية بقاء الأوضاع على حالها،ويركز هذا السيناريو على حدوث تغيرات وإصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة، وهذه الإصلاحات الكمية والنوعية قد تحدث ترتيبا جديدا في أهمية ونوعية المتغيرات المتحكمة في تطور الظاهرة، وهذا يؤدي في الأخير إلى تحقيق تحسن في إتجاه الظاهرة مما يسمح من بلوغ الأهداف لا يمكن تحقيقها في الوضع الحالي للظاهرة.

3 -السيناريو التحولي أو الراديكالي (التشاؤمي):

يقوم هذا السيناريو على حدوث تحولات راديكالية عميقة في المحيط الداخلي والخارجي للظاهرة، ويقوم أيضا على التطورات والقفزات الفجائية التي قد تطرأ على بيئة الظاهرة وفي هذه الحالة تؤخذ بعين الإعتبار المتغيرات قليلة الاحتمال.[1]

بالإضافة إلى السيناريوهات السابقة الذكر يوجد أنواع أخرى من السيناريوهات وهي كالتالي:

-سيناريوهات الإستطلاعية: وتعتبر نقطة البدء في هذا السيناريو الواقع القائم والقوى المؤثرة فيه أو التي أدت له، وعلى هذا النحو يكتب السيناريو الإستطلاعي الذي يحدد ملامح المستقبل.

-سيناريوهات معيارية: ونقطة البدء فيه وضع مجموعة من الأهداف التي يستهدف تحقيقها في المستقبل، وعلى هذا النحو يكتب السيناريو المعياري لوصف مستقبل مرغوب فيه للمساعدة على صنعه وتحقيقه.[2]

أهمية السيناريو:

---

[1]- ساحلي مبروك، مناهج وتقنيات الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في التخطيط ،مرجع سابق، ص ص 3- 4 .

[2]- محمد نصحي إبراهيم، أساليب الدراسات المستقبلية (السيناريوهات- النماذج)، تم التصفح يوم: 28 /05 /2013، على الساعة 17:40، على الرابط:

http://keananline.com/users/clrnoshy/posts/269418.

تكمن أهمية السيناريو في:

-تنبه صانع القرار بطبيعة المشاكل والنتائج التي تترتب عن إختيار مسار معين من مسارات تطور الأحداث والظواهر مما يساعد على إصلاح أو تكييف القرارات السياسية أو حتى التراجع عنها في حالة ما إذا إقتضت الضرورة ذلك كما أنها تساعد على التعبئة لمواجهة الآثار التي قد تنجم عن حدوث مسار معين.

-قد يؤدي السيناريو إلى تعبئة صانع القرار في التخطيط أو التقويم لعمل ما وفك إرتباطه بالماضي.

-والسيناريوهات تحتاج بشكل أساسي إلى كم كاف من المعلومات عن الظاهرة لكي يتم تحديد تداعيات الأزمة عن كل سيناريو من السيناريوهات.

-إن دراسة المستقبل من خلال السيناريوهات تكشف لنا الإحتمالات والإمكانيات والخيارات البديلة التي تنطوي عليها التطورات المستقبلية.

-إن دراسات المستقبلية من خلال السيناريوهات تكشف لنا واقع هذا المجتمع والتنبؤات المتوقعة له.

وللسيناريو الجيد عدة مواصفات من أهمها:

-أن يتصف السيناريو بالإتساق الداخلي أي بالتنسيق بين مكوناته ويعني ذلك البعد عن أي تناقضات بين مكونات السيناريو.

-أن يكون إعداد السيناريوهات محدودا بحيث تتضح الإختلافات والتمايزات فيما بينها، فعند تضمين الدراسات المستقبلية لأكثر من أربعة سيناريوهات قد يؤدي إلى قدر من الإرباك والإلتباس في عمليات التحليل وعرض النتائج كما أن تضمين الدراسات المستقبلية لسيناريو واحد يتضمن نفس فكرة المستقبليات البديلة التي مثلت أمس الدراسات المستقبلية.

-أن يكون السيناريو له فائدة في التخطيط المستقبلي بما يعين على تحقيق أهداف مستقبلية.

-أن يكون السيناريو واضح الأهداف كي يستفيد منه المسؤولون في المجالات مختلفة.[1]

المبحث الثالث: مستقبل الصين في إفريقيا.

[1]- محمد نصحي إبراهيم، أساليب الدراسات المستقبلية (السيناريوهات- النماذج)، نفس المرجع .

تتحول الصين يوم بعد يوم إلى لاعب أكثر فاعلية وأهمية على مستوى العالم وإفريقيا حيث أصبحت تمثل ظاهرة صعود الصين واحدة من أهم ملامح العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فهي فرضت نفسها على نخب صناعة القرار والنخب البحثية والفكرية على المستوى الدولي، ويرجع ذلك إلى تأثير الصين السياسي والإقتصادي الممتد إلى مناطق واسعة من العالم، ولعل البارز أن هناك خلافا كبيرا بين الباحثين والمحللين السياسيين الدوليين حول تقييم قوة الصين ودورها الحقيقي في إفريقيا والعالم وذلك في الوقت الراهن ومستقبلا، وهذا ما سوف نتناوله وفق السيناريوهات التالية:

المطلب الأول: سيناريو إستقرار الوضع القائم للعلاقات الصينية الإفريقية.

يفترض هذا السيناريو مبدأ إستمرارية الوضع القائم بين الصين وإفريقيا،ولتبرير مدى صحة وفعالية هذا السيناريو، يمكن الإستناد إلى جملة من المؤشرات :

العلاقات الصينية– الإفريقية علاقات قديمة تمتد لأكثر من خمسون عاما من التفاعل الإيجابي بين الصين والقارة الإفريقية، وأصبحت العلاقات الصينية– الإفريقية تشكل نموذجا يحتذى به كمثال للعلاقات المثمرة في مجال تبادل المصالح بين القارة الإفريقية والصين كقوة عالمية في عالمنا المعاصر[1]، ويمثل الوضع القائم للعلاقات بين الطرفين، إهتمام كبير بالمنطقة وخاصة مواردها،فإستمرار تنامي القوة الصينية في إفريقيا سيعتمد على منطق العرض والطلب، فالصين تحاول تحصين مكانتها في إفريقيا والنظام الدولي، من أجل ضمان مواجهة القوى الكبرى الأخرى، إذ أصبحت العلاقات الصينية– الإفريقية تشكل تهديد كبير لمصالح الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة في المنطقة، كما أنها في نفس الوقت تعطي بديل للتحرر من القيود والمشروطية السياسية والإقتصادية التي تفرضها الدول الغربية على دول إفريقيا من طرف كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، هذا ما جعل إقتصاديات هذه الدول منهكة وخاضعة للتبعية نتيجة للقروض ذات الفوائد المرتفعة من أجل إبقاء هذه الدول في حالة ضعف لتسهيل عملية إستغلال ونهب ثرواتها.

[1]- عصام فتح الرحمان، الصين تطرح نفسها بقوة كبديل للنفوذ الغربي والأمريكي في إفريقيا، 01 /03 /2011، تم التصفح يوم: 06 /06 /2013، على الساعة 15:16 على الرابط:
http://www.sudaress.com/sudanile/...

السيناريو الخطي هو إستمرار سيطرت الوضع الحالي على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل.[1]

وبناءا على مفهوم السيناريو الخطي، فإن العلاقات الصينية- الإفريقية من المتوقع أن تستمر على نفس الوضع الحالي، أي أن الإهتمام الصيني بإفريقيا وخيراتها النفطية والمعدنية، وبإعتبارها سوقا للسلع الصينية سوف يستمر ولكن على نفس الوتيرة الحالية، دون تراجع أو تكثيف لهذه العلاقات، حيث لن يتزايد الإهتمام إلى درجة أنه يتحول إلى غزو صيني لإفريقيا عسكريا، ولا يتراجع إلى درجة إنسحاب الصين من إفريقيا.

تتميز البيئة الداخلية لقارة إفريقيا ،بأنها تواجه تحديات إقتصادية وإنسانية وهذه راجع بالدرجة الأولى إلى أن هذه الدول غير مستقرة من حيث نسب النمو ،بالإضافة إلى تزايد حدة الصراعات الداخلية.[2]في حين تعتبر الصين نموذج إقتصادي له وزنه على المسرح الدولي، فسعي الصين المتزايد للبحث والإستحواذ على مصادر الطاقة والسلع الأساسية في جميع إرجاء القارة الإفريقية وإنطلاقا من واقع نمو الإقتصاد الصيني بهذه الصورة السريعة، قد شكل زيادة في طلب الصين، للموارد الأولية والبترول لتأمين إحتياجاتها المتزايدة من الطاقة للحفاظ على معدلات نمو الإقتصاد الصيني وتحقيق أكبر قدر من النمو في السنوات المقبلة.[3] فالصين سترتقي بدورها في إفريقيا مستغلة حاجة هذه الأخيرة لتطوير بنيتها التحتية وتدعيم إستثماراتها المحلية بطريقة عقلانية ،بمعنى أن الحاجيات المتبادلة بين كل من الصين وإفريقيا هي التي سوف تسمح بإستمرار نفوذ الصين في إفريقيا،هذا مايدعم سيناريو إستمرار العلاقة على ما هي عليه.

تواجد الصين في إفريقيا حيث يوجد النفط يصبح ضرورة ملحة لها، لهذا ما يدعم سيناريو الحفاظ على العلاقة القائمة بين الصين وإفريقيا، ولكن نجد أن العلاقات الصينية- الإفريقية إرتكزت منذ قيامها على أسس سياسية وإقتصادية أعمق من التفكير المحدود للإستحواذ الصيني على الموارد الإفريقية، حيث ساهمت الإيديولوجية والإقتصاد والسياسة في تشكيل السياسة الصينية نحو القارة الإفريقية، وقد وجهت هذه العوامل دورا هاما في بلورة السياسة الصينية الحالية نحو القارة الإفريقية، فالصين وجهت بوصلت دبلوماسيتها إتجاه الدول

---

[1]- ساحلي مبروك، مناهج وتقنيات الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في التخطيط، مرجع سابق، ص. 3.

[2] -Africa Development Indicators,Reports,Washington D.C, The World Bank,2011,P.149.

[3]- عاصم فتح الرحمان، الصين تطرح نفسها بقوة كبديل للنفوذ الغربي والأمريكي في إفريقيا، مرجع سابق.

الإفريقية خلال الأعوام السابقة والحالية لتحقيق أهدافها، ونجد أن إستعمال الدبلوماسية لخدمة الإقتصاد الصيني مبدأ أساسي تميزت به السياسة الخارجية الصينية منذ مبدأ تطبيق سياسة (الإصلاح والإنفتاح).[1]

ومن المؤشرات التي تدعم سيناريو إستمرار الوضع القائم هو أن الصين في سياستها الداخلية تعطي الأولوية للشق الإقتصادي وضرورة الحفاظ على معدلات النمو المرتفعة خوفا من التداعيات الإجتماعية والسياسية التي من الممكن أن تحصل فيما لو تدنت هذه المعدلات أو توقف النمو، لهذا تعمل الصين على المحافظة على العلاقة الوثيقة بدول إفريقيا لكي تضمن أمنها الطاقوي، وعلى إعتبار أن المصانع الصينية تحقق فائض كبير فهي بحاجة إلى تصدير وتسويق هذا الفائض خاصة إلى إفريقيا ،وهذا راجع إلى إنخفض أسعار السلع الصينية الذي يتلائم مع القدرة الشرائية للشعوب الإفريقية التي تنتمي أغلبها إلى طبقات إجتماعية فقيرة.

ومن مؤشرات الحفاظ على الوضع القائم أيضا هو قيام الصين بإتباع نفس سياستها الإقتصادية الناعمة التي تقوم على التعاون الشامل، والإستقرار الدائم بين الصين وإفريقيا، حيث تتمحور الروابط الصينية الإفريقية على مجموعة من المبادئ المتمثلة في الصداقة المخلصة، والمعاملة بالمساواة، والتضامن، والتعاون والتنمية المشتركة ومواجهة المستقبل.

وما يلاحظ على ثبات العلاقات الصينية– الإفريقية هو المؤسسات التي توثق العلاقات كالمنتدى التعاون الصيني – الإفريقي من أجل الحفاظ على الإستقرار في المدى الطويل والمساواة والمنفعة المتبادلة، بالإضافة إلى إقرار سياسات وإستراتيجات التي تقوم على المساواة والثقة المتبادلة والتعاون المربح والتبادل الثقافي.[2]

تتخذ العلاقات الصينية– الإفريقية ثلاثة أشكال أولها المساعدات الرسمية وثانيها التبادل التجاري وثالثها الإستثمار في مجال النفط والزراعة والمجالات الحيوية الأخرى التي تنهض بالإقتصاد الصيني، كما أن الصين بقيت محافظة على نفس أشكال مساعداتها والمتمثلة في المنح والقروض الطويلة الأجل.[3]

---

[1]- عاصم فتح الرحمان، الصين تطرح نفسها بقوة كبديل للنفوذ الغربي والأمريكي في إفريقيا، نفس المرجع.

[2]- دون ذكر صاحب المقال، خلفية: حقائق أساسية حول العلاقات الصين- الإفريقية، تم التصفح يوم: 07 /06 /2013، على الساعة 12.30 ،على الرابط:
http://arabic.chima.org/cn/news/toct/2013-03/25/content.

[3]- عصام فتح الرحمان، مرجع سابق ذكره.

وعلى صعيد أخر فأمام الدور المتنامي للصين في المنظمات الدولية خاصة الإقتصادية منها،وفي ظل الإنقسامات والصراعات التي تتميز بها الدول الإفريقية ، هذا ماسيؤدي إلى إستمرار إستغلال الصين نفوذها في القارة لتحقيق مصالحها، وستكون إفريقيا في موقف المتلقي والمتأثر من هذه التغيرات والتطورات الصينية، كما يمكن إعتبار إستراتيجية الصين تتبع أسلوب ذكي في تحقيق أهدافها ومصالحها في القارة ، فالصين بإتباعها سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم الضغط على الدول من أجل تغيير طبيعة نظامها السياسي والإقتصادي ، سيوازيه إستمرار النفوذ الصيني في القارة، وأن أي تتغير أول إصلاح في طبيعة النظام إلى الأحسن سيعرض وجود الصين في القارة، لهذا ستعمل الصين للمحافظة أو حتى الضغط على بعض الأنظمة و الحكومات الإفريقية للحفاظ على الوضع القائم، وبالتالي ستبقى الصين المستفيد الأكبر من العلاقة خصوصا في ثبات الأوضاع على ما هي عليه.

مما سبق يمكن القول أن العلاقات الصينية الإفريقية تسير وفق سيناريو خطي قائم على المحافظة على العلاقات بنفس الوتيرة وذلك أن كل طرف أصبح يحافظ على الأوضاع القائمة دون إحداث أي تغيير قد يخل بمصالح الطرف الآخر، وهذا راجع للإرتباط الوثيق من حيث المصالح بين كل من الصين وإفريقيا، فهي تقدم لها الدعم المادي، والسياسي في المحافل الدولية من أجل حصولها على النفط، أذن الصين وفق هذا السيناريو ستحاول ترسيخ الوضع القائم بإعتباره في صالحها نظرا للمكاسب التي حققتها من هذه العلاقة .

المطلب الثاني: سيناريو تصاعد العلاقات الصينية الإفريقية.

يقوم هذا السيناريو على إحتمال مضاعفة وتمتين الروابط والتعاون بين كل من الصين والدول الإفريقية وذلك خاصة في ظل أن الصين بدأت تخطو على طريق التحول إلى قوة عالمية ستتربع على قمة النظام الدولي الجديد، فمعدلات نمو الصين وإنجازاتها تؤهلها لمنافسة الولايات المتحدة، يقول الباحث محمد عارف " إذا إستمرت الصين في معدلات النمو الحالية، فستتخطى الولايات المتحدة عام 2020، وآنذاك سيبدو العالم مختلفا تماما" فسيناريو تصاعد قوة الصين وإحتلالها المركز الأول في العالم كأكبر قوة إقتصادية وعسكرية وسياسية تعززه جملة من المؤشرات، فآداء الصين أثناء الأزمة المالية العالمية الراهنة يعتبر مؤشرا جديد إلى صعود أكثر إحتمالا للصين في التراتبية العالمية، ويقول الكاتب عصام حداد أنه في " خضم عمليات الإنقاذ التي تنظم عالميا لمعالجة إنعكاسات إنهيار الأسواق الحالية، تحتل الصين دورا

مركزيا في تغطية إحتياجات الإقتصاد الأمريكي، وعلى الرغم من إنغماسها في أوحال الأسواق الحالية الأمريكية والأوروبية، فإن خسائرها بقيت أقل بكثير من خسائر سواها، وهذه الحقيقة تعزز اليوم دور الصين كقوة صاعدة في عالم المال، بعدما أثبتت وجودها كقوة جبارة في ميادين الصناعة والتجارة الدولية.[1]

فالصين اليوم أصبحت من أبرز الكيانات الصناعية والتجارية حول العالم وأن الصادرات الصينية المختلفة قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية والتفوق على الكثير من المنتجات الأوروبية والأمريكية.

يشهد الإقتصاد الصيني مؤشرات إيجابية في الآونة الأخيرة، إذ إزدادت التوقعات بتعافي ثاني أكبر إقتصاد في العالم وتحقيق معدلات أعلى للنمو وتشير التقارير والدراسات الإقتصادية الحديثة بأن الصين ستصبح أول قوة إقتصادية عالمية[2]، فالصين تشهد نموا إقتصاديا مهما تثبته معدلات النمو القياسية التي فاقت كل التوقعات حيث أن إقتصادها مازال ينمو بمعدل يزيد على 10% ، أما الإحتياطي الصيني من العملات الصعبة البالغ 2.5 تريليون دولار، فهو مؤشر إلى قوة مالية لاتقهر.[3]

يبلغ الإقتصاد الصيني الآن 18% من حجم الإقتصاد الأمريكي قياسا بالدولار، في حين يبلغ 76% من الإقتصاد الأمريكي قياسا بالقدرة الشرائية حيث سيصبح الإقتصاد الصيني بحلول عام 2050 أكبر من الإقتصاد الأمريكي بمقدار 53% قياسا على القوة الشرائية. (أنظر إلى الجدول رقم 07).

---

[1]- أمل صقر، الكتاب العربي معجبون بالصين وتوقعاتهم لها منخفضة، مجلة آفاق المستقبل، العدد 08، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، نوفمبر- ديسمبر 2010)، ص 42.

[2]- كمال عبيد، الإقتصاد الصيني.....السير صوب عرش العالم، تم التصفح يوم 30/ 05 /2013، على الساعة 14:00، على الرابط:

www. Annaba. Org/ Nbanews.

[3]- مينكس باي، لماذا لن تهيمن الصين على العالم، مجلة آفاق المستقبل، العدد 08، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، نوفمبر- ديسمبر 2010)، ص 46.

الجدول رقم (07): توقعات البنك المركزي الصيني والمنظمات الدولية (%).

	2012	2013	2014
الناتج المحلي الإجمالي السنوي (%)	7.70	8.10	7.90
مؤشر أسعار المستهلكين السنوي (%)	2.70	3.10	3.55
معدلات البطالة(%)	4.20	4.15	4.20
توقعات صندوق النقد الدولي للنمو	7.8	8.2	–
منطقة التعاون الإقتصادي والتنمية.	7.5	8.5	8.9

المصدر: دون ذكر صاحب المقال، الصين آفاق وتحديات، منتديات ستار تايمز، تم التصفح يوم: 2013/05/27، على الساعة: 18:54 من خلال الرابط:
http://www.Startimes.com/f.aspx?t=..

يرجع نمو الإقتصاد الصيني إلى إستثمار الدولة في مشاريع البنية التحتية الرامية لتشجيع المستهلكين والشركات على الإنفاق، بعد مرحلة تعتبر أسوأ المراحل الإقتصادية التي مر بها ثاني أكبر إقتصادات العالم منذ 13 عاما، تظهر الآن بعض علامات التعافي على الإقتصاد الصيني، الأمر الذي قد يؤدي إلى نهوضه مرة أخرى.[1]

أصبح الإقتصاد الصيني أكثر إرتباطا بالتغيرات المستمرة والمتواصلة في أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية، فالنمو الذي عرفته وتعرفه الصين جعلها أكثر إستهلاك للموارد المعدنية والنفطية خاصة، التي تعتبر من دعائم إستمرار الإقتصاد الصيني، لهذا ركزت الصين إهتمامها عل القارة السمراء، التي تعتبر خزان إستراتيجي مستقبلي للثروات المعدنية والنفط، وعلى الرغم من أن الإهتمام الصيني بإفريقيا ليس بالأمر الجديد، لكنه أخذ مناحي جديدة بعد إنتهاء الحرب الباردة وتحول الصين إلى قوة إقتصادية عظمى، حيث تطورت الإهتمامات الصينية من عقائدية في الماضي إلى براغماتية في الحاضر، عنوانها التجارة والإستثمار والطاقة.[2]

[1]- كمال عبيد، الإقتصاد الصيني ....السير صوب عرش العالم، مرجع سابق.
[2]- عمر كوش، إفريقيا صراع دولي ومسرح لتنافس قوى إقليمية صاعدة، تم التصفح يوم: 2013/05/10، على الساعة: 22:45، على الرابط:
http:// www. Aleqt. Com/ 16/07/2010/ article.

تعتبر التطورات المتزايدة في العلاقات الصينية الإفريقية عن توجهات السياسة الخارجية الصينية وتصاعد نفوذ الصين كقوة عالمية بعد سقوط الإتحاد السوفياتي وإنفراد الولايات المتحدة لقيادة العالم في ظل سياسة الهيمنة، إتجهت الصين إلى سياسة التوسع والعمل على التوازن الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية والبحث عن أحلاف لها لإثبات وجودها ونفوذها، حيث وجدت طلبها في القارة الإفريقية من خلال شركائها التي ترعاها الدولة وتديرها مؤسسات هدفها تأمين مصادر النفط.[1]

يظهر الإهتمام الصيني المتزايد بمصادر إفريقيا النفطية، عبر أكثر من زيارة قام بها الرئيس الصيني بنفسه إلى الدول الإفريقية المنتجة للنفط، وهذا بدافع تقليل حجم الإعتماد على النفط الخليجي، خاصة مع الأخطار والإنعكاسات السلبية التي يمكن أن تقع فيها الصين في حالة وقف تدفق نفط الشرق الأوسط لها الذي سوف تكون له آثار مدمرة على الإقتصاد الصيني، وهذا راجع للتحالفات القوية بين دول منطقة الشرق الأوسط والولايات المتحدة[2]، فالعلاقة بين الصين وأمريكا تتميز بعدم الإستقرار التي تتراوح بين التعاون والتصادم، لهذا نجد كل طرف يتحسس من حركة الطرف الآخر، فتخوف الصين مما قد يلحق بها من دمار لإقتصادها في حالة قطع نفط الشرق الأوسط عليها لهذا ركزت إعتمادها على النفط الأفريقي.

تتجه طبيعة العلاقات الصينية الإفريقية نحو الإقتصاد والتجارة وتبتعد عن السياسة ومشاكلها، فالصين تعتمد على مجموعة من المقومات الموضوعية والمصالح الثابتة التي تجعل من العلاقات بين الحانبين قوية وقادرة على تجاوز بعض مظاهر التوتر، حيث تتحكم في نظرة الصين لإفريقيا مجموعة من المحددات، يأتي على رأسها الولوج إلى المواد الخام الضرورية للإقتصاد الصيني المزدهر، فثلث واردات الصين من البترول تأتي من القارة الإفريقية، كما تحصل الصين على كميات مهمة من المعادن الثمينة من الدول الإفريقية، وبالطبع يدعم حصول الصين على جزء من إحتياجاتها الطاقية والمعدنية على إستمرار الحزب الشيوعي الصيني في السلطة، فتوفير المعادن والطاقة تجعل الإقتصاد يستمر في النمو، الأمر الذي يجعل الحزب الشيوعي الصيني يوفر مستويات معيشية مرتفعة تساعد على

---

[1]- ياسر أبو حسن، صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا أنموذج التنافس الأمريكي الصيني على السودان، تم التصفح يوم 2013/05/15، على الساعة: 23:42، على الرابط:
http://www. Baschaib. Net/ mas/ index. Php.

[2]- صفوت صبحي فانوس، الدور المرتقب للقوات الأمريكية في إفريقيا قوات إفريكوم، ص ص 26-27.

المحافظة على شرعية السياسة والتصدي لمطالب التغيير الديمقراطي، لكن الصين تبحث أيضا عن أسواق جديدة لمنتجاتها في إفريقيا، ومع أن التجارة بين الطرفين لاتمثل سوى حصة صغيرة من إجمالي حصة التجارة العالمية، إلا أنها تبقى ذات أهمية بالنظر إلى سرعة نموها وإلى جانب المحددات الإقتصادية في العلاقة بين الصين وإفريقيا تأتي العوامل السياسية، فالصين تسعى إلى الإستفادة من دعم الدول الإفريقية " 54 دولة " لتعزيز حضورها في المؤسسات الدولية، فهي تبحث عن حلفاء داخل كل من مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، مقابل الوقوف إلى جانب تلك الدول في محافل دولية أخرى كمنظمة التجارة العالمية.[1]

وفي هذا السياق تعتمد الصين على مقاربة خاصة تميزها عن الغرب تتمثل في تقديمها عروضا شاملة للدول الإفريقية مقابل حصولها على المواد للأولوية التي تشمل إتفاقيات أمنية، وأخرى في مجال تطوير البنية التحتية، فالصين تتعامل مع الأفارقة كجزء منهم، حيث عملت الصين على زيادة مشاريعها الإستثمارية والتنموية في القارة، بالإضافة إلى تخفيض فوائد القروض التي تقدمها للدول الضعيفة والمتخلفة إقتصادياوهذا من أجل زيادة من قوة تموقعها في القارة ، ففي السنوات الأخيرة قامت الصين بإلغاء العديد من قروض مستحقة الدفع على الدول المنخفضة الدخل، أصبحت الصين أكثر براغماتية في سياستها الخارجية بهدف تعزيز مصالحها، فهي تعلمت كيفية التأقلم مع تطورات البلدان الإفريقية، كما لا تهتم بتغير الأنظمة ولا الطريقة التي جاءت بها، سواء كانت ديمقراطية أم عسكرية، مادامت الإتفاقيات التجارية مستمرة والصفقات متواصلة[2]، إن الصين لم تتبع سياسة الدول الغربية في علاقتها بالدول الإفريقية القائمة على المشروطية السياسية والإقتصادية التي تنص على إجراءات مجحفة ومنهكة للدول، فهي تعتبر ممارسات جائرة قائمة على التستر وراء الديمقراطية وحقوق الإنسان من أجل إستغلال الموارد الطبيعية، هذا ما أعطى انطباعا لدى الدول الإفريقية بأن الدول الغربية تمارس نوعا من الإستعمار الجديد.[3]

---

[1]- زهير الكساب، الصين وإفريقيا....علاقات سريعة النمو، 16 نوفمبر 2012، تم التصفح يوم 2013/05/30، على الساعة 23:44، على الرابط:

http://www. Alittihad. Ae/ mobile/ wajh…..

[2]- زهير الكساب، الصين وإفريقيا....علاقات سريعة النمو، نفس المرجع.

[3]- ياسمين فاروق، فرنسا وإفريقيا... الاتجاه نحو الإنطلاق؟، مجلة السياسية الدولية، العدد 165، (مصر: مؤسسة الأهرام، يوليو 2006)، ص ص. 199- 200.

نتيجة لهذه الممارسات الصارمة التي قامت بما ومازلت تقوم بها الدول الغربية دفعت إلى إتجاه الدول الإفريقية إلى التعاون والتعامل مع الصين، قامت بتطبيق الكثير من إلتزاماتها إتجاه القارة،وقدمت مساعدات إقتصادية لـ 53 دولة في سبيل إيجاد بدائل إقتصادية تعتمد عليها الدول الإفريقية بدلا من البنك وصندوق النقد الدوليين، هذا ما يدعم نفوذ الصين وقوته على حساب تقلص نفوذ والدور الغربي في دول القارة.[1] فالصين تسعى جاهدة في سبيل تطوير العلاقات الصينية –الإفريقية التي ستحقق لها فرصة ريادة العالم ،فإن النمو السريع للتجارة الصينية الإفريقية قائم على أساس متين لنمو الإقتصاد السريع للطرفين، حيث يركز نمو العلاقات الإقتصادية بين الصين وإفريقيا خاصة في التجارة بصورة متزايدة في إتجاهين متكاملين:

الأول: سعي الجهتين إلى التأسيس لمفهوم بناء مجتمع متناغم في الروابط الصينية الإفريقية، ما يخلق بيئة إقتصادية وثقافية جديدة لأجل النمو المتزايد للإقتصاد الصيني الإفريقي والإرتقاء بالتجارة الصينية الإفريقية إلى مستوى أعلى في المستقبل، ما يجعل تراجع الإرتباط، وتفكك العلاقات بينهما أمر غير مطروح ولا جدال فيه، لأن كل طرف أصبح مكمل للطرف الأخر، ويقوم إقتصاده عليه.

ثانيا: تطالب التنمية المتواصلة للتجارة الصينية الإفريقية الجانبين بضرورة توسيع المجال التجاري وتعميق أسلوب التعاون والتقدم نحو إتجاه التجارة من حيث الحرية والتسهيلات.[2] كل ذلك يشير نحو مستقبل زاهر للعلاقات التجارية الصينية الإفريقية وتشكل تهديدا مباشرا للوجود الغربي في القارة السمراء.

إن العلاقات بين الطرفين في نمو سريع متزايد، التي أصبحت توصف بأنها صورة جديدة في العلاقات الدولية القائمة على التعاون والإحترام المتبادل، ويمكن أن تساهم في إعادة صياغة النظام الدولي وتوزيع مناطق النفوذ، لذلك سعت الصين إلى التطوير المستمر في آليات التعاون والتنسيق المبني على الشفافية والوضوح في المواقف والرؤى.

---

[1]- محمد البشير أحمد موسى، خريطة القوى المتداعية على إفريقيا، مرجع سابق.

[2]- عبيدلي العبيدلي، مستقبل العلاقات التجارية الصينية الإفريقية، جريدة الوسط، العدد 1730، 02-06-2007، تم التصفح يوم 2013/05/30، على الساعة 23:30، على الرابط:
http://www. Alwasatnews. Com/ mobile.....

ما يعزز الراوبط الصينية الإفريقية هو إنتشار الشركات الصينية في إفريقيا بشكل كبيرا التي مارست نشاطها في كافة المجالات بدأ من النفط والتعدين إلى الإتصالات والطاقة وشركات البنى التحتية، ساعد ذلك عدد من العوامل مثل: الإستثمارات الصينية غير المشروطة وسهلة الإجراءات عكس الشركات الغربية التي ترتبط بأجندة سياسية.[1]

أما دعم ومساعدات وقروض الصين للدول الإفريقية مشروطة بإيجاد وتوفير فرص إستثمار للشركات الصينية، إضافة إلى العقوبات الإقتصادية والحظر من قبل الدول الغربية على بعض الدول الإفريقية مثل السودان وزمبابوي جعلتها تتجه بقوة نحو الصين، بالإضافة إلى أن الصين رغم ماتعانيه بعض الدول من صراعات وأزمات دولية وظروف داخلية صعبة إلا أنها موافقة على أن تعمل الشركات الصينية في مثل هذه المناطق مثل السودان وكل هذا من أجل إستمرار تواجدها المصلحي في القارة.

نظرا لأهمية ومكانة القارة الإفريقية بالنسبة للإقتصاد الصيني، عملت الحكومة الصينية على إعادة النظر في علاقتها مع دول إفريقيا، لتوصل إلى أهم نقائص وتقصير الصين في العلاقة، وبذلك فإن أفق العلاقات بين الطرفين واسع جدا حيث سعت الصين إلى وضع جملة من الإصلاحات لبناء مستقبل واعد هي:

أولا: تأسيس علاقات مبنية على قيم الصداقة والتعاون والشراكة وليس الربحية فقط.

ثانيا: دراسة سلبيات التجارب السابقة خاصة في المجال التجاري والإستثماري بحيث تعالج جوانب القصور المؤثرة سلبا على الشعوب الإفريقية كالبطالة، الخدمة الإجتماعية، حقوق العمال، وكذلك مراعاة التطور الإقتصادي بالدول الإفريقية مثل: توطين الصناعات التحويلية، رعاية الأعمال الصغيرة، الشفافية في العقود، جودة السلع والبضائع المصدرة لإفريقيا، عدم ربط القروض والمنح بشروط إيجاد فرص إستثمارية.

ثالثا: مساعدة إفريقيا على تطوير نظمها الإدارية المعيقة للنشاط الإستثماري والتجاري.

رابعا: إقتراح تأسيس مركز صيني إفريقي للدراسات الإستراتيجية، شراكة بين الصين والإتحاد الإفريقي لدراسة القضايا المشتركة بعمق ونظرة علمية عميقة. مع تأسيس شراكات فاعلة بين مراكز الدراسات الإفريقية والصينية، ودعم الصين لتطوير قدرات هذه المراكز.

---

[1]- ركائز المعرفة للدراسات والبحوث، ورشة العلاقات الإفريقية الصينية، 2012/06/04، تم التصفح يوم 2013/06/01، على الساعة 12:45، على الرابط:
http://www. Rakaiz. Org/ index. Php/ 2012.

خامسا: تحديد آلية مشتركة مغايرة للنمط الغربي في العمل الإنساني الذي يعتمد على الإيديولوجيا والمصالح السياسية.[1]

يمكن القول مما سبق أن العلاقات الصينية – الإفريقية ستستمر إلى الأمام وستشهد أكثر نمو وإزدهار فالقارة الإفريقية أصبحت أهم ركيز للإقتصاد الصيني ،خاصة في ظل الإصلاحات والأليات الجديدة التي ستزيد من الإرتباط الوثيق ،لهذا سيكون مستقبل هذه العلاقة هو المزيد من التحسن والتقدم للصين وإفريقيا خصوصا إذا تم تطبيق جميع الإصلاحات السابقة الذكر التي ستحقق المنفعة لكلا الطرفين على قدم المساواة وليس تغليب مصلحة طرف على أخر.

المطلب الثالث: السيناريو الثوري للعلاقات الصينية الإفريقية.

وصول الصين إلى صدارة المسرح الدولي يكشف عن أوضاع غير مألوفة فحسب توقعات تقرير مجلس الإستخبارات الوطنية الأمريكي: المعنون بـ" الإتجاهات العالمية لعام 2025 تحول العالم"، أن تكون الصين أكبر دول العالم إقتصادا، وأنها ستكون قوة عسكرية رائدة في ظل سعيها وإستعدادها للمزيد من التأثير في السياسة الدولية على مدى العشرين سنة القادمة من أي بلد آخر، يرجع الكثير من المحللين صعود الصين كقطب دولي وتحديه للمكانة والهيمنة الأمريكية إلى النمو الإقتصادي الصيني، وتراجع نظيره الأمريكي في ضوء الأزمات المتعددة التي سيظل النظام الحالي الأمريكي يعانيها خلال العقود القادمة ويصب كل ذلك حسب عدد من الباحثين في مصلحة الصين من جهة تفوقها الاقتصادي على الولايات المتحدة وتصاعد دورها العالمي.[2]

حسب أنصار النظرية الواقعية في مجال العلاقات الدولية، أن القوة المادية هي المحرك الأول لسياسات الدول ولسلوكها الخارجي إزاء محيطها العالمي، وفي العادة فإن الإقتصاد القوي الذي يتمتع بمعدلات نمو سريعةلابد لأن يدفع الدول بالتفكير في بناء القوة العسكرية لحماية تلك القوة الإقتصادية وتأمين إتساعها إذا إقتضت الحاجة، ومتى شعرت الدول بصلابة قاعدتها الإقتصادية والعسكرية، فإن هذا لابد أن يقضي إلى نتيجة حتمية هي محاولتها تعديل

---

[1]- ركائز المعرفة للدراسات والبحوث، ورشة العلاقات الإفريقية الصينية، نفس المرجع .

[2]- أميرة عبد الحليم، تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكية، مجلة السياسةالدولية، جانفي 2011، تم التصفح يوم 27 /2013/05، على الساعة 09:53، على الرابط:

http :www.Saadati.org/imdex.php.

الأوضاع الإقليمية أو العالمية (أو الإثنين معا) بما يتلاءم والمكانة الجديدة التي تهيأت لها بفضل القوة المادية.[1]

إن التحولات الكبرى الجارية في الصين ستفرز حتما قوة عالمية تؤثر في مسار النظام الدولي ومعالمه، ولا شك في أن مكانة الصين كقطب عالمي مهم تفرض نفسها بقوة في ظل التحولات الراهنة[2]، كان الإهتمام الصيني ينصب بداية على الوضع الداخلي الإقتصادي والسياسي، لكن وبعد أن بلغ الإقتصاد الصيني مرحلة ضخمة وضعه في مصافي الدول الكبرى من حيث أرقام الدخل والإدخار والإحتياطات الأجنبية من العملة الصعبة والتجارة الدولية، فلا بد أن تواكب القوة العسكرية الصينية الوضع الإقتصادي والسياسي للبلاد، وإلا فإن الصين ستخسر موقعها الإقتصادي الذي يحتاج إلى تدعيم عسكري، فتزايد طلب الصين لطاقة ما وراء البحار يظهر مدى الأهمية القصوى والملحة لضمان الممرات البحرية لها التي تسيطر عليها الولايات المتحدة من مضيق هرمز في الخليج إلى مضيق ملقا الذي يقع بين شبه الجزيرة الماليزية وسومطرة، فمن بين أهداف الصين فيما يتعلق بتطوير جيشها وقوتها العسكرية، حماية الممرات المائية والإمدادات النفطية، لكن مثلت هذه الخطوة في جعل الصين منافسا للولايات المتحدة الأمريكية على البحار.[3] مع التراجع النسبي لنفوذ الدول الأوروبية في إفريقيا خاصة "بريطانيا وفرنسا"، أصبحت الصين اليوم أهم منافس للولايات المتحدة في القارة الإفريقية.[4]

يعتبر التنافس الصيني الأمريكي في إفريقيا الأصعب والأكثر شراسة، ذلك أنه ينطوي على عنصر النفط الذي يعتبر أولوية لدى الطرفين ويؤثر بشكل أساسي ورئيسي على الأمن القومي لهما، كل من زاوية أوضاعه الداخلية أو مكانة إقتصاده.[5]

---

[1]- حنان قنديل، الصين.... نموذج جديد للقوة الصاعدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 173،(مصر، مؤسسة الأهرام، يوليو 2007)، ص. 70.

[2]- إدريس لكريني، تحولات الصين ومستقبل النظام الدولي، مجلة أفاق المستقبل، العدد 17، (الإمارات، مركز الإمارات للنشر والتوزيع، مارس 2013)، ص. 17.

[3]- علي الشيخ حبيب، القوة العسكرية الصينية وتأثيرتها المستقبلية، تم التصفح يوم: 2013/05/02، على الساعة: 22:36، على الرابط:

www.alrafedein.com/news.php?Action-vuew&ID-1506.

[4]- صفوت صبحي فانوس، الدور المرتقب للقوات الأمريكية في إفريقيا إفريكوم، ص ص 5- 6.

[5]- علي حسين باكير، الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية ... التنافس الدولي في إفريقيا، تم التصفح يوم: 2013/05/01، على الساعة 23:25، على الرابط:

www.iwffo/org/index.php?View.

نظرا لقوة وشدة التنافس الصيني الأمريكي بدأت مؤشرات حدوث حرب كبرى بينهما بالتزايد، فحسب التقارير السنوية التي يرفعها البنتاغون إلى الكونغرس، أصبحت تصعد الحديث عن الهاجس من القوة العسكرية لدرجة دفعت بالبعض بالقول أنه يؤرخ لحرب باردة جديدة مع الصين، فطالما تنامت القوة العسكرية الصينية فإن المهام الإستراتيجية لتلك القوة سوف تتغير، والتاريخ الأمريكي نفسه يعلم جيدا أنه مع زيادة القوة العسكرية للأمة تنمو معها الطموحات، وإذا ما أخذنا في الإعتبار الطبيعة الغامضة للتخطيط العسكري الصيني وأساليب إتخاذ القرارات الحكومية، فإنه لا يكون أمام المحللين الغربيين إلا التخمين بالإتجاهات التي ستأخذها القوة العسكرية الصينية المتنامية.[1]

إن إنعدام الثقة في العلاقات بين الصين وأمريكا، دفعت بالولايات المتحدة إلى التوجه العسكري نحو إفريقيا التي تعتبر مركز نفوذ الصين الإقتصادي تحت حجة الحرب العالمية على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ولكن هي في الواقع من أجل مقاومة ومحاصرة النفوذ الصيني في القارة، حيث قامت أمريكا بإنشاء قواعد عسكرية تابعة لها في دول القارة مثل مركز أفريكوم وهو مركز قيادي موحد يقدم توصيات للولايات المتحدة بشن العمليات العسكرية في مناطق محدودة داخل إفريقيا، خصوصا في مناطق تواجد النفط والنفوذ الصيني، أما على صعيد آخر فإن التدخل العسكري المباشر للدول الأعضاء في حلف الناتو في الحروب الإفريقية بالإضافة إلى الدور الرئيسي والمتزايد الذي يلعب أفريكوم، هذه الأوضاع المتغيرة، أصبحت تهدد مصالح الصين الإقتصادية المتواجدة في القارة، هذا ما سوف يدفعها إلى توظيف قوتها العسكرية التي أنشأتها خصيصا لهذا الدور، كما يضيف بعض الخبراء والمحللين السياسيين أنه حتى تصبح الصين قوة عظمى حقيقية، فإن نفوذها الخارجي لا يجب أن يقتصر فقط على القطاعات الإقتصادية بل يجب أن يتضمن أيضا وجودا عسكريا ملموسا يؤثر في الأحداث والتطورات السياسية الجارية.[2]

إستعمال الصين القوة الإقتصادية لم يعد يجدي نظرا، لما يشهده النظام من أحداث تقوم على تصعيد دور القوة العسكرية، فأمريكا لم تلجأ فقط إلى التضييق العسكري للصين في

---

[1]- علي الشيخ حبيب، القوة العسكرية الصينية وتأثيرها المستقبلية، مرجع سابق.

[2]- سميحة عبد الحليم، صراع الهيمنة... بين الصين وأمريكا، تم التصفح يوم 2013/06/03، على الساعة 11:59، على الرابط:

www.egynews/net/WPS/portal/profiles?...

إفريقيا، وإنما إتجهت إلى مساندة تايوان بالأسلحة مما زادت من حدة توتر العلاقات بينهما، فكان رد فعل الصين على ذلك هو قطع العلاقات العسكرية– العسكرية، إلا أن الصين لم تكن دائما في وضع المشتكي، حيث هددت هي أيضا مصالح أمريكا في المحيط الهادي أين تنتشر قواعدها العسكرية، التي تعتبرها الصين أهداف لها في حالة وقوع تصادم بين الطرفين.

تريد الولايات المتحدة تحقيق محصلة صفرية بمعنى كل الأرباح والمصالح تكون لصالحها فقط،فالصين تعتبر المنافس والعدو الأول، هذا ما يفترض بروز صراع حقيقي بين الطرفين ،لقد حذر هنري كسنجر من مخاطر لعبة كبيرة قد تجر كل من الصين والولايات المتحدة إلى صراع من أجل موارد الطاقة.[1]

فأمام الطلب المتزايد على الطاقة وخاصة البترول في الأسواق العالمية سيكون هناك إحتمال قوي بأن تتحول إفريقيا إلى ميدان للصراع والتنافس الدولي فالسعي لتحصيل الموارد سيتسبب في صراع بين القوى.

كل هذه المؤشرات تدعم السيناريو الذي يقوم على أن العلاقات الصينية الأمريكية ستشهد المزيد من التوترات والإحتكاكات الأمر الذي قد يقود لصراع عسكري بينهما، وذلك في ظل رغبة الصين الشديدة في التحول إلى قوة عظمى بسعيها الدائم إلى تطوير قدراتها وإنفاقها العسكري الإستهلاك المتزايد للبترول، الأمر الذي تنظر إليه الولايات المتحدة على أنه مصدر تهديد رئيسي للأمن الأمريكي ولمكانتها في النظام الدولي.

يمكن القول في الأخير أن الصين سوف تغير في توجهات سياستها الخارجية تغيرا جذريا في إفريقيا خاصة والعالم بصفة عامة من أجل المحافظة على نفوذها في المنطقة فبدل إستعمالها لوسائل القوة الناعمة التي تقوم على التجارة والإستثمار والمساعدات للحفاظ على مصالحها، ولكن في ظل التوترات القائمة بينها وبين الولايات المتحدة ،سوف تتجه الصين إلى إستعمال القوة الصلبة القائمة على التوسع العسكري وإنشاء قواعد عسكرية فتصبح الصين بذلك دولة إستعمارية مثلما هو الوضع مع أمريكا والذي بنعكس بالسلب على إستقرار وأمن القارة وعلى النظام الدولي ويزيد من حدة الفوضى.

---

[1] - Bastien Brunis, Politique Extérieur Energétique de la Chine : Discours sur la Stratégie de Puissance de la RPC, (Mémoire présenté pour Obtenir Master 2 en Relations Internationales, Département de Science Politique, Université Paris1, juin 2006), P.101.

في الأخير فإن السيناريو الأقرب إلى أمر الواقع هــو ســيناريو تصــاعد وإســتمرار العلاقات الصينية الإفريقية وذلك للأنه يحقق الربح المتساوي بين الطرفين في ظــل إصــلاح نقائص وعيوب السياسات المطبقة سابقا.

أما سيناريو إستمرار العلاقات الصينية الإفريقية القائم على الإستغلال الصيني لضــعف وهشاشة الأنظمة الإفريقية وتغليب المصلحة الصينية على حساب أمن وإستقرار القارة سيؤدي إلى تفطن الحكومات الإفريقية وشعوبها إلى أن الصين كغيرها من الدول الغربية لها أطمــاع في القارة كباقي الدول الغربية الإستعمارية ولكن الصين فقــط جــاءت بشــكل جديــد مــن الإستعمار، هذا ما يؤدي إلى توتر العلاقات بين الطرفين ويعرقل مصالح وأهداف الطرفين.

أما فيما يخص السيناريو الثالث الذي يرى أن الصين سوف تتخلى على إســتراتيجيتها الإقتصادية في القارة التي كانت من أبرز العوامل التي ساعدت الصــين فــي إحــتلال هــذه المكانة،وتلجأ إلى القوة العسكرية ضد الولايات المتحدة من أجل الموارد هو أمر غير محتمل الوقوع، وذلك نظرا للتكاليف الحرب التي لن يكون فيها طرف رابح في ظل القوة العســكرية التي تمتلكها كل من الصين وأمريكا فكل طرف لن يجازف في الدخول المباشر في صراع مع الطرف الأخر.

نستنتج مما سبق بالرغم ما يواجهه الإقتصاد الصيني من معيقات إلا أنه إستطاع تحقيق نمو كبير مما كان له إنعكاس على علاقته بإفريقيا سواء كان ذلك إيجابيا أو ســلبيا، فالصــين تمكنت من بلوغ هذا الإزدهار والتطور من خلال إعتمادها على النفط الإفريقي الــذي يتميــز بجودته العالية وإنخفاض أسعاره، ونظرا للإختلاف التوجهات والآراء حول مستقبل العلاقات الصينية الإفريقية، فإننا يمكن القول بأن العلاقة بين الطرفين سوف تكون مبنية علــى الثقــة والمنفعة المتبادلة وتحقيق المصالح المشتركة، فالتطور العميق الحاصل في العلاقة التي تربط كل من الصين وإفريقيا بلغت درجة كبيرة من الإعتماد المتبادل والتكامل في المنفعة فأي تغير سينعكس على مصالح وأهداف الطرفين.

خـــــاتمــة:

قمنا في بداية دراستنا لهذا الموضوع بطرح إشكالية ومجموعة أسئلة فرعيــة، حيــث حاولنا الإجابة عنها ضمن صلب الموضوع، والتي خلصنا منها إلى مجموعــة مــن النتــائج والحقائق التي يمكن إجماله في مايلي:

– أن الصعود الصيني الذي ساهمت فيه الثورة الصناعية والإقتصادية الضخمة التي يعيشــها العملاق الأصفر إحدى أهم حقائق عصرنا .فهو يعتبر التطور الأشد تأثيرا في سائر الأحداث والتطورات العالمية اليوم.

– إن الصين إتجهت إلى توسيع دائرة تغلغلها في القارة الإفريقية من خلال إستراتيجية تقــوم على نظرية القوة الناعمة التي تبرز من خلال إعتمادها في علاقاتها بالدول الأخــرى علــى الإستثمارات والمساعدات والمنح والعلاقات الدبلوماسية.

– إن الرؤية الصينية للعلاقة مع إفريقيا تتميز بسمات عدة، أهمها أنها واقعية، وتقــوم علــى تبادل المنفعة، كما أنها تبتعد عن الضغوطات السياسية أو التدخل في الشؤون الداخلية، التــي تمكنت من خلالها من دعم وتعزيز موقعها في القارة.

_ إن بعض الدول الإفريقية وجدت في تعاونها الإقتصادي مع الصين سبلا لمواجهة عجزهــا التجاري القديم والمتفاقم مع شركائها الأوروبيين فالتجارة بين الصين وإفريقيا إرتفعــت فــي السنوات الأخيرة بشكل سريع وملحوظ.

– بدأت الصين تخطو خطوات سريعة في تعزيز مكانتها فــي إفريقيــا مــن خــلال زيــادة إستثماراتها الإقتصادية في العديد من دول القارة، التي تمكنت من تحقيق نجاح ملحوظ في هذا المجال على عكس الدول الغربية التي كانت نظرتها إستعمارية بحتة، الأمر الذي تسبب فــي ردود فعل عدائية سلبية من حكومات القارة وشــعوبها، التــي إكتفــت بإســتغلال المــوارد والإستثمار في الصناعات الإستخراجية، كما ترتبط سياساتها التنموية بالمساعدات التي يــتم تدقيقها من طرف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بقيود مجحفة والمشروطية على عكــس الدول الغربية.

– توجهات الصين الإستراتيجية تجاه إفريقا، تحكمها المصـــالح المتعلقـــة بالمجـــال الحيـــوي الإفريقي، فالصين دخلت في التنافس على موارد ضخمة جعل القوى الإقتصادية تتنافس مـــن اجل السيطرة على إفريقيا ومواردها وبالتالي الوصول إلى الريادة العالمية..

– إن موقف الصين داخل هيئة الأمم المتحدة هو دائما الى جانب أنظمة دول العـــالم الثالـــث وهذا ما نلاحظه من إستعمالتها المتكررة لحق الفيتو للدفاع عن الدول لمنع فـــرض عقوبـــات عليها، خاصة في المناطق التي تتواجد فيها مصالح الصين البترولية.

_ إن الصين بإتباعها سياسة تدعيم الأنظمة الإستبدادية، سوف تساهم في إحداث إختلال فـــي القارة حيث سوف تتفاقم التوترات والأزمات السياسة، ما يعيق مسار إنتشار الديمقراطية فـــي القارة، ما يجعلها هشة وضعيفة سياسيا.

– بعد إنتهاء الحرب الباردة لم يعد العامل العسكري هو الذي يضـــبط العلاقـــات السياســـية والتفاعلات وإنما أصبحت الأولوية للعامل الإقتصادي.

– تعتبر إفريقيا اليوم مركز إهتمام السياسة الدولية،خاصة بعد ما شهدته منطقة الشرق الأوسط من حروب وتوترات بعد حرب الخليج، وسيطرة الولايات المتحدة وحليفها الإسرائيلي علـــى المنطقة أصبحت لا تشكل ما جعلها تصبح بيئة إستثمارية غير آمنة، ما جعل الـــدول تتـــدافع وتتنافس، على النفوذ في إفريقيا.

–أصبحت الصين تعتبر من أخطر منافسي الولايات المتحدة على مرتبة قيادة العالم، خاصـــة مع ما تشهده أمريكا من إضطرابات في النمو، نتيجة الأحداث الأخيرة التي كلها تصـــب فـــي صالح القوة الإقتصادية الصينية، وهذا ما أفرزته وأكدته العديد من الدراسات الصادرة علـــى منظمات وهيئات عالمية، نظرا ما تشهده الصين من تصاعد في القوة والنفوذ فـــي لإفريقيـــا خاصة والعالم أنها سوف تكون أول إقتصاد في العالم.

كما توصلنا إلى عدة توصيات:

1– رغم ما تعانيه القارة من مشكلات تتعلق بالفقر وسوء التغذية والأمراض والأمية والبطالة والنزاعات المسلحة والديون الخارجية، إلا أن بها مميزات وخصائص واعدة قد تحقق التقـــدم لشعوبها ومستقبل القارة إذا ما تم إستغلال مواردها بطريقة حسنة، وإذا تعاونت دولها وكثفت جهودها من أجل حل الإشكالات التي تعرقل سيرها نحو المضي قدما إلى التقدم والإزدهار.

2- إن العقود الماضية إتسمت بنهب وإستغلال ثروات إفريقيا، ولمواجهة ذلك علـــى الـــدول الإفريقية إقامة ودعم المؤسسات الإفريقية بما يعزز من عملية التكامل الإقليمي، وهذا من أجل تحقيق الإعتماد الجماعي على الذات. إضافة إلى إقامة تحالف دولي جديد بهدف دعم جهـــود التنمية الإفريقية ، بحيث يضم دول مانحة على سبيل المثال نجد أن النيباد تمثل خطوة مهمـــة في إمكانية بناء هذا التحالف.

3- على الدول الإفريقية أن تركز على الميدان العلمي في تبادلها مع الصين،فهو يعـــد أكثـــر أهمية من تدفقات التجارة والإستثمارات لأن هذا الميدان هو أهم ما تفتقره إفريقيـــا، لأن نقـــل الخبرة العلمية سوف يساعدها في تكوين بنية أساسية في التعليم والصحة،والبنية التحتية، التي تساهم أكثر في بناء الإقتصاداتى الإفريقية المنهمكة.

4-على الدول الإفريقية أن تتشارك جميعا في رأس مال المشاريع، وذلك تمهيدا من أجل بناء وحدة لإقتصادية لصالح إفريقيا.

5- ينبغي على الدول الإفريقية أن تثابر من أجل توفير المزيد من العمالة المـــاهرة المحليـــة وبهذا تزيد فرص توظيف مواردها البشرية، وبهذا تنتقل نحو أشـــكال مـــن التعـــاون مثـــل: المشروعات المشتركة التي تتضمن بنقل التكنولوجيا واستدامتها على نحو أفضل.

6- على الدول الإفريقية أن تقوم بتنويع صادراتها ولا تحصرها فـــي المـــواد الخـــام غيـــر المصنعة، وذلك من اجل رفع حجم التجارة بين الصين وإفريقيا، وإنمـــا علـــى الأقـــل تقـــوم بإخضاعها الى تصنيع جزئي أو كلي، وهدا من أجل رفع قيمتهـــا لزيـــادة الأربـــاح للـــدول الإفريقية.

7- على الدول الإفريقية أن تبذل مجهودات أكبر لتحقيق المساواة والتـــوازن فـــي الميـــزان التجاري بينها وبين الصين وهذا من أجل الربح والمنفعة المتساوية.

الملحـــق رقـــم (01):

China's Annual Real GDP Growth : 1979-2012.

Year	Real Growth Rate%
1979	7.6
1980	7.9
1981	5.3
1982	9.0
1983	10.9
1984	15.2
1985	13.5
1986	8.9
1987	11.6
1988	11.3
1989	4.1
1990	3.8
1991	9.2
1992	14.2
1993	13.9
1994	13.1
1995	10.9
1996	10.0
1997	9.3
1998	7.8
1999	7.6
2000	8.4
2001	8.3
2002	9.1
2003	10.0
2004	10.1
2005	11.3
2006	12.7
2007	14.2
2008	9.6
2009	9.2
2010	10.4
2011	9.2
2012	7.8

Source : Economist Intelligence Unit and IMF.

ملحـــق رقـــم: (02)

المنتدي الصيني الأفريقي يقر إعلان شرم الشيخ وخطة العمل لتعزيز الشراكة الإستراتيجية

أقر وزراء الخارجية والتجارة والإقتصاد في ختام المنتدي الوزاري الرابع للتعاون الصـــيني الإفريقي في ختام مؤتمر المنتدي أمس إعلان شرم الشيخ وخطة العمل للتعاون خلال السنوات الثلاث القادمة.. أكد الإعلان على الشراكة الإستراتيجية الجديدة لمواجهة الأزمة الإقتصـــادية والمالية العالمية ومواجهة مشكلات الأمن الغذائي والطاقة والتغير المنـــاخي، ودعـــم بـــرامج التنمية في القارة الإفريقية، والتي كان عنوان المنتدي »تعميق التعاون بين الصـــين وإفريقيـــا لتحقيق التنمية المستدامة« وطالب الإعلان الدول المتقدمة بإجراءات فعالة لتعزيز الإستثمارات وفتح الأسواق وتخفيف وطأة الديون على الدول الإفريقية كما طالب بتمثيل إفريقيا في مجلـــس الأمن والمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة وكـــذلك مشـــاركتها فـــي التجمعـــات الدوليـــة والمؤسسات المعنية بإصلاح النظام المالي الدولي، كما أشاد الإعلان بمصر وقيـــادة الـــرئيس حسني مبارك لرعاية المؤتمر كما أعرب عن التقدير لرئيس وزراء الصين.

وفيما يلي نص إعلان شرم الشيخ:

نحن وزراء الخارجية والوزراء المسئولين عن التعاون الإقتصادي الدولي لجمهورية الصـــين الشعبية و94 دولة إفريقية، المجتمعين في شرم الشيخ، مصر، يـــومي 8 و9 نـــوفمبر 2009 بمناسبة المؤتمر الوزاري الرابع لمنتدي التعاون الصيني الإفريقي.

نثني على عقد المؤتمر الرابع في شرم الشيخ تحت قيادة فخامة الرئيس حسني مبارك رئـــيس جمهورية مصر العربية ومعالي وين جيا بأن رئيس مجلس الدولة لجمهورية الصين الشـــعبية وفي حضور فخامة الرؤساء.

ومن أجل تعميق النمط الجديد للشراكة الإستراتيجية الصينية ــ الإفريقية مـــن أجـــل تنميـــة مستدامة، فإننا في إطار العيد الثالث لقمة بيجنج لمنتدي التعاون الصيني ــ الإفريقي، راجعنـــا بإرتياح تنفيذ أعمال متابعة قمة بيجينج وإتفقنا على أن مجموعة الأهداف قد تم بالفعل تحقيقها كما ناقشنا طرق ووسائل التوصل إلي تعميق أوسع للتعاون بين الصين وإفريقيـــا فـــي ظـــل الظروف الجديدة.

ويسعدنا التنويه بأنه بفضل الجهود المشتركة للجانبين، إكتسب منتـــدي التعـــاون الصـــيني ــ الإفريقي المزيد من القوة وأثبت زخماً من الحماس والحيوية علـــى مـــدى الســـنوات التســـع الماضية منذ نشأته كما ننوه بوجه خاص بأن نمطاً جيداً من الشراكة الإستراتيجية بين الصين وإفريقيا تصور المساواة السياسية والثقة المتبادلة والتعاون الإقتصادي في صـــالح الطـــرفين والتبادلات الثقافية، قد تم إرساؤها أثناء قمة بيجينج الناجحة مما جعل منها علامة بارزة فـــي تاريخ العلاقات بين الصين وافريقيا.

ونؤكد مجدداً روح قمة بيجينج ونعرب عن إعتقادنا الراسخ بأن المبادي التـــي تـــنص عليهـــا سوف تكون لنا بمثابة الموجه في الأمد الطويل نحو تنمية العلاقات بين الصين وإفريقيا ودفعها قدماً إلي الأمام.

الركود الإقتصادي

ونسلم بأن الموقف الدولي، وإن بدا في مجمله مستقراً، يتصف بالتعقيد ويغلـــب عليـــه طـــابع الهشاشة، فالعالم لا يزال يعاني من الركود الإقتصادي الناجم عن الأزمة المالية العالمية كمـــا أن المخاوف العالمية بشأن الأمن الغذائي وقضايا الطاقة والتغير المناخي والحاجة إلى الوقاية ضد الأمراض الخطيرة والسيطرة عليها إزدادت حدة وباتت تمثل عوامل عدم إستقرار وإنعدام لرؤية واضحة في المجالات الدولية السياسية والإقتصادية وغيرها والتغيرات المناخية، بوجه خاص، لها تأثير مدمر على العديد من الدول والأقاليم عبر أنحاء العالم بما يستلزم إيجاد حلول عاجلة.

والثابت أن تأثير الأزمة المالية على البلدان النامية لا يزال سريع الإيقاع، لاسيما ما تفرزه هذه الأزمة من نتائج خطيرة تستشعرها الإقتصادات الإفريقية بدرجة أكبر نظراً لما تتصف به من هشاشة، مما يزيد من صعوبة تحقيق الدول النامية للأهداف الإنمائية للألفية.

تخفيف الديون

ولدينا إعتقاد راسخ بأنه يجب على المجتمع الدولي، ولاسيما الدول المتقدمـــة، إيـــلاء إهتمـــام خاص حيال التأثير السلبي للأزمة على البلدان النامية، خاصة البلدان الإفريقية، كما يقتضـــي

الأمر بذل المزيد من الجهود بغية التخفيف من حدة هذه التأثيرات، ومن ثم يجب على الدول المتقدمة أن تطبق تدابير فعالة بهدف الوفاء بإلتزاماتها بشأن المعونة والتخفيف من وطأة الديون وتعزيز وزيادة الإستثمارات وفتح الأسواق وإتاحة الوصول إليها ومساعدة البلدان النامية في تعزيز النمو الإقتصادي من أجل تحقيق التنمية المستدامة. في هذا السياق، ندعو الدول المتقدمة إلي تقديم المزيد من المساعدة للدول الإفريقية لتمكينها من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ونؤكد مجدداً الحاجة إلي تعزيز دور الأمم المتحدة من خلال إصلاحها وإعتبار ضمن المسائل ذات الأولوية مسألة تمثيل الدول الإفريقية في مجلس الأمن الدولي والوكالات الأخري للأمم المتحدة.

ونعرب أيضاً عن بالغ تقديرنا لما تقدمه الصين من مساندة للقضايا الإفريقية العادلة والمنصفة من خلال المنتديات الدولية، وعلى الأخص الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

النظام المالي الدولي

وإننا ندعو إلى إصلاح النظام المالي الدولي لضمان تطوره على نحو عادل ومنصف وشامل وسليم، وبحيث تحظي فيه الدول النامية بتمثيل أوسع وعدد أكبر من الأصوات. ونؤكد أننا ضد السياسات الحمائية بجميع أشكالها ونؤيد إرساء تجارة منفتحة وحرة وبيئة مواتية للإستثمار.

ونشدد بوجه خاص، على الحاجة العاجلة للبلدان الإفريقية لدعم قدرتها على التكيف مع التغيرات المناخية ومساندة حقها المشروع في مكافحة التغير المناخي.

التجربة الصينية

وإن الدول الإفريقية ليشجعها كثيراً النمو الإقتصادي الصيني المستدام والثابت والسريع وتقدر الإجراءات المهمة التي إتخذتها الصين رداً على الأزمة المالية، وهي على قناعة من أن تلك

الإجراءات لم تسهم فقط في تحقيق الإستقرار للإقتصاد العالمي وإنما ساعدت أيضاً الإقتصادات الإفريقية في تحقيق الإنتعاش والنمو.

وتشيد الصين بمساعي وإنجازات إفريقيا في مجالات الحوكمة وتسوية النزاعات الإقليمية والتقدم على مسار خفض الفقر وتحقيق التنمية والتعجيل بعملية التكامل.

وتعرب الصين عن قلقها إزاء الصعوبات التي واجهتها إفريقيا نتيجة الأزمة المالية العالمية، وفي تقديرها أنه يجب على العالم ألا يغفل قضية التنمية وهو بصدد معالجة الأزمة.

تؤكد الصين من جديد مساندتها للبلدان الإفريقية في جهودها من أجل دعم قوتها من خلال تسوية المشكلات الإفريقية على نحو مستقل، وهي تعرب عن تقديرها للدور الإيجابي للدول الإفريقية والإتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية الفرعية الأخري في هذا الصدد وتساند البلدان الإفريقية في عملية التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا التي تتم تحت قيادة الإتحاد الإفريقي والشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد) والمجموعات الإقتصادية الإقليمية.

شراكة إستراتيجية

يسلم الجانبان بأن التعاون بين الصين وإفريقيا الذي إمتد على مدار عقود من الزمان قد أسفر عن نتائج مثمرة وحقق فوائد جمة لشعوبهما ويعد هذا التعاون مثالاً جيداً للتعاون على مستوي الجنوب ــ الجنوب ومن أجل تحقيق المزيد على مسارات تعميق النمط الجديد للشراكة الإستراتيجية الصينية ــ الإفريقية والمساواة السياسية والثقة المتبادلة والتعاون الإقتصادي المجزي للطرفين والتبادلات الثقافية في ظل الظروف المستجدة، فإننا نلتزم بما يلي:

- تحقيق أقصي إستفادة من آليات التشاور علي مختلف المستويات ومن خلال العديد من القنوات، لتعزيز الحوار الاستراتيجي وتوسيع الارضية المشتركة وتعميق التعاون علي صعيد المؤسسات المتعددة الاطراف بما يدعم مصالح البلدان النامية.
- زيادة معدل الزيارات رفيعة المستوي وتعزيز الثقة المتبادلة ودعم الإتصالات والتنسيق بين الصين وإفريقيا بخصوص القضايا الجوهرية.

- الحفاظ على الوحدة والمساندة المتبادلة للتصدي معاً للتحديات الناجمة عن الأزمة المالية العالمية والتأكد من أن مسعى إفريقيا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لن يرتد.
- توسيع نطاق الإستفادة المتبادلة والإرتقاء بمستوي التعاون العلمي بين الصين وإفريقيا. ويتعهد الجانبان بتشجيع وتعزيز التجارة والإستثمار في الإتجاهين وتنويع طرق التعاون ودعم جهود التعاون في مجالات ذات أولوية مثل مجالات خفض الفقر، حماية البيئة، تدريب وبناء قدرات الموارد البشرية وتكنولوجيا الإعلام والإتصالات.
- تعظيم التبادلات وتعميق التعاون الثقافي فيما بين الشعوب وسوف تبذل جهود من أجل تعزيز التبادلات في مجالات الثقافة، التعليم، الرعاية الطبية والصحية، الرياضة، السياحة وغيرها من المجالات، إلي جانب إرساء روابط أوثق على مستوي الشباب والمرأة والمنظمات غير الحكومية وهيئات وسائل الإعلام والمؤسسات الأكاديمية لدى الجانبين.
- دعم التنسيق والعمل معاً من أجل تعضيد منتدي التعاون الصيني ــ الإفريقي وتعزيز تنميته المستدامة وفي ضوء إحتياجات الجانبين والظروف المتغيرة، سوف تبذل الصين وإفريقيا جهوداً مثابرة تهدف إلي تحسين مستوي آليات المنتدي وإثراء مضامينه.
- تتعهد الصين بالعمل في حدود قدرتها على زيادة حجم المعونة المقدمة إلى إفريقيا وخفض أو إسقاط الديون المستحقة على الدول الإفريقية وتعظيم الإستثمارات في القارة وفتح المزيد من الأسواق الصينية وتعزيز التعاون العملي مع إفريقيا.

ترحب الدول الإفريقية بإلتزامات الصين وتعرب عن إستعدادها لتعزيز التنسيق وتبادل التجارب والخبرات مع الصين والعمل معاً لمعالجة التأثيرات المعاكسة للأزمة المالية العالمية على الإقتصاد الإفريقي.

وتؤكد الدول الإفريقية مجدداً إلتزامها حيال سياسة الصين الواحدة وتساند إعادة التوحيد السلمي للصين.

إننا، تمشياً مع روح هذا الإعلان، قمنا بصياغة وإعتماد خطة عمل شرم الشيخ لمنتدي التعاون الصيني ــ الافريقي "01-02 .2010."

وإننا لنعرب عن بالغ تهانينا على النتائج المثمرة التي إسفر عنها المؤتمر والنجاح الكبير الذي كللت به أعماله.

خطة العمل

وتؤكد خطة العمل على الحفاظ خلال السنوات الثلاث القادمة علـــى قـــوة الـــدفع للزيـــارات والإجتماعات المتبادلة على أعلى المستويات بهدف التفاهم المتبادل وتعميق الثقة والتعاون بين الجانبين كما تؤكد على تنويع آليات الحوار بشأن الشكل الجديد من المشاركة الإستراتيجية بين الصين وإفريقيا، ويعرب الجانبان عن تقديرهما للتدشين المتأني لآلية الحوار السياسي الدوري بين وزراء الخارجية كما حددتها قمة بكين، وما تحقق في الجولة الأولي من الحوار ويوافـــق الجانبان في إطار هذه الآلية على عقد الحوار الثقافي فـــي 2010 علـــى هـــامش إجتماعـــات الجمعية العامة للأمم المتحدة وكذلك تقوية الزيارات والإجتماعات المتبادلـــة بـــين الأحـــزاب السياسية وتبادل الخبرات بين الحكومات والتوأمة بين المدن .

منتدي قانوني

وسوف يتم في هذا الإطار عقد منتدي قانوني ضمن منتدي التعاون بين الصين وإفريقيا كمـــا أعرب الجانبان عن الإرتياح لآلية الحوار الإستراتيجي بين الصين والإتحاد الإفريقـــي ودعـــم الصين للإتحاد لتأدية دور أكبر في الشئون الإقليمية والدولية والترحيب بإقامة مكتـــب تمثيـــل تجاري للإتحاد في بكين.

السلم والأمن

وتؤكد خطة العمل على مساندة الحكومة الصينية في مجلس الأمن لقضايا حل الصراعات في إفريقيا وإستمرار مشاركة الصين في قوات حفظ السلام بالقارة وفي لجنة بناء السلام بـــالأمم

المتحدة ودعم جهود الدول لإعادة البناء فيما بعد الحرب كما رحب الأفارقة بجهود الصين لمكافحة القرصنة في خليج عدن وقبالة السواحل الصومالية، وتأمين الطرق الملاحية بالمنطقة.

الشئون الدولية

وتؤكد خطة العمل أن الأزمة الدولية قد أدت إلى ركود إقتصادي عالمي وتسببت في تغيرات عميقة ومعقدة في المشهد السياسي والإقتصادي الدولي وأن التعاون الصيني الإفريقي في الشئون الدولية أصبح في ظل هذا الوضع أمراً بالغ الأهمية واكد على ضرورة تمثيل إفريقيا بشكل كامل في الترتيبات المتعلقة بالإقتصاد العالمي كما أكد على الحاجة الماسة لتوسيع مجموعة العشرين والآليات الأخري القائمة في الإقتصاد العالمي. وعبر الجانب الصيني عن تفهمه الكامل لهذا المطلب وأكد على وجوب تحقيق التوازن في الآليات القائمة في النظام الإقتصادي العالمي، بما يتضمن التمثيل العادل لإفريقيا.

النظام المالي

كما يؤكد الجانبان في خطة العمل على الإصلاحات في النظام المالي وزيادة تمثيل الدول النامية ودورها، والعمل على بناء نظام مالي دولي يتسم بالإنصاف والعدالة وتعرب كل من الصين وإفريقيا عن إعتقادهما إن الأزمة المالية الدولية الحالية قد جعلت تحقيق أهداف التنمية للألفية الثالثة أكثر صعوبة خاصة بالنسبة للدول الإفريقية ويناشد الجانبان المجتمع الدولي وخاصة الدول المتقدمة الإسراع في تقديم تعهداتها بالمساعدة والإعفاء من الديون والتعجيل بالمساعدات والإستثمارات.

تغير المناخ

ويري الجانبان ضرورة تبني الإتفاقية الإطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو، وبذل المجتمع الدولي جهوداً نشطة في معالجة تغير المناخ .. ويؤكد الجانبان على أن مكافحة تغير المناخ لا يصلح ذريعة لتقليل الإهتمام بتنمية إفريقيا وتؤيد الصين المطالب الإفريقية المشروعة بما في ذلك زيادة الدعم المالي ونقل التكنولوجيا.

حقوق الانسان

كما يؤكد المنتدي في خطة العمل إحترام مبدأ عالمية حقوق الإنسان، ووجوب نشر وحماية حقوق الإنسان وفقاً لظروف كل دولة ويجب أن يكون هناك تأكيد متكافيء على كل من الحقوق المدنية والسياسية وعلى الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، مع إعطاء أولوية للحق في التنمية كما يعارض الجانبان التسييس وإزدواجية المعايير في مجال حقوق الانسان.

الأمن الغذائي

وترى كل من الصين والدول الإفريقية أن الأمن الغذائي تحد رئيسي يواجه المجتمع الدولي، وتحد خطير للدول الإفريقية ويريا أن التنمية الزراعية هي مفتاح الأمن الغذائي في إفريقيا وتعهدا بتقوية النمو الزراعي في إفريقيا والصين والتوسع في التعاون في مجالات البنية الأساسية الزراعية وإنتاج الحبوب ونقل التكنولوجيا الزراعية والتصنيع الزراعي وقد وافقت الصين على إرسال عدد من فرق التكنولوجيا الزراعية خلال السنوات الثلاث القادمة إلى إفريقيا وتدريب الفنيين الزراعيين بالبلدان الإفريقية.

الإستثمار والمشروعات

ورحب الجانبان بالإستثمارات الصينية في إفريقيا والنمو السريع لها وتقدير الدول الإفريقية لدور هذه الإستثمارات وأثرها في تنمية إفريقيا وتشجيع رجال الأعمال والقطاع الخاص على إمتلاك قدرة تنافسية في الجانبين لرفع مستوي وجودة التعاون وزيادة حجم صندوق تنمية التعاون بين الصين وإفريقيا لدعم توسيع الإستثمار من المشروعات الصينية في إفريقيا وإنشاء مناطق حرة في إفريقيا ودعم توقيع الإتفاقيات في مجال الرسوم الجمركية والضرائب بين الجانبين لتشجيع الإستثمارات وتنمية التجارة وتوسيع التعاون الإقتصادي وإنشاء مركز تجاري في الصين للسلع الإفريقية.

إلغاء الديون

كما تم التأكيد على تخفيض وإلغاء الديون الإفريقية للصين والإلتزام بتقديم المساعدات ودعم برامج تنمية الموارد البشرية وتطوير التعليم وسوف يتم في هذا الصدد بناء عدد من مدارس

الصداقة الصينية في الدول الإفريقية خلال السنوات الثلاث القادمة.. وتخصيص عدد كبير من المنح الدراسية وعقد منتدي للعلوم والتكنولوجيا ووضع خطة مشاركة الصين وإفريقيا للعلـــوم والتكنولوجيا وسوف يتم في هذا الإطار تنظيم معرض مصري صيني للتكنولوجيـــا الحديثـــة ومنتجاتها في القاهرة الشهر القادم. وفي مجال الثقافة والصحافة أكد الجانبان علـــى الإلتـــزام بالتبادل الثقافي وعقد منتدي ثقافي بين الإدارات الثقافية لدى الجانبين.

المصدر: akhbarelyom.

الملحـق رقـم: (03)

المصالح الصينية في عمليات النفط السودانية.

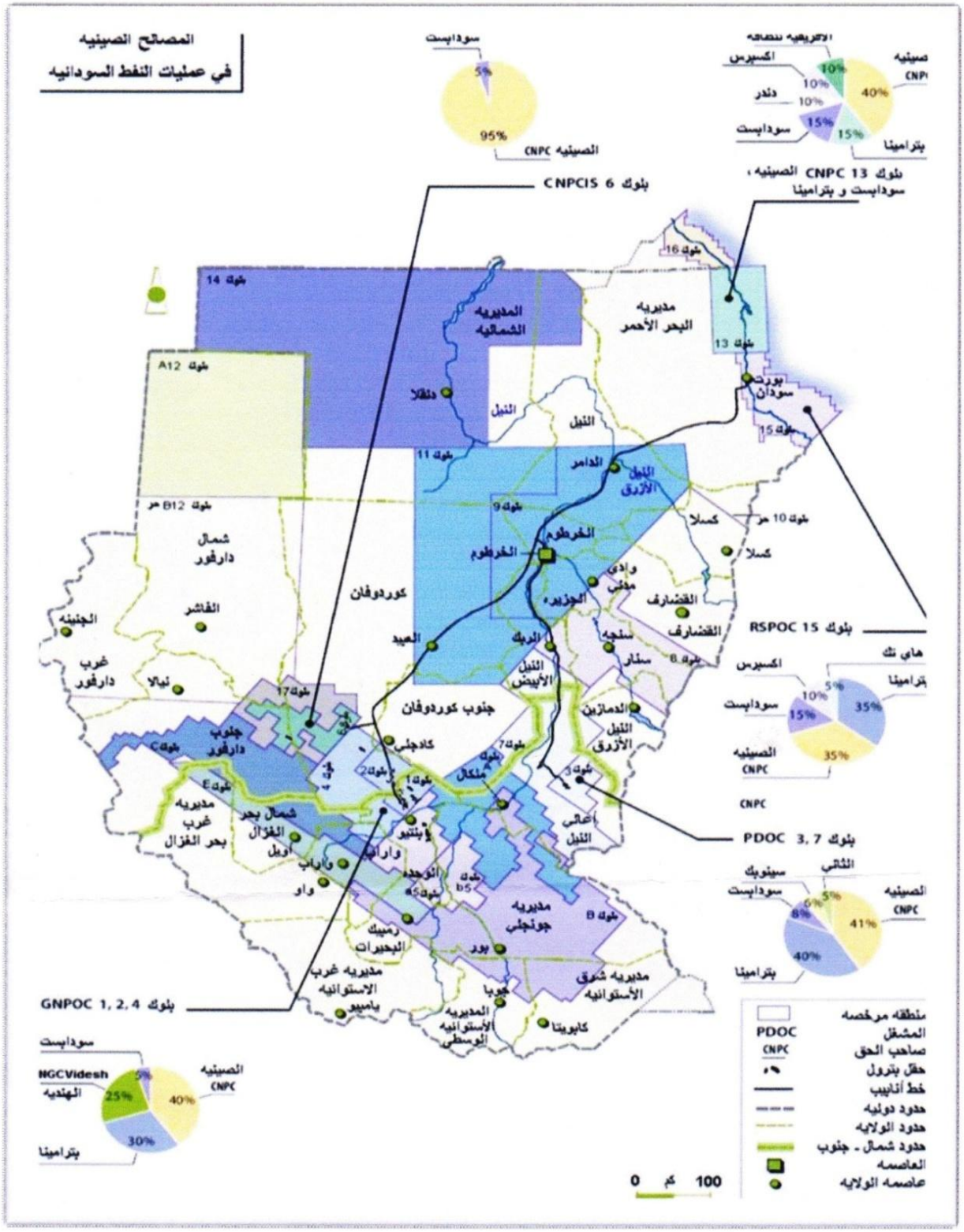

الملحــق رقـــم(04)

التغلل الصيني في إفريقيا

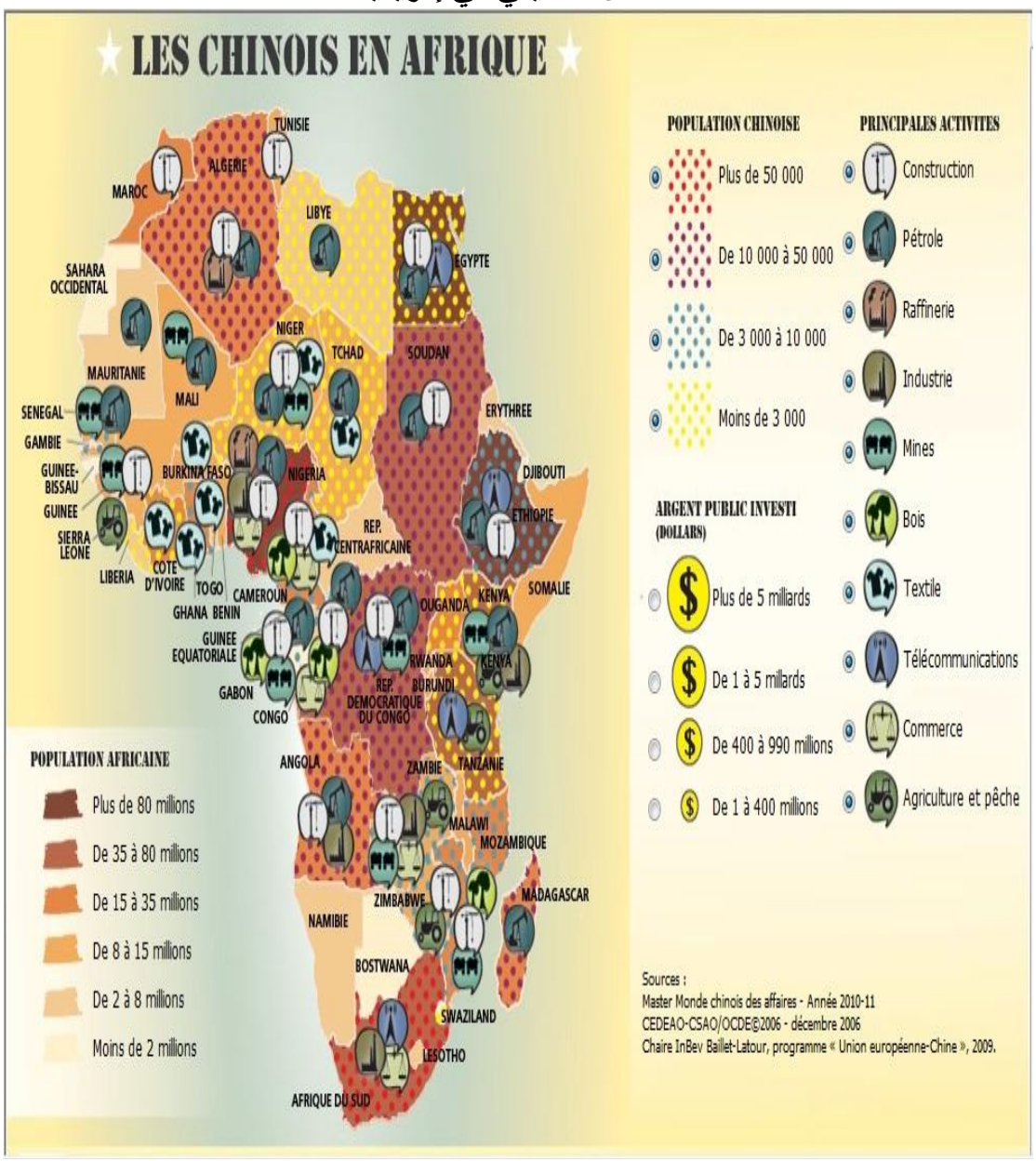

المصدر: مركز الناطور للدراسات و الأبحاث، تقرير خاص الولايات المتحدة الأمريكية والصين في إفريقياتنافس وتزاحم، تم التصفح يوم :20/05/ 2013 على الساعة 18:00 من خلال الرابط:
25/04/2013fr.unbag.Strategy

قـــائمـــة المراجـــع:

أولا: المـــراجـــع باللغـــة العربيـــة:

الكتـــــب

1 - أسبر أمين، إفريقيا سياسيا وإجتماعيا وإقتصاديا، الطبعة الأولى، سوريا: دار دمشق، 1985.

2 - إبراهيم أحمد وآخرون، حال الأمة العربية 2010-2011: رياح التغيير، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مايو 2011.

3 - الزايدي مفيد، العرب والقوى الدولية في القرن الحادي والعشرين، الطبعة الأولى، عمان:دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003.

4 - بليس جون، سميث ستيف، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

5 - بوفوف يوري، ترجمة اسكندر ياسين، دراسة في الإقتصاد السياسي الإمبريالية والبلدان النامية، موسكو: دار التقدم، 1984.

6 - تردوف ويليام، الحكم والسياسة في إفريقيا، ترجمة كاظم هاشم نعمت، الطبعة الأولى، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2004.

7 - جودة حسين جودة، جغرافية إفريقيا الإقليمية، الطبعة الأولى، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1996.

8 - حسنين فوزي حسن، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، الطبعة الأولى، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009.

9 - طاقة محمد، مأزق العولمة، الطبعة الأولى، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007.

10 - لوموان فرانسوز، الاقتصاد الصيني، ترجمة:صباح كعدان، الطبعة الاولي، دمشق:الهيئة العامة السورية للكتاب،2010.

11 - مصباح عامر، نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009.

12 - عبد الحي وليد، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، دون ذكر الطبعة، الجزائر: شركة الشهاب،1991.

13 - عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، الطبعة الأولى، دون ذكر بلد النشر، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009.

14 - غريفيش مارتن وأوكالاهان تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

15 – غوديبه ميشال، دورانس فليب، الهمامي قيس، الإستشراف الإستراتيجي، ترجمة: قلالة محمد سليم، الهمامي قيس، دون ذكر الطبعة وبلد النشر: دار النشر، الكونارفاتور الوطني للفنون والحرف، دون ذكرسنة النشر.

16 – غيل باتيس، النجم الصاعد الصين: دبلوماسية أمنية جديدة، دون ذكر الطبعة، لبنان: دار الكتاب العربي، 2009.

17 – فرج أنور محمد، النظرية الواقعية العلاقات الدولية، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.

18 – فهمي محمد عبد القادر، مدخل إلى دراسة الإستراتيجية، الطبعة الأولى، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006.

19 – قانغ ماتشين، إستراتيجية الصين للتنمية وسياستها الخارجية، العرب والصين آفاق جديدة في الاقتصاد والسياسية، منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن: مكتبة روعة للطباعة، 2007.

20 – سليمان عصام، مدخل إلى علم السياسة، الطبعة الأولى، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989.

21 – سعودي محمد عبد الغني، قضايا إفريقية، سلسلة المعارف 34، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر 1980

22 – سيبيل لوبيز فليب ، جيوبوليتيك البترول، ترجمة: صلاح نيوف، دون ذكر الطبعة، (دون ذكر بلد النشر، المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية،2004).

23 – شهاب مجدي محمد، الغولي أسامة محمد، مبادئ الإقتصاد السياسي، الإسكندرية: دار الجامعية الجديدة، 2005.

24 – هيران فولفجانج، التحدي الصيني، ترجمة: محمد رمضان حسين، الرياض: وزارة الثقافة والإعلام المحلية العربية، 2011.

25 – يونس محمود وآخرون، مقدمة في علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث، دون ذكر بلد النشر وسنة النشر.

26 – معهد ستوطهولم للإبحاث السلام الدولي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الكتاب السنوي، 2009.

المجلات:

1 – البشير أحمد موسى محمد، خريطة القوى المتداعية على إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، العدد التاسع دون ذكر بلد النشر، المنتدى الإسلامي، سبتمبر 2011.

2 -الشيخ عادل، الصين وتجديد سياستها الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، السنة 40، العدد 156، مصر: مركز الأهرام، أفريل 2004.

3 -المختار محمد، "الإستثمار في إفريقيا الآمال والتحديات"، مجلة قراءات إفريقية، العدد 3، دون ذكر بلد النشر، المنتدى الإسلامي، ديسمير 2008.

4 -الونداوي نشأت مجيد، دراسة المرتكزات الفكرية للتجربة التنموية والصينية وسماتها المميزة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 11، (دون ذكر بلد النشر، دون ذكر دار النشر، 2008).

5 -أوهانلون مايكل، دفاعية ... لكنها تتوسع عن العقيدة العسكرية الصينية، مجلة آفاق المستقبل، العدد 08، الإمارات:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإسترتيجية، نوفمبر/ ديسمبر 2010.

6 -بن وانج جيان وبيو- تشاني عبد ولاي، إزدهار روابط إفريقيا مع الصين، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 45، العدد 1، دون ذكر بلد النشر: صندوق النقد الدولي، تر: صندوق النقد العربي، مارس 2008.

7 -جاكوبي أولريخ، يدا بيد: الشراكة الجديدة بين إفريقيا والصين من أجل المعونة والتجارة، مجلة التمويل والتنمية المجلد 44، العدد 2، بدون ذكر بلد النشر: صندوق النقد الدولي، ترجمة صندوق النقد العربي، يونيو 2007.

8 -حنفي خالد، النفط الإفريقي ...بؤرة جديدة للتنافس الدولي، مجلة السياسة الدولية، المجلد 41، العدد 164، مصر: مركز الأهرام، أفريل 2006.

9 -حسين عبيد منى، "السياسة الصينية تجاه دول شرق إفريقيا، السودان أنموذج"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 29، مركز دراسة الوحدة العربية، 2011.

10 - زهران جمال علي، الإتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسية، مجلة السياسية الدولية، العدد 153، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، جويلية 2003.

11 - لكريني إدريس، تحولات الصين ومستقبل النظام الدولي، مجلة أفاق المستقبل، العدد 17، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، مارس 2013.

12 - متكيس هدى، الصعود الصيني التجليات والمحاذير، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، المجلد 42، مصر: مركز الأهرام، جانفي 2007.

13 – مالكي أحمد، "الصين والقوة الناعمة في إفريقيا"، مجلة المستقبل، العـــدد 3239، (دون ذكر بلد النشر، دون ذكر دار النشر، 2009).

14 – مقرم الهندي أحمد، موقع القارة الإفريقيا الإستراتيجي، مجلة قراءات إفريقية، العدد الســـادس، دون ذكر بلد النشر،المنتدى الإسلامي، سبتمبر 2010.

15 – مغراوي علي شلبي، الصين والإقتصاد العالمي: مقومات القوة وعوائق الإندماج، مجلـــة السياســـة الدولية، العدد 167، المجلد 42، مصر: مركز الأهرام، جانفي 2007.

16 – مينكس باي، لماذا لن تهيمن الصين على العالم، مجلة آفـــاق المســـتقبل، العـــدد 08، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، نوفمبر– ديسمبر 2010.

17 – صقر أمل ، الكتاب العربي معجبون بالصين وتوقعاتهم لها منخفضـــة، مجلـــة آفـــاق المستقبل، العدد 08، الإمارات: مركز الإمـــارات للدراســـات والبحـــوث الإســـتراتيجية، نوفمبر– ديسمبر 2010.

18 – فاكهة حكمة، الهجوم الساحر: كيف تعمل قوة الصين الناعمة على تغيير العالم، مجلة الصين بعيون عربية الإلكترونية ، العدد الرابع، 2007.

19 – فاروق ياسمين، فرنسا وإفريقيا... الاتجاه نحو الانطلاق؟، مجلة السياســـية الدوليـــة، العـــدد 165، مصر: مؤسسة الأهرام، يوليو 2006.

20 – عرفة محمد خديجة، الصين وأمن الطاقة..رؤية مستقبلية، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، مصر: مركز الأهرام، أفريل 2006.

21 – قنصوه صبحي، النفط والسياسية في دلتا النيجر .. صراع لا ينتهي، مجلة قراءات إفريقيـــة، العـــدد 11، دون ذكر بلد النشر، منتدى الإسلامي، يناير/ مارس 2012.

22 – قنديل حنان ، الصين.... نموذج جديد للقوة الصاعدة، مجلة السياسة الدوليـــة، العـــدد 173، مصر، مؤسسة الأهرام، يوليو 2007.

23 – سعيد أمير، الصين الصاعدة، وفرنسا الآفلة في قلب إفريقيا، مجلة قراءات إفريقيـــة، دون ذكر العدد، دون ذكر بلد النشر، مؤسسة المنتدى الإسلامي، 2012/01/02.

24 – شبانة أيمن، النفط الإفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد!!، مجلـــة إفريقيا قارتنا، العدد الثاني، دون ذكر بلد النشر، فبراير 2013.

25 – هلال رضا محمد، "الوجود الاقتصادي الصيني في إفريقيا: الفرص والتحديات"، مجلة السياسة الدولية، السنة 42، العدد 163، مصر: مركز الأهرام، جانفي 2006.

26 – وليان هوزيا، نهج الصين في الإصلاح، المجلة التمويل والتنمية، العدد 3، المجلد 44، صندوق النقد الدولي، ترجمة صندوق النقد العربي، سبتمبر 2007.

المـــذكـــــرات:

1 –القحطاني مسفر بن ظافر عائض ، إستراتيجية توظيف القوة الناعمة لتعضيد القوة الصلبة في إدارة الأزمات الإرهابية في المملكة العربية السعودية، أطروحة مقدمة لنيـــل درجـــة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.

2 –حكيمي توفيق ، الحوار النيوواقعي، النيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني، (مذكرة مقدمـــة لنيـــل شهادة ماجستير، غير منشورة، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، جامعة باتنة، 2008).

3 –دندان عبد القادر، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب أسيا بين الإستمرار والتغيير 1991–2006، (مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير،غير منشورة ، تخصص علاقـــات دولية ودراسات إستراتيجية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008).

4 –ريحان محمد عطية محمد ، التجربة الإقتصادية وتحدياتها المستقبلية، (رسالة ماجستير فـــي الإقتصـــاد، غير منشورة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2012).

5 –سي قدير جميلة، الدولة القومية والنزاعات العرقية في إفريقيا: دراسة حالة الســـودان،(مـــذكرة لنســـل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر).

6 –قسوم سليم، الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، فـــي العلـــوم السياســـية والعلاقـــات الدوليـــة، تخصـــص الإســـتراتيجية والمستقبليات، جامعة الجزائر، 2010).

7 –قط سمير، الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا فنرة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، قســـم العلـــوم السياســـية، جامعة محمد خيضر، 2008.

المـــوســـوعـــات:

1 –الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دون ذكر بلد النشر وسنة النشر.

2 –عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية.

www.Kotobarabic.com

3 - مسعود سميح، الموسوعة الاقتصادية، الجزء الأول، عمان الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2008.

التقارير ووثائق رسمية:

1 - إفوي كلير ماك ، تقرير السودان: الأسلحة والنفط ودارفور السلاح، منشورات التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان، العدد 07، سويسرا: تموز 2007.

2 - صفوت صبحي فانوس، الدور المرتقب للقوات الأمريكية في إفريقيا-قوات آفريكوم، (السودان: مركز الراصد للدراسة السياسية والإستراتيجية، 2010).

3 - ليبرن إميل ، تقرير السودان: السعي إلى السلاح: تدفق الأسلحة وحيازتها في جنوب السودان، منشورات التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان ،العدد 19،سويسرا: أفريل 2012.

4 - مركز البحوث والدراسات، تقرير الإقتصادي: الإقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية، (الرياض: 2011).

5 - القوى العظمى تؤجج الفظائع، لماذا يحتاج العالم إلى معاهدة فعالة لتجارة الأسلحة، منظمة العفو الدولية، مارس 2013، رقم الوثيقة: Act 30/001/2013.
www.amnesty.org/.../act 300012013ar.

المحاضرات:

1 - وانفشيغ وانغ، الصين وإفريقيا- نموذج إيجابي في العلاقات الدولية، الندوة الثقافية المعنوية بالعلاقات الصينية الإفريقية- نموذج إيجابي في العلاقات الدولية، المركز الثقافي السوداني، طرابلس في مقر أكاديمية الفكر الجماهيري، 2011/01/06.

المواقع الإلكترونية:

1 - أبو حسن ياسر، صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا أنموذج التنافس الأمريكي الصيني على السودان، تم التصفح يوم 2013/05/15، على الساعة: 23:42 من خلال الرابط:
http://www.baschaib.net/mas/indesc.Php

2 - الحسناوي الحسن، التنافس الدولي في إفريقيا الأهداف والوسائل، دون ذكر بلد النشر حزب العمال المصري، 2011. تم التصفح يوم: 2013/03/08، على الساعة 10:51، من خلال الرابط:
http://www.el-3amal.com.

3 ⊣الدنعو محمود، متاهة التنين الصيني في السودان وإفريقيا، تم التصفح يوم 2013/05/28 على الساعة 07:34 على الرابط :
http://www.ashorooq.net/index.php.

4 ⊣الكساب زهير، الصين وإفريقيا....علاقات سريعة النمو، 16 نوفمبر 2012، تم التصفح يوم 2013/05/30، على الساعة 23:44، من خلال الرابط:
http://Alittihd.aé/mobile/wajh.

5 ⊣العبيدلي عبيدلي، مستقبل العلاقات التجارية الصينية الإفريقية، جريدة الوسط، العدد 1730، 02-06-2007، تم التصفح يوم 2013/05/30، على الساعة 23:30، من خلال الرابط:
http://Alwasatmews.com/mobile

6 ⊣العنانبة أحمد ، نشرة الفرص التصديرية موزنبيق، (الإمارات: وزارة التجارة الخارجية- أغسطس 2012).
http://www.mogft.gov.ae/image/releases/219-pdf

7 ⊣الغامدي أمل بنت عبد الرحمان ، تاريخ الدراسات المستقبلية المعاصرة، تم التصفح يوم: 15 /05/ 2013، على الساعة 18:45، على الرابط:
http://mouh-althaqafe.blogspot.

8 ⊣الفاضل عباس محمد علي، الزحف الصيني نحو إفريقيا، صحيفة سونداىل الإلكترونية، الخرطوم، 25 مارس 2013، تم التصفح يوم: 2013/04/02، على الساعة 16:25، من خلال الرابط:
http://Sudanile.com

9 ⊣القرشي عبد الرحمان، القوة العسكرية الصينية، منتدى الجيش العربي، تم التصفح يوم: 2013/04/21، على الساعة 14:00، على الرابط:
http://www.arbic military.com/t17148-topic.

10 - علي الشيخ حبيب، القوة العسكرية الصينية وتأثيرتها المستقبلية، تم التصفح يوم: 2013/05/02، على الساعة: 22:36، على الرابط:
www.alrafedein.com/news.php?Action-vuew&ID-1506.

11 - آياس عبد الرحمان، الصين ... هل تستعمر إفريقيا إقتصاديا؟، معهد الإمام التيرازي الدولي للدراسات، تم تصفح يوم 2013/04/24، على الساعة 15:30، على الرابط:
http://www.ruranline.org/ahbwab/esbare20% eqtessd/27/564htm

12 – إبراهيم نصحي محمد، أساليب الدراسات المستقبلية (السيناريوهات– النمـــاذج)، تـــم التصفح يوم: 28 /05/ 2013، على الساعة 17:40، من خلال الرابط:
http://keananline.com/users/clrmashy/posts/269418.

13 – إبراهيم محمد نصحي، الدراسات المستقبلية (نشأتها، مفهومها، أهميتها)، تم التصـــفح يوم: 17 /05/ 2013، على الساعة 10:15، على الرابط:
http://kenanaoline.com/users/drnashy/posts/269417

14 – باكيرعلي حسين ،الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية ... التنافس الدولي في إفريقيا، تم التصفح يوم: 2013/05/01، على الساعة 23:25، من خلال الرابط:
www.iwffo/org/index.php?View.

15 – بروكس بيتر، هاي شين وجي، النفوذ الصيني في إفريقيا، مركز دراســـات الصـــين وآسيا، تم التصفح يوم: 2013/05/07، على الساعة 21:33 من خلال الرابط:
http://www.chinaasia-rc.org/?d=212id.

16 – تيمبورغ كريغ، الاقتصاد الصيني يحتاج إفريقيا، الاتحاد الإمارتية، 2006، تم التصفح يوم: 2013/05/11، على الساعة: 12:00، من خلال الرابط:
www.siiranline.org/alabwab/edare-%2 Eptsad(27)%176.htm.

17 – زين الدين محمد مجاهد، أساليب بناء التصور المقترح في الوسائل العلمية، تم التصفح يوم: 27 /05/ 2013، على الساعة 11:45، من خلال الرابط:
http://khslil-alhadri.com.

18 – فرج محمد، الجزائر والمغرب يتصدران إفريقيا في استيراد الأسلحة، تم التصفح يوم: 2013/04/21، على الساعة 16:00، على الرابط:
www.mohammed frag.com/play.php ?...

19 – فتح الرحمان عصام، الصين تطرح نفسها بقوة كبديل للنفوذ الغربي والأمريكـــي فـــي إفريقيا، 01 /03/ 2011، تم التصفح يوم: 06 /06/ 2013، على الســـاعة 15:16 مـــن خلال الرابط:
http://www.sudaress.com/sudanile/...

20 – كرار أحمد جعفر، التعاون الصيني–السوداني في قطاع الـــنفط النشـــأة والتطـــور.. الفرص والتحديات دراسة تحليلية، مدونة قصة البترول السوداني، 3 فبراير 2012، تـــم التصفح يوم 2013/05/10، على الساعة 16:44، على الرابط:
http://www.ay83m.wordpriess.com

21 – كوش عمر، إفريقيا صراع دولي ومسرح لتنافس قوى إقليمية صاعدة، تم التصفح يوم: 2013/05/10، على الساعة: 22:45 من خلال الرابط
http://www.albept.com/16/07/2010/articole.
22 – لونغ ياو لوجن، تشن يونغ سعد ، مقالة خاصة: كتاب ابيض صيني يتصدى للمحاولات الغربية لإساءة الفهم حول التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين وإفريقيا، تم التصفح يوم: 2013/05/11، على الساعة 15:30، من خلال الرابط:
http://arbic-chaina.org.cn/china/tsxt/2001/01/18/content.htm.
23 – مبروك ساحلي، مناهج وتقنيات الدراسة المستقبلية وتطبيقاتها في التخطيط، تم التصفح يوم: 28 /05 /2013، على الساعة 09:20، من خلال الرابط:
http://www.naussedu.SA/ar/strategic college/.../pdf
24 – صالح المحسن عبد الكريم، العلاقات الصينية الإفريقية روابط الجنوب بالجنوب والعولمة، تم التصفح يوم 2013/04/08، على الساعة 13:45، على الرابط:
http://www.ahewsr.org/debat/shew.art.asp?aix=284882.
25 – عبد الرحمان حسن حمدي، العلاقات الصينية الإفريقية شراكة أم هيمنة؟، مركز الدرسات السياسية، الإستراتيجية، دراسات إستراتيجية، العدد 172، فيفري 2007، من خلال الرابط:
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/01/01/sbag58,HTM.
26 – عبد السلام محمد، القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي، مجلة السياسة الدولية، تم التصفح يوم: الثلاثاء 9 أفريل 2013، على الساعة: 09:21، على الرابط:
http://www.siujassa.org.eg/News.content/12/aspsc.
27 – عبد العظيم محمود حنفي، الصين والابعاد الإستراتيجية لعلاقاتها مع إفريقيا، تواصل أون لاين 2010/6/9، تم التصفح يوم: 2013/05/01، على الساعة 09:45، من خلال الرابط:
http://www.tawasolonline.ent/article Details ascpx?News.
28 – عباس علي عدنان، النشاط الاقتصادي الصيني في إفريقيا: أهو استعمار جديد أم منهج يعكس مصالح مشتركة؟، تم التصفح يوم 2013/04/29 على الساعة، 13:25 من خلال الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/shew.art.asp?aid=349121.

29 – عبد الحي وليد، الدراسات المستقبلية النشأة والتطور والأهمية، تم التصفح يوم: 21 /05/ 2013، على الساعة 19:45، على الرابط:

http://www.altasamah.net/Articl.asp=44.

30 – عبيد كمال، الإقتصاد الصيني.....السير صوب عرش العالم، تم التصفح يوم 30/ 05/ 2013، على الساعة 14:00، من خلال الرابط:

www. Annaba. Org/ Nbanews.

31 – عبد الحليم أميرة، تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، جانفي 2011، تم التصفح يوم 27 /2013/05، على الساعة 09:53، من خلال الرابط:

http :www.Saadati.org/imdex.php

32 – عبد الحليم سميحة، صراع الهيمنة... بين الصين وأمريكا، تم التصفح يوم 2013/06/03، على الساعة 11:59، من خلال الرابط:

http:// www.egynews/net/WPS/portal/profiles

33 – عبد الحميد حنفي، المحدد النفطي في السياسة الصينية تجاه القارة الإفريقية، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 3577، 23 يونيو 2012، تم التصفح يوم: 2013/05/21، على الساعة 12:22، من خلال الرابط:

http://www.alwasatnews.com.

34 – ركائز المعرفة للدراسات والبحوث، ورشة العلاقات الإفريقية الصينية، 2012/06/04، تم التصفح يوم 2013/06/01، على الساعة 12:45، من خلال الرابط

http://www.rakaiz.org/indesc.php/2012.

35 – قمة منتدى التعاون الصيني الإفريقي والمؤتمر الوزاري الثالث، وثيقة سياسات الصين في إفريقيا، سفارة جمهورية الصين الشعبية لدى ليبيا، تم التصفح يوم 2013/04/07، على الساعة: 07:26 على الرابط:

http://ly.chinsc-embassy.org/ars/zxdt/t784018nt.

36 – شبكة الصين، خلفية: حقائق أساسية حول العلاقات الصين– الإفريقية، تم التصفح يوم: 07 /06/ 2013، على الساعة 12.30 من خلال الرابط:

http://arabic.chima.org/cn/news/toct/2013-03/25/content

37 – الصين: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، تم التصفح يوم: 2013/04/21، على الساعة، 11:55، على الرابط:

http://ar.m.wikipedia.org/wiki.

38 – المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في إفريقيا، دراسة حول سبل تشجيع الاستثمار العربي في إفريقيا، تم التصفح يوم 2013/04/26 على الساعة 15:21 على الرابط:

http://www.bades.org/.../3-mrveststnsay-ar

39 – اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، الإتحاد الإفريقي، تقرير: تطور الاقتصاد الإفريقي متوقف على استغلال الموارد الأولية، تم التصفح يوم 2013/04/26 على الساعة 15:26، من خلال الرابط:

http://www.iinanews.com/ar/indzx.p

40 – بكين– رويترز، تم التصفح يوم 2013/04/25، على الساعة 20:41، على الرابط:

http://alroya.info/ar/ahory-newspap.

41 – دون ذكر صاحب المقال، حجم التجارة بين الصين وإفريقيا يبلغ أكثر من 200 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2012، وكالة أنباء التضامن 2013، تم التصفح يوم: 2013/05/07، على الساعة 17:47، من خلال الرابط:

http://www.pressobidarity.net

42 – دون ذكر صاحب المقال، ارتفاع حجم التعاون التجاري بين الصين ودول إفريقيا بشكل قياسي، 2012/12/29، تم تصفح يوم: 2013/05/07 على الساعة 20:00 من خلال الرابط:

http://www.alanba.com.kw

43 – دون ذكر صاحب المقال، نمو التجارة بين الصين والدول الإفريقيا، تم التصفح يوم 2013/04/28 على الساعة 17:45 من خلال الرابط:

http://eg.china-eùbassy.org/ara/zagx/t584160.html.

44 – دون ذكر صاحب المقال، علاقات الصداقة والتعاون الصيني الجزائري، تم التصفح يوم: 2013/04/30، على الساعة 15:45، من خلال الرابط:

http://arabic.people.com.cn/31660/6379094.html

45 – دون ذكر صاحب المقال، إمكانيات كبيرة للتعاون بين الصين والدول العربية في مجال الطاقة، شبكة الصين العربية، 2013/02/08، تم التصفح يوم: 2013/05/21، على الساعة، 11:33، من خلال الرابط:

http://arabic.china.org.cn

46 – دون ذكر صاحب المقال، تحرك نشيط للشركات الصينية في إفريقيا لاستثمار مخزون الموارد الطبيعية، المجلة الاقتصادية، الاعدد 4479، 15 جانفي 2006، تم التصفح يـــوم 2013/05/11 على الساعة 15:45، من خلال الرابط:

http://www.aleqt.com/2006/01/15/article.

المراجع باللغـــة الأجنبيـــة:

الكتـــــب:

1- Shin David and Eisenman Joshua, China and Africa: A Century of Engagement, Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2012.

المـــذكـــرات:

1- Brunis Bastien, Politique Extérieur Energétique de la Chine : Discours sur la Stratégie de Puissance de la RPC, (Mémoire présenté pour Obtenir Master 2 en Relations Internationales, Département de Science Politique, Université Paris1, juin 2006).

2- Giralt Nuris, Chinese Aid to Africa : Afreign Policy tool for Political Support, (in fulfilment of the requirements for the dregreve of m aster of international Relations, Johannes burg, 2007)

المجـــــلات:

1- Hellendorff Bruno, La Chine aux Menaces Sécuritaires Africaines, Note D'analyse, Bruxelles, GRIS, 10 mars 2011.

المقـــــالات:

1- compbell Jvan, and other, china and conflict affected states, Saferworld Januray 2012.

2- Drchris Alden, China's Growing role in African Peace and Security, Saferwold, Janury 2011.

3- Hany Besada and Other, China's Graucing ecananic Activity in Afriva, (Natianal Buresu of ecananic resesrch, 2008).

التقـــــاريـــر:

1- Africa Development Indicators, Reports, Washington D.C, The World Bank, 2011.

الفهـــــرس

مقـــدمـــة 01

الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة السياسة الاقتصادية الصينية نحو إفريقيا 07

المبحث الأول: ماهية السياسة الإقتصادية. 08

المطلب الأول: تعريف السياسة الإقتصادية. 08

المطلب الثاني: لمحة تاريخية عن العلاقات الصينية الإفريقية. 10

المطلب الثالث: أهداف السياسة الإقتصادية الصينية. 16

المبحث الثاني: النظريات الإقتصادية المفسرة للعلاقات الإقتصادية الصينية– الإفريقية. 20

المطلب الأول: نظرية القوة الناعمة. 20

المطلب الثاني: نظرية الإعتماد المتبادل. 24

المبحث الثالث: الصين وإفريقيا: دراسة في الجغرافيا والإمكانيات. 28

المطلب الأول: إمكانية الصين وإفريقيا الطبيعية والبشرية. 28

أولا: الإمكانيات الطبيعية و البشرية للصين. 28

ثانيا: الإمكانيات الطبيعية والبشرية لإفريقيا. 30

المطلب الثاني:القيم السياسية والقدرات العسكرية للصين وإفريقيا. 32

أولا: المحددات السياسية والعسكرية للصين. 32

ثانيا: المحددات السياسية والعسكرية لإفريقيا. 38

المطلب الثالث: إقتصاد الصين وإفريقيا. 42

أولا: الإقتصاد الصيني. 42

ثانيا: الإقتصاد الإفريقي. 48

الفصل الثاني:العلاقات الإقتصادية الصينية الإفريقية بعد الحرب الباردة. 53

المبحث الأول: المجال العسكري للسياسة الإقتصادية الصينية في إفريقيا. 54

المطلب الأول : التعاون العسكري الصيني–الإفريقي. 54

المطلب الثاني: تجارة الأسلحة بين الصين وإفريقيا بعد الحرب البرادة. 57

المبحث الثاني: الميدان التجاري للسياسة الإقتصادية الصينية في إفريقيا. 62
المطلب الأول: المساعدات والإستثمارات الصينية في إفريقيا. 62
أولا: المساعدات الصينية لدول الإفريقية..... 62
ثانيا: إستثمارات الصين في إفريقيا..... 65
المطلب الثاني: التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا. 70
المبحث الثالث: ميدان الطاقة للسياسة الإقتصادية الصينية في إفريقيا. 77
المطلب الأول:صادرات النفط الإفريقي إلى الصين. 77
أولا: إفريقيا نفطيا..... 77
ثانيا: الصين نفطيا: الإحتياطي والطلب..... 79
ثالثا: نماذج عن العلاقات النفطية بين الصين وإفريقيا..... 81
المطلب الثاني: تصدير الموارد الطبيعية والمعدنية الأخرى الإفريقية إلى الصين. 86
الفصل الثالث:أفاق مستقبلية للعلاقات الصينية الإفريقية. 94
المبحث الأول: دور الإقتصاد الصيني والرهانات التي تواجهه. 95
المطلب الأول: معيقات الإقتصاد الصيني. 95
أولا: المناخ..... 95
ثانيا: مشكلة الطاقة..... 97
ثالثا: تركيبة السكان..... 99
رابعا: العملة..... 100
المطلب الثاني: إنعكاسات الإقتصاد الصيني على إفريقيا. 102
المبحث الثاني: ماهية تقنية السيناريو في الدراسات المستقبلية. 106
المطلب الأول: مفهوم الدراسة المستقبلية وتطورها. 106
أولا: مرحلة اليوتوبيا. 107
ثانيا: مرحلة التخطيط..... 107
ثالثا: مرحلة النماذج العالمية..... 108

المطلب الثاني: مفهوم تقنية السيناريو. 110
المبحث الثالث: مستقبل الصين في إفريقيا. 113
المطلب الأول: سيناريو إستقرار الوضع القائم للعلاقات الصينية الإفريقية. 113
المطلب الثاني: سيناريو تصاعد العلاقات الصينية الإفريقية. 116
المطلب الثالث: السيناريو الثوري للعلاقات الصينية الإفريقية. 122
خاتمـــــة..... 128
الملاحق..... 132
قائمة المراجع.....144